الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د . الطاهر مولاي - سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في: العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير – تخصص: حكامة المنظمات

بعنوان

دور حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية

دراسة حالة بشركة نفطال(مقاطعة سعيدة)

إعداد الطالبة:

- بن عيسى فايزة
- صبيعات خديجة

تحت إشراف الأستاذة:

-عيشور ذهبية

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:.....رئيسا

الأستاذ:.....مشرفا

الأستاذ:.....ممتحنا

الأستاذ: .....ممتحنا

السنة الجامعية 2012- 2013

بسم الله الرحمن الرحیم

اهـــــداء

إلي مذهلي الأول المتعاظم بالحنان ....إلي التي تملك جواز سفري إلي الجنة.....

والدتي الكريمة بارك الله في عمرها.

إلي نبراس العطاء المبذول... ومعلمي الأول.....

والدي الكريم بارك الله في عمره

إلي كل **شقيقاتي وأشيقائى**، كل واحد باسمه...

إلي كل **أصدقائي وصديقاتي**.....

إلي كل مواطن عاش من أجل **الجزائر**...

إلي كل باحث وطالب علم.....

صبيعات خديجة

تشكرات

لا يسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وأسمي التقديـــــــر والاحترام، إلي **الأستاذة عايشور ذهبية**، على قبول الإشراف على إعداد هذه المذكرة، وعلى توجيهاتها وحرصها المستمر....

كما أتقدم بشكر الخاص إلي الأستاذ **الدكتور جاوحدو رضا** **والأستاذ بوطلاعة محمد**، على المساعدات والتوجيهات القيمة.

وأخيرا أسدى عبارات العرفان إلي كل من قدم لي يد العون من القريب وبعيد.....

Résumé

Le concept de gouvernance a connu une attention toute particulière notamment ces dernières années suite aux crises financières récurrentes et par ricochet aux crises économiques qui ont conduit à la faillite plusieurs entreprises particulièrement les plus vulnérables en matière de management. La gouvernance qui inclus l'impératif de compétitivité est donc indispensable pour affronter la mondialisation, écouler ses produits, assurer la conformité avec la législation fiscale, réduire les risques de malversations et de corruption et enfin garantir la pérennité de l'entreprise.

La gouvernance est par conséquent un impératif indispensable de gestion en vue d'assurer une croissance soutenue, une bonne prise en charge des ressources financières et humaines et une conformité avec la réglementation du pays ou est implantée l'entreprise

الفهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة

الإهداء..... IV
IV،
شكر وتقدير..... IV
ملخص.....IV
قائمة المحتويات..... IV
قائمة الأشكال.....IV
قائمة الرموز.....IV
قائمة الملاحق.....IV
المقدمة العامة.....أ، ب،ج،د
الفصل الأول:عموميات حول حوكمة الشركات
تمهيد.....02
المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات.....03
المطلب الأول:أسباب ظهور حوكمة الشركات ، مفهومها وخصائصها.....03
المطلب الثاني:مبادئ حوكمة الشركات و أهدافها.....12
المطلب الثالث:المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.....21
المطلب الرابع:آليات تطبيق حوكمة الشركات.....24
المبحث الثاني : الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات.....28
المطلب الأول:مفهوم النظام المحاسبي.....28
المطلب الثاني:الإطار النظري للإعداد وعرض المعلومة المحاسبية.....31
المطلب الثالث:خصائص ومعايير جودة المعلومة المحاسبية.....35
لمطلب الرابع:الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.....38
خلاصة الفصل.....42

الفصل الثاني:عموميات حول الإفصاح والشفافية

تمهيد.....44
المبحث الأول:ماهية الإفصـــــاح.....45
المطلب الأول: نشأة الإفصـــاح ومفهومه.....45

المطلب الثاني:أنواع الإفصـــاح ومعاييره.....50
المطلب الثالث:طرق وأساليب الإفصاح ونماذج قياس كفايته.....55
المطلب الرابع:شروط الإفصاح وعوامل التي تؤثر فيه.....58
المبحث الثاني:ماهية الشفافيـــــة.....61
المطب الأول:نشأة الشفافية، مفهومهـــــا، وأهميتهـــــا.....61
المطلب الثاني:مستويات الشفافية وعناصرها.....66
المطلب الثالث:مبادئ الشفافية ،ضماناتها ،شروطها.....71
المطلب الرابع:متطلبات الأساسية لتعزيز الشفافية والجهود المنظمات الدولية والمحلية لتحقيقها.....73
خلاصة
الفصل.....77

الفصل الثالث:دور حوكمة الشركات وقدرتها علي تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية

تمهيد.....79
المبحث الأول : الإفصاح والشفافية كأحد ركائز ومقومات الحوكمة.....80
المطلب الأول:مفهوم الإفصاح المحاسبي و أهدافه وحدوده..... 80
المطلب الثاني:أهمية وآلية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات.....82
المطلب الثالث:مجالات الإفصاح والشفافية ومتغيراته عن ممارسات حوكمة الشركات.....86
المطلب الرابع: مدي تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية.....89
المبحث الثاني:مستوي الإفصاح والشفافية وعلاقته بحوكمة الشركات.....90
المطلب الأول:المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والممارسات الشائعة فيه.....90
المطلب الثاني: حوكمة الشركات ومعلومات القوائم المالية.....96
المطلب الثالث:حوكمة الشركات وقدراتها علي تحقيق الشفافية.....101
المطلب الرابع:دور الحوكمة في الإفصاح والشفافية.....103

خلاصة الفصل.....105

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حالة شركة نفطال – وحدة سعيدة-COM

تمهيد.....107

المبحث الأول:تقديم الشركة نفطال.....108

المطلب الأول:نظرة عامة حول شركة سونا طراك الأم..... 108

المطلب الثاني : التعريف بشركة نفطال.....109

المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن شركة نفطال سعيدة.....112

المطلب الرابع:الهيكل التنظيمي للشركة نفطال بسعيدة.....113

المبحث الثاني: واقع حوكمة و الإفصاح والشفافية في شركة نفطال بسعيدة.....118

المطلب الأول: واقع الحوكمة داخل شركة نفطال.....118

المطلب الثاني:آلية الإفصاح والشفافية داخل شركة نفطال.....118

المطلب الثالث:المعلومات المفصح عنها من طرف الشركة نفطال.....121

المطلب الرابع: الإفصاح ضمن القوائم المالية التي تنشرها شركة نفطال.....122

خلاصة الفصل.....128

الخاتمة.....130

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــــــوان	الصفحة
(1.1)	نظام حوكمة الشركات	9
(2.1)	خصائص نظام حوكمة الشركات	10
(3.1)	ركائز حوكمة الشركات	18
(4.1)	أهداف حوكمة الشركات	20
(5.1)	المحدادات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات	23
(6.1)	العملية المحاسبية	30
(7.1)	عرض العملية المحاسبية كنظام للمعلومات	30
(8.1)	معايير جودة المعلومات المحاسبية	37
(1.2)	جوهرة الشفافية	64
(2.2)	العلاقة العكسية بين الشفافية والفساد	68
(3.2)	عناصر الشفافية	70
(1.4)	الهيكل التنظيمي العام لشركة نفطال	111
(2.4)	الهيكل التنظيمي لمقاطعة نفطال –بسعيدة–	114
(3.4)	توزيع العمال جنسيا	116

قائمة الرموز

OECD :منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

CIPE: مركز المشروعات الدولية.

IFC : مؤسسة التمويل الدولية.

UAB : اتحاد المصارف العربية.

IMD : معهد التنمية.

IIA : معهد المدققين الداخلين.

IFM : صندوق النقد الدولي.

SEC : هيئة تداول أوراق مالية.

APB : مجلس المبادئ المحاسبية.

FASB : مجلس المعايير المحاسبية المالية.

OTI : منظمة الشفافية الدولية.

و.م أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

TEC: بورصة تورنتو بكندا

ASC: المديرية المركزية للخدمات الاجتماعية.

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الهيكل التنظيمي العام لشركة نفطال
02	الهيكل التنظيمي لمقاطعة سعيدة
03	عدد المحطات التابعة لمقاطعة سعيدة
04	جدول حسابات النتائج والميزانية 2013
05	جدول حسابات النتائج 2012
06	ميزانية 2012
07	جدول مراقبة المبيعات الشهرية
08	جدول تركيبي للزبائن

مقدمة العامة:

أصبحت حوكمة المؤسسات تحتل مكان الصدارة بالنسبة لجميع دول العالم سواء المتقدمة منهـــا أو نامية، خصوصا بعد التغيرات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين والمتمثلة أساسا في الأزمات الماليـــة الكبرى وانهيارات المؤسسية والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 إضافة إلى انهيار كبريات الشركات العالمية– خصوصا الشركات الأمريكية –مع الأزمة المالية العالمية– خريف 2008 نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة، وما تتضمن من معلومات على خلاف الحقيقة، و افتقار إدارة إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة ونقص الشفافية وعدم الالتزام بتطبيـــق المعـــايير المحاسبيـــة والمراجعة الدولية التي تحقق الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات المحاسبية الحقيقية التي تبين الأوضاع المالية للشركة.

كما قادت هذه الظروف كذلك إلى تأسيس علاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات التي تحتويهـــا القـــوائم المالية المفصح عنها من قبل هذه الشركات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يقضى بأن تحتوى تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله، وبالرغم من أن الشركات تلجا في العموم إلى إعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية، التي تضمن سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، تتميز بالبعـــد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد يساء استغلالها لتلبية أهـــداف شخصـــية ضيقة، ما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

لذا فإن أحد أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشـــركات هو مبدأ الإفصـــاح والشفافية، وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق مع معايير عالية الجودة، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

إشكالية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

"إلي أي مدى تساهم حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية ؟ "

يترتب عن طرح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وهي:

1/ ماهو مفهوم حوكمة الشركات، وماهي مبادئ تطبيقها.

2/ إلي أي مدي يعمل تطبيق آليات حوكمة الشركات على تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

4/ كيف يتم اظفاء طابع الشفافية على معلومات المفصح عنها.

5/ ماهي الأخطاء الشائعة في الإفصاح.

فرضـــــيات الدراسة:

كإجابات قبلية للأسئلة الفرعية صيغت فرضيات الدراسة كما يلي:

1/ يلعب الإفصاح والشفافية دورا هاما في مواجهة حالات التلاعب والتضليل، وتنشيط الأسواق المالية، وترشيد القرارات المستثمر.

2/ تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ أهمها الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للشركة، كما تمثل أداة فعالة للرقابة على الشركة، وذلك من خلال عدة آليات الداخلية وأخري الخارجية.

3/ يساهم الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال التقليل من فجوة التوقعات لمستخدمي القوائم المالية.

4/ جودة المعلومات المعدة والمفصح عنها في القوائم المالية تساهم في رفع كفاءة أداء الإدارة بالوصـــول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ مختلف القرارات.

مبررات اختيار الموضوع:

لاختيار هذا الموضوع أسباب ذاتية وموضوعية:

- أهمية هذا الموضوع بنسبة للباحث و إلى مجال التخصص.

- الزيادة في فهم هذا الموضوع والتعمق والتحكم فيه أكثر وضبط لمفاهيمه.

- مكانة الموضوع على الصعيد الدولي والمحلي، وبسبب انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري، وسلسلة الفضائح التي مست كبرى الشركات في العالم،بالإضافة إلي العديد من الفضائح التي لم تسلم منها مؤسسات الوطنية التي يكاد ينعدم فيها جهاز رقابي متين.

– رغم أهمية الموضوع إلا أن القليل من البحوث والمذكرات التي تناولته ولهذا رغبة منا في إثراء المكتبة.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلي:

– محاولة إبراز دور حوكمة الشركات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة الشركات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها.

– إبراز أهمية الإفصاح والشفافية في الشركة

– التعرف على مختلف متطلبات الإفصاح والشفافية كآلية لتقليل الغموض والضبابية في المعلومات المحاسبية وإضفاء الثقة بين الموظفين،بما يضمن القرار الأمثل للمستثمر.

– التعرف على واقع حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، وكذلك المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ومدى شفافيتها.

حدود الدراسة:

تهتم هده الدراسة تحديدا بدور حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية على أرض الواقع، رغم أننا في بيئة لا تسمح بذلك، ولهذا سنحاول بقدر المستطاع وفي حدود الإمكانيات المتوفرة الإلمام بجوانب الدراسة.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تحقيقا لأهداف الدراسة السابقة،ووصولا لأفضل الأساليب للكشف عن دور حـــــوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية، وكمعالجة لمشكلة الدراسة، فان الباحث سوف يعتمـــــــــــد على المناهـــــج العلمية التالية:

1/المنهج الاستنباطي:

والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة لإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات.

2/ المنهج الوصفي التحليلي:

وذلك بوصف وتفسير الظاهرة قيد الدراسة، بإضافة إلي جمع البيانات عن طريق المقابلة مع المديري دوائر في الشركة التي كانت محل الدراسة الميدانية من أحل التوصل إلي معرفة درجة إلمامهم بهذا المفهوم الجديد ومعلومات الواجب الإفصاح عنها، حيث تمكنا إلي حد ما من وضع الخطوط العريضة لبحثنا وتوجيه مساره.

تقسيمات البحث:

لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلي أربعة الفصول، وذلك كما يلي:

الفصل الأول:عموميات حول حوكمة الشركات

في هذا الفصل بتحديد، قمنا بتحديد مختلف المفاهيم الحوكمة، وأهميتها بالاضافة الي المبادئ التي تقوم عليها، كما ركزنا على أبعادها المحاسبية وعلاقتها بمفهوم جودة المعلومة المحاسبية.

الفصل الثاني: عموميات حول الإفصاح والشفافية

حاولنا من خلال هذا الفصل أن تقدم التطور التاريخي للإفصاح والشفافية، ثم تطرقنا لمختلف مفاهيمها بصفة عامة، كما تناولنا أنواع الإفصاح ومستويات ومعاييرها، ومتطلبات الشفافية.

الفصل الثالث:حوكمة ودورها في تحقيق الإفصاح والشفافية

خصصنا هذا الفصل أساسا لدراسة الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحوكمة، وتعرضنا لإفصاح المحاسبي، وأهدافه وحدوده، كما تناولنا مستوي الإفصاح والشفافية وعلاقته بالحوكمة الشركات.

الفصل الرابع: الدراسة تطبيقية حالة شركة نفطال–وحدة سعيدة–

وانطلاقا مما سبق، و كجانب تطبيقي حاولنا إبراز دور حوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية على واقع الشركات الجزائرية، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على إجراء مقابلة مع مديري مصالح في الشركة ومختلف الإطارات الذي قمنا من خلاله معرفة مستوي الإفصاح والشفافية المعمول بها داخل الشركة مع مختلف أصحاب المصالح، واستخلصنا في النهاية مجموعة من النتائج و التوصيات الضرورية بحسب أراء مختلف إطارات ومديري

وفي الخاتمة حاولنا تثبت مجموعة من الانطباعات والمعالجات، الاستنتاجات والتوصيات المرتبطة بالقضايا التي يثيرها البحث، وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة لذلك.

تمهيـــــــد:

لقد أصبحت حوكمة الشركات " Corparate governance" من الموضوعات الهامة في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المـــتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدث في عدد من دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينيـــة عام 1997م، وأزمة **"انرون"**، التي كانت تعمل في مجـــــال التسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام2001م، وشركة "وولد كـــــــوم "الأمريكية للاتصالات عام2002م.

هذه الأحداث تبين لنا أن **نقص حوكمة الشركات كآليـــة رقابة فعالة**، يؤدي إلي تمكين من يعملون داخل الشركة (مديرين، أعضاء مجلس الإدارة، موظفين) من نهبها، وذلك على حساب المساهمـــــــين والدائنيـــــــن وغيرهم من أصحاب المصالح (كعاملين، الموردييـــــن ، الجمهور العام ...)، أما ما يتزايد وضوحه بشدة هو أن الطريقة التي **تحكم وتراقب** بها الشركات لا تقرر مستقبل ومصير كل شركة بمفردهـــا على حدة وحسب، بل مستقبل ومصير اقتصاديات بأكملها لاسيما والعولمة السائد في عصرنا الحالي.

لذلك فقد انجر عن تلك الانهيارات فقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفـــــــة، مما أدي إلي انصـــراف المستثمرين عنها، وكذلك فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة **انعدام الثقـــة في المعلـــومات المحاسبـــــــة** التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهـــم عناصر تميزها ألا وهو جودتها.

المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات:

اهتم العديد من الكتاب و الباحثين في مجال الإدارة والعديد من المجالات الأخرى بمفهـــــوم حوكمـــة الشركات باعتباره احد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وبين الملاك، وازداد هذا الاهتمام اثر الإفلاس بعض الشركات الدولية الكبرى وتعرضها لصعوبات مالية كبيرة، تلك الأسباب وغيرها دفعت المنظمـــــات الاقتصادية و المالية الدولية إلي تبني مفهوم واسع للحوكمة لا يقتصر فقط على حوكمـــــــة الشركات تحديدا ، بل يمتد ليشمل حوكمة الاقتصاديات القومية بصفة خاصة والاقتصاد العالمـــي بصفـــــة عامة، فانصـــرف العديد من الباحثين إلي دراسة المبادئ التي يجب التقيد بها والآليات التي يمكن استخدامـــه الإرساء هدا المفهوم وتحقيـــــق الأهداف المر جوه من وراء تطبيقيه، فاختلفت هده الدراسات في نتائجهـــا باختلاف أراء الكتاب المفكرين.

المطلب الأول:أسباب ظهور حوكمة الشركات ،مفهومها وخصائصها :

ظهرت الحاجة إلي الحوكمـــة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقـــــود القليلـــة الماضية، خاصة عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شاهدتهـــا دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات في القرن العشرين، وكذا مـــــا شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيـــارات مالية ومحاسبية عام 2002م، فحظي مفهوم حوكمة الشركات باهتمام الكثير من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة والعـــديد من المجالات الأخرى، باعتباره أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة من جهـــــة باعتبارها وكيل عن أصحاب المال وبين الملاك من جهة أخري، فبرزت العديد من الدراسات التي تناولت الآليات التـــي يمكن استخدامها لإرساء هذا المفهوم وتحقيق الأهداف المرجوة من وراء تطبيقه.

الفرع الأول:أسباب ظهور حوكمة الشركات :

حوكمة الشركات corporte Governance هو مصطلـــــــح انجليـــزي تم البـــــــــدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات في القرن الماضي، وتزايد بشكل واسع في السنوات الأخيرة، وأصبح شائع الاستخدام من قبل عدة خبراء، لاسيما أوليك العاملون في المنظمات الدولية و الإقليمية، ويـــرجع ظهـــــور حوكمة الشركات إلي نظـــــرية الوكالة فنتيجة لتضارب المصالح بين أعضاء مجلـــس الإدارة وملاك الشركة زاد الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمـــــــل على حمايـــــة مصالح المساهمين، والحد من التلاعب المالي الإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية بهدف

تعظيم مصالحهم الخاصة، وكذلك الانهيارات المالية للعديد من الشركات دولية ولذلك تعددت الأسبـــاب التي أدت لظهور حوكمة الشركات ومنها :

أولا:نظرية الوكالة كامل لظهور حوكمة الشركات:

يعود ظهـــور النظريـــة الوكالـــة أولا للأمريكيين (Berls&Means)سنـة 1932م في ندوة بعنوان " **الشركة الحديثة والملكية الخاصة** " الذي يعني بأداء الشركات الحديثة والاستخدام الأمثـل للموارد فضلا على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة وهذا راجع إلي فضيحـــة (Watergate) في الولايات المتحدة الأمريكية، إذا استطاعت الهيئات التشريعية والقانونية الأمريكية تحديد أسبابها في فشـل الرقابة المالية في الشركات الأمريكية والإسهامات غير المشروعة المتمثلة بتقديم الرشـــاوى لبعض المسؤولين الحكوميين وعدم الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.[1]

ثم بعد ذلك جاءؤ الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد

(**Meckling & Jensen**) سنة **1986** م **علاقة الوكالة** بأنها: "عقد بموجبه يقوم شخص أو أكثر من الأفراد(الأصيل أو الموكل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمـات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات".

وتقوم **نظرية الوكالة** علي مجموعة من الفرضيات تتمثل في :

- يتميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الاقتصادي وكلاهما يسعي لتعظـيم منفعته.
- اختلاف أهداف الأصيل والوكيل إذ يسعي الأول الحصول على أكبر قدر من جهد الوكـيل مقابل الأجر معقول بينما الثاني يسعي للحصول على مكافآت والحوافز أكبر مـع بذل جهد أقل.
- اختلاف المخاطر التي يتحملها كل من الأصيل والوكيل نتيجة:

* لاختلاف الخلفية العلمية والعملية لكل منهم وعدم قدرة الموكل إحكام الرقابـــة على أداء الوكيل.
*اختلاف إمكانية التوصل إلي المعلومات ومدي فهمها لكل من الأصيل والوكيل.[2]

تولـد علاقة الوكالة عدة مشاكل ناجمة عن تضارب المصالح، كما تنجر عنها ما تعـــرف بتكلفـة الوكالة، هده الأخير تعني الربح الذي يأخذه المسير والناتج عن القيام بعملية تحويلية، كتحويـل الملكية من الأصيل إلـي المسير، فهي تكلفة تحويلية، لذلك فعلي الإدارة أن تصمم هـــيكلا تنظيميا محكما يساهم في

[1] د/علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني ، "**الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**" ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأول: 1432ه/2011م ، ص27.

[2] د/زياد عبد الحليم الذبية،نضال محمود الرمحي ،عمر عيد الجعيدي، "**نظـم المعلومـات في الرقابة والتدقيق** "،دار المسير للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، الطبعة الأول:1432ه/2011م ،ص190/189.

التقليل من حدة مشاكل الوكالة، وهكذا من خلال إرساء نظم تعمل على توجيه، مراقبة وتسطير مصالح كلا من الأصيل والوكيل، وهذا لا يكون إلا في إطار حوكمـــة الرشيدة للشركات.[1]

ثانيا :الفضائح المالية كعامل لظهور حوكمة الشركات:

يبدو آن كثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية و حوكمة كانت موجودة ولكـــن لا تلقي الاهتمام الكافي، و في أعقاب الأزمات المالية العالمية التي أصابت أسوق المـــال في كثير من دول العالم، مما أدى إلى بروز مفهوم حوكمة، وعلى اثر الفضائـــح المالية المتتالية في الشركات الأمـــريكية،[2] شـــــركة انـــرون للطاقة، وشركة الاتصالات وولد كوم وغيرها، كانت بمثابة جرس الانذار لضـــــــرورة تطوير ممارسات حوكمة الشركات، ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الإفصاح عن أنـــــــــواع الرقابة المالية الداخلية.[3]

وفي عام 1985م تم تأسيس هيئة تريدوي(Treadway comimission *) تمثل دورها الأساسي في تحديد أسباب سوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية، حيث قدمت هذه الهيئة أول تقرير لـــــها عن حوكمة الشركة وقامت بنشره عام 1987م يدعو لوجود بيئة رقابية سليمة ومستقلة مـــع تدقيق الداخلي موضوعي يدعو لضرورة الإفصاح عن مدي فاعلية الرقابـــة الداخلية.[4]

على اثر الفضائح المالية التي هزت الشركات في (Cadbury♦) وفي عام 1991م تم تشكيل لجنة كادبري بريطانيا خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي مما أدي إلي فقدان الثقة بين المساهمين والبنوك من جهة وبين الشركات من جهة أخري، وساد القلق على الاستثمارات، وترتب على ذلك قيام بورصة لنـــــــــــدن

---

[1] د/ بهاء الذين سمير علام،بحث مقدم بعنوان:**"أثر الآليات الداخلية لحوكمـــــة الشركـــات علي الأداء المالي في الشركات المصرية "**،دراسة تطبيقية،كلية التجارة،القاهرة-مصر،2009م،ص7/6

[2] الملتقي العلمي الدولي حول : **"الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العـــالمية "20-21** أكتوبر2009م مداخلـــــــــة ل د/ أحمد مخلوف ، بعنوان **" الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي " جامعة فرحات عباس –سطيف-،ص7**

[3] د/ بهاء الذين سمير علام،**مرجع سابق الذكر**،ص7.

[*] **تريدوي** هي لجنة وطنية تم تشكيلها عام 1985م لدراسة التقارير المالية المزورة في الشركـــــــــات بعد الانهيارات المالية التي حصلت في مجال الادخار والقروض إذا تمثل هذه اللجنة كل من معـــــــهد المحاسبين القانونين الأمريكي وجمعية المحاسبين الأمريكية ومعهد المديريـــــــن الماليين الأمريكي ومعهد المدققين الداخليين الأمريكي ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكي تاريخ الاطلاع:2013/03/26، على الموقع : **لجنة تريدوي**/http://ar.wikipedia.org/wiki

[4] د/علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني ، **"الحوكمة المؤسسة والأداء المالـــي الاستراتيجي للمصارف"** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأول: 1432ه/2011م ، ص28.

♦ **كادبري** هي لجنة تدقيق الشؤون المالية للشركات البريطانية وتتضمن ممثلين عن مستويات الصناعة البريطانية وتتحدد مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد الشركات في تحديد وتطبيـــق الرقابة الداخلية من أجل منع حدوث الانحرافات والتلاعب وتجنب الخسائر هذه الشركات نقلا عن موسوعة الحرة ويكيبديا: تاريخ الاطلاع :2013//03/26 ، على الموقع **لجنة كادبري**:**http://ar.wikipedia.org/wiki/**

بتشكيل لجنة كادبري عام 1991م، وتحديد وتطبيق أنظة الرقابة الداخلية ، وذلك لمنع حدوث الخسائـــر الكبيرة في الشركات .

وفي عام 1999م قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD*) وبالتعاون مع البنك الـــــدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات، وذلك للاستجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية حوكمة الشركات فيها، حيث يوجد إجمـــــــاع دولي على أن حوكمة الشركات السليمة تعتبر قاعدة أساسية لتطويـــر الاقتصاد السوقي في الأجل الطويل، وبفعل الأزمات المالية التي اجتاحت الشركات العملاقة عام 2002م ،حيث تم تشخيص أسباب هذا الانهيار ومنـــها العبث والغش والأخطـــــاء المحاسبية والمعلـــومات الداخلية الخفية، والتضليل، وتدني أخلاق إدارات المنظمات، ومكاتب التدقيق العالمية " **آرثر أندرسون، برايس دوتر هاوس**" ونتيجة لذلك فقد المجتمع الثـــقة فـــي الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية مما اثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية أخري.[1]

كما أصدرت المجموعة التوجيهية لحوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات في الدول الأعضاء، وأهم ما أكدت علية التقارير تشكيل لجنة التدقيق، وتحول بعض الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية وأسيا إلي الالتزام بمعايير المحاسبية الدولية أو المبادئ المحاسبة المتعارف عليها، حيث طبق الاتحاد الأوروبي معايير المحاسبية الدوليـــة عام 2005م، مع استمرارية التنسيق لتطبيق معايير الإفصاح والإبلاغ المالي. [2]

ففي عام 2006م أسس مركز دبي المالي العالمي معهد حوكمة الشركات بالتعاون مع عدد من المؤسسات المالية الإقليمية الدولية، وشارك في تأسيـــس هذا المعهد كل من مـــركز المشروعات الدولية(CIPE) و منظمـــــــة التعـــــــاون الاقتصـــــادي و التنميـــــــة (OECD) و مؤسسة التمـــــويل الدوليـــــة (IFC) واتحـــــــــاد المصارف العربيـــة (UAB) ومعهد التنمية (IMD) ويهدف معهد حوكمة الشركات إلي تطوير أفضل الممارسات في هدا المجال وتعزيز الإصلاحات وإرساء مبادئ الإفصاح والشفافية في قطاع الشركات .[3]

---

* وهي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبـــل المبادئ الديمقراطية والتي يتزعمها الفرنسي روبير مار جولين للمساعدة علي إدارة خطة مارشال التمثيلية واقتصاد السوق الحر ،نشأت في سنة 1948م عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي لعملية أنفا علي إدارة لإعادة اعمـــار أوربا بـــعد الحرب العلمية الثانية، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية، وفي سنة 1960م تم إصلاحـــها لكي تكون من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.نقلا عن موسوعة الحرة ويكيبيديا تاريخ الاطلاع: 2013/03/26

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/http://ar.wikipedia.org/wiki

[1] د/جمعة،أحمد حلمي،والرفاعي،غالب عوض،"**العولمة تأثير معايير التدقيق في قرار اعتماد المدقق الخارجي علي عمل المدقق الداخلي** "، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة،جامعة المنصورة-مصـــــر ،العدد2،2003م ص166/186.

[2] الملتقي العلمي الدولي حول : "**الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العـــالمية** "20-21 أكتوبر2009م مداخلة ل د/ أحمد مخلوف، مرجع سابق الذكر ص8

[3] د/علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني ، مرجع سبق ذكره ،ص30

الفرع الثاني:مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها:

تشير الدراسات إلي عدم وجود اتفاق بين الباحثين والممـــــــــارسين حول تعريف محـــــــــدد أو ترجمة لمصطلـــح حوكمة (Corporate Governance)فاختلفت التعريفات والأهداف المرجوة من تطبـــيقها باختلاف وجهات نظرهم :

أولا : مفهوم حوكمة الشركات:

بعد أن أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح الخوصصة لمعظم دول العالم مصطلح أمريكي جديد في غزو العالم وهو ما يطلق عليه (Corporate Governance) وتم تعريبه إلي مصطلح "**الحوكمـــة أو الإدارة الرشيدة للشركات** "، وشرع البنك وصندوق النقد الدوليين في قياس مدى التزام الشـــركات بهذا المصطلح في الأسواق الدولية.

ولفظ حوكمة الشركات يقصدبه عموما الرقابة، الإدارة أو ممارسة السلطة، وبالمعني المعاصر هي أقرب في مضمونها إلي التسيير منها إلي السلـــطة أي"**الحكم الراشد على مستـــــــوي الشركة** "، ومن جهة أخري يمـــكن اعتبارها ذلك النظام الذي يتم من خلاله التوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشـــــركة والمبنـــي على تنظيم عملية اتحاد القرار، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الأطـــراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة أغراض المساهمين بشكل خاص ، وأصحاب المصالح بشكـــل.[1]

وبناءا على الاستعراض السابق لمفهوم حوكمة الشركات، يمكن تقديم مجموعة من التعريفات لمختلف الباحثين وأشهر المنظمات الدولية في النقاط التالية :

لجنة كاد بوري Cadbury:

وصف سير أدريان كاد بوري في تقريره الشهير بتقرير كادبوري عـــام 1992م مصطلح حوكمة الشركات على أنها :" النظام الذي تدار وتراقب به الشركات".[2]

[1] فدوي أمينة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر :" **دور المراجعة القانونية كآلية لتطبيق حوكمة الشركات والحد من عمليات الغش والتضليل في الأسواق المالية** "، دراسة ميدانية –جامعة باجي مختار –عنابه -2009م/2010م ،ص56/57.

[2] Karine le Joly & Bertrand Moingeon:Gouvernementd entre prise, débats théoriques et pratique sous la direction, ellipses édition marketing S.A. Paris-France,2001,P19.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE):

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OCDE)** مفهـــوم حوكمة الشركات في عام 1998م بأنه : "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشـــــركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، الإدارة المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخـــــاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء".[1]

مؤسسة التمويل الدولي (I F C): *

عرفت مؤسسة التمويل الدولية سنة 1998م حوكمة الشركات علـــــى أنها :" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات وتحكم في أعمالها "[2]

معهد المدققين الداخلين(IIA) •

عرف معهد المدققين الداخلين حوكمة الشركات في مجلته (TONE AT THE TOP) على أنها: " العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر، مراقبة مخاطر الشركات، و التأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف، والمحافظة علـــــى الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها "[3]

---

[1] *Organisation for* economic co-operation and development,using the OCED principles of corporate Gouvernance a boardroom perspective, paris, 2008, p15.

*هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهي ملتزمة بتشجيع المشاريـــــع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها ، والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية، وسلامتها المالية والتجارية، واستدامتـــــها بيئياً واجتماعياً تؤمن بأن النمو الاقتصادي السليم هو المفتاح لتخفيض أعداد الفقراء ؛ بحيث تقوم على تنميـــة روح المبادرة بالمشاريع الخاصة والاستثمار الناجح في القطاع الخاص، وتؤمن بضرورة توفر بيئة أعمال مواتيـــة لكي يزدهر القطاع الخاص ويساهم في تحسين أحوال الناس المعيشية، كما تسعى إلى مواصلة تحسين أدائها من خلال الاستجابة السريعة للعملاء ،وتبادل نجاحاتها،والتعلم من خبراتها.

المصدر: ندوة حول:مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية ،25/26 أفريل 2011م ،مداخلة الدكتورة هوام جمعة ،بعنوان " حوكمة الشركات كنظام للرقابة علي شركات التأمين التكافلي " ،كلية التجارة ، جامعة فرحات عباس –سطيف (الجزائر) ص10.

2-محمد حسين يوسف ،بحث مقدم بعنوان :" محددات الحوكمة ومعاييرها " مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ،كلية التجارة ، القاهرة ، مصر ، 2007م ، ص7.

•معهد المدققين الداخليين هو الجهة الرائدة في العالم لتمكين المهنيين في مجال التدقيق الداخلي من التميز في الأداء بالولايات المتحدة الأمريكية ،ومن خلاله يمكن الحصول علي شهادة المدقق الداخلي تاريخ الاطلاع :2013/03/26 :نقلا عن الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

معهد المدققين الدخلين/http://ar.wikipedia.org/wiki

3-فدوي أمينة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، مرجع سبق ذكره ،ص58

حوكمة الشركات هي نظام يتضمـــن مجموعة من المتطلبات القانـــونية والتشريعية، الإدارية والاقتصادية (**مدخلات النظام**) تحكمها منهجيات وأساليب، وتستخدم في ذلك آليات داخلية (مجلس الإدارة ، المراجع الداخلي ، لجنة المراجعة)، وخارجية (الهيئات المهنية، أسواق رأس المال، المراجع الخارجـــي القانوني أو التعاقدي) ، وتتفاعل فيما بينها لتحقيق نتائـــج (**مخرجات النظام**)، تعمل على إدارة الشركة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح ، بما يضمن الشفافية والإفصاح في الشركة.[1]

ومنه نبن **نظام حوكمة الشركات** وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (1.1):نظام حوكمة الشركات

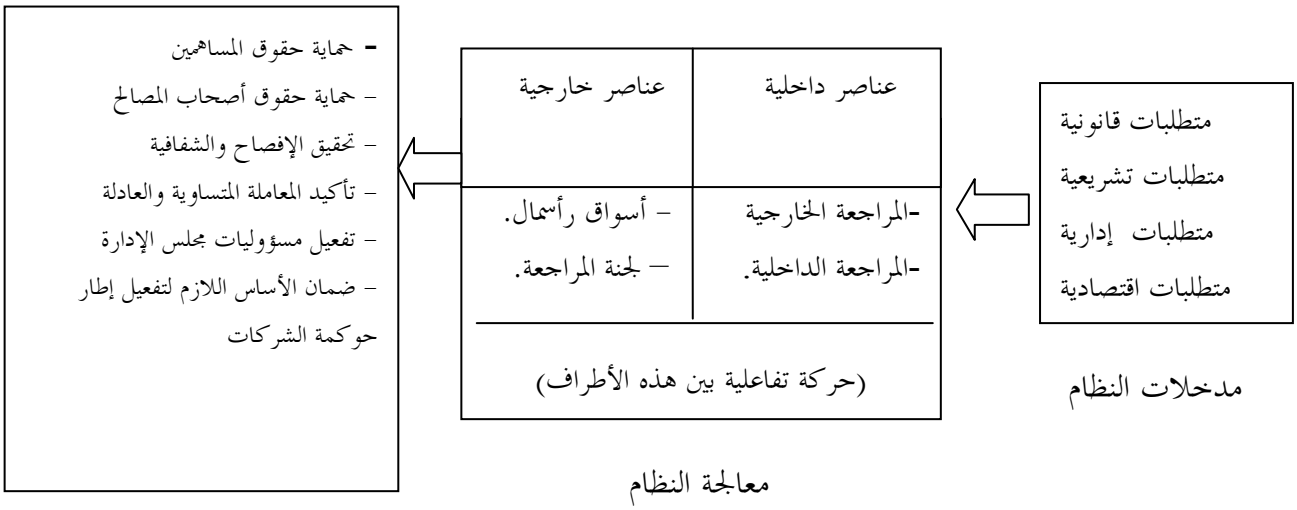

المصدر: رسالة ماجستير(غير منشورة)، عمر على عبد الصمد،" **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات– دراسة ميدانية**"،تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009 ، ص12.

[1] فدوي أمينة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، مرجع سبق ذكره ،ص58

ثانيا : خصائص حوكمة الشركات :

يمكن استخلاص خصائص حوكمة الشركات من خلا ل الشكل الأتي :

الشكل رقم(2.1): خصائص نظام حوكمة الشركات

خصائص حوكمة الشركات

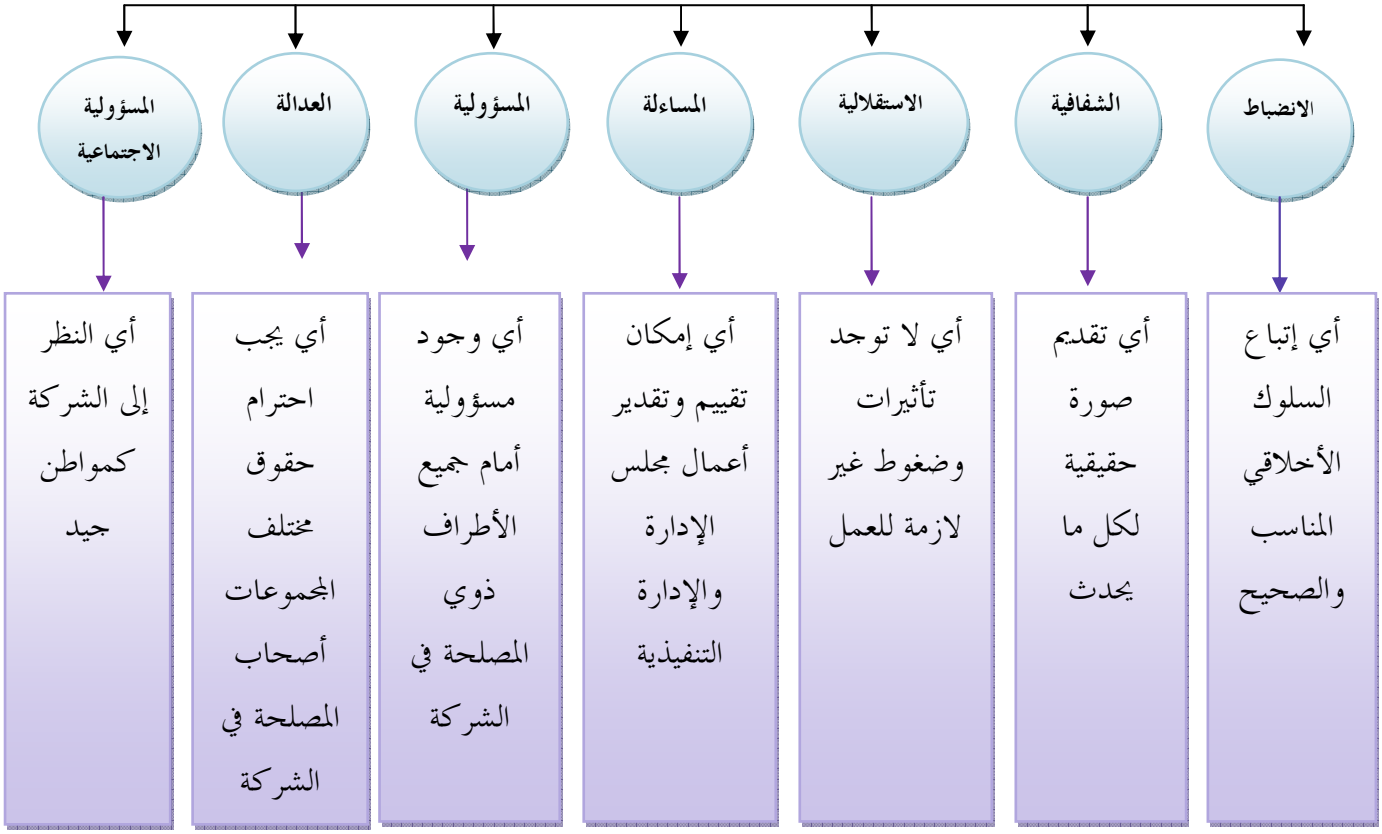

المصدر : طارق عبد العال حماد : حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ،التجارب ،تطبيقات الحوكمة في المصارف)الدار الجامعية ،مصر ، 2005م ، ص23

ثالثا: أهمية حوكمة الشركات :

مند عام 1997م، ومع انفجار الأزمة المالية الأسيوية، أخد العالم ينظر نظرة جديدة إلي حكومـــــة الشركات والأزمة المالية المشار إليها، قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التـــي تنظم نشاط الأعمال و العلاقات فيما بين منشآت الأعمال و الحكومة، وقد كانت المشاكل العديدة الـــــتي برزت إلي المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات و معاملات الموظفين الداخلين و الأقارب والأصـــــدقاء بيـــن منشآت الأعمال وبين الحكومة، بالإضافة إلي حصول بعض الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصـــيرة الأجل، دون إعلام أو معرفة المساهمين بذلك من خلال إتباع نظم وطرق محاسبية مبتكرة.[1]

- كل هدا استدعي الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وتأكيد أهميته التي برزت التي برزت أثاره واضحة من خلال تحقيقه للمنافع الأتي :

1- تجنيب الشركات حالات الفشل الإداري و التعرض للإفلاس والتعثر المالي فضـــــلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها في عالم الأعمال على المستوي الدولي أو الإقليمـــي أو المحلي أو عـــند العمل في بيئة تنافسية.

2- تحديد مصير الشركات فضلا عن مصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي المسمـــى بعصر العولمة، لان قواعد الحوكمة والالتزام بها أصبحت أداة قوية لخلق سوف تمتـــاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال أدوات رقابية فعالة مسلطة على مجالس إدارات الشركات والتزامها بإعادة هيكلة هـــــذه المجالس وتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين بين مجلس الإدارة.

3- تبرز أهمية الحوكمة لشركات القطاعين العام والخاص بنفس الأهمية، وقد بـــــدت الجهود المبذولة لغرس الحوكمة في مؤسسات القطاع العام، أوعند ما تعمل تلك الدول على إعداد مؤسســـــات القـــــطاع العام للخصخصة من خلال توافر الشفافية والوضوح والدقـــــة في القوائم المالية والعمل بطريقة ديمقراطية شفافة كي يتمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات صائبة للحصول على عائد عادل من الموجودات.

4- تبز أهمية الحوكمة من خلال الفصل بين الملكية الشركة والإدارة ومن تـــم بين المساهمين و إدارة الشركة وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المديرين التنفيذيين، و هـــذا الاهتمام نابع من تعارض المصالح بين الملاك والمديرين التنفذيين بسبب ما يخلفه هذا الفصل من فاعلية تتصل بتحـــــديد الرؤيا الإستراتيجية ومدى توافق احتياجات ومتطلبات مصالح المستثمرين في الشركة المساهمة.[2]

---

[1]-د/ إبراهيم سيد أحمد ،" **حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال** "،الدار الجامعية،-الإسكندرية-مصر-،الطبعة الأولي ،2010م ،ص174/173

[2]-د/علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني ، مرجع سبق ذكره ،ص**33/34**

إن حوكمة الشركات الجيدة، تتطلب مزيدا من الإفصاح عن معلومات المالية التي يمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، كما أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمـــارات ســـواء الأجنبـــية أو المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفســـاد، فضلا عن إتاحة الفرصة لزيـــادة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أقل تكلفة بما يزيد من أهمية الحوكمة.[1]

المطلب الثاني:مبادئ حوكمة الشركات و أهدافها :

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات مجموع القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية والتـــــوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيه، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، و بالتـــالي تحقيق أهداف الحوكمة ككل، وهناك ستة مبادئ تم وضعها من طرف المنظمـــة التعاون الاقتصادي والتنمية لترسيخ قواعد الحوكمة والتأكيد على أهميتها في دعم الأداء الاقتصاد.

الفرع الأول:مبادئ حوكمة الشركات وركائزها:

لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالمشاركـــــة مـــــع الصندوق النقـــــد (IMF) والبنك الدوليين و الاتحادات المهنية دور بارز في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشاديـــة لتكون مرجعيات للاستعانة بها في منظمات الأعمال حول آلية الحوكمة و مدي فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والنامية، وقد غطـــت هذه المبادئ التي صدرت من منظمـــــة(OECD) عام 1999م تحث عنـــــوان "Principles of Corporate Governance" خمســـة مجالات، إلا انـــه في عام 2004م تم تعديـــل هده المبادئ وأصبحت تغطي ستة مجالات كما أشارت إليها (OECD) وأيضا تتضمـــن تلك مبـــــادئ مجموعة من الإرشادات توضع كيفية تطبيقها بطريقة سليمة، والتي سيتم عرضهـــــا فيما يلي:

المبدأ الأول : توافر إطار فعال للحوكمة الشركـــــــــات:

" ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأســـــواق، و أن يكون متوافقا مـــع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذيـــة " – كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فانه مـــن ضروري وجـــود أساس قانوني تنظيمـــي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة.

[1] رسالة ماجستير،ماجد إسماعيل أبو حمام،"**أثر تطبيق الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير** "،كلية التجارة ،تخصص محاسبة والتمويل ،غزة–فلسطين– 1430ه/2009م ،ص25

* ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات يهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهـــــة الأسواق، وعلى الحوافز التي يخلقهـــا للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.
* ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافـــــــية، وقابلة للتنفيذ.
* ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطـــاق اختصاص تشريعـــي ما مـــحددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
* ينبغي أن يكون لدي الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها:
– ينبغي أن يعهد بالمسؤوليات التنظيمية إلي أجهزة يمكنها القيام بوظائفها بـــدون تعارض في المصالح ، وتخضع للمراجعة القضائية .[1]

المبدأ الثاني : حقوق المساهمين :

"ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يوفـــر الحماية للمساهميـــــن وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم "
* ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين، الحق في:
1) طرق مضمونة لتسجيل الملكية.
2) الحصول على معلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المنـــاسب وعلى أســـاس منتظم .
3) المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين .
4) انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
* ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة، وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغيرات أساسية في الشركة مثل:
1) تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلهما من المستندات .
2) الترخيص بإصدار أسهم إضافية.
3) العمليات الاستثنائية كتحويل كل، أو مايكاد أن يكون كل،الأصول بما يؤدي في الواقع إلي بيع الشركة. [2]

[1] د/ محمد مصطفي سليمان،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري** "،الدار الجامعية،الطبعة الأول ،مصر ، 2006م ، 43/42.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "**مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**"، مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004م ص 19، تاريخ الاطلاع: 2013/4/28، نقلا عن الموقع :

www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

* ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركـــة الفعالة، والتصويت فـــــي اجتمـــاعات

*الجمعية العامة للمساهمين، كما ينبغي أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت :

1) ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجـــــدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكامـــــلة وفي الوقـــت المناسب عن الموضوعات التي سيتم اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.

2) ينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلي مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعـــة الخارجية السنوية.

3) ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل ترشيـــــح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

4) ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصيا أو غيابيا، مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضوريا أو غيابيا.

* ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن لبعض المساهمين أن يحـــــــصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم :

1) ينبغي أن يتم بوضوح تحديد والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية

2) ينبغي عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المسألة.

* ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرين المؤسسيين.

* ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرين المؤسسين، أن يتشاورا مـــــع بعضهم بعضا فيما يتعلق بالموضوعات بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقـــا للتعريف الوارد في المبـــادئ مـــع بـــعض الاستثمارات لمنع إساءة الاستغلال.[1]

[1] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "**مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص57

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين :

"ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الإقليمية والمساهمين الأجانب، ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم ".

1) توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل طبقة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة الطبقات الأسهم قبل شراء الأسهم.

2) أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض طبقات المساهمين لموافقتهم.

3) أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

4) أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت.

5) منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية .

6) على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.[1]

المبدأ الرابع : دور أصحاب مصالح:

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما هي محددة في قانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة وتتضمن ما يأتي :

1) يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون

2) حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

3) يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

4) حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحوكمة بالشركة يجب تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.[2]

---

[1] OECD : principles and Annotions on corporate Governance : arabic translation, center for International prvate Enterprise,2003,p :9

Date :24/03/2013 :on line www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

[2] د/ عدنان بن حيدر بن درويش ،"**حوكمة الشركات ومجلس الإدارة** "، اتحاد المصارف العربية، بيروت –لبنان ،2007م ص32/31.

المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية:

"ينبغي في إطار حوكمة الشركات، أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عـــن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية وحوكمة الشركات "

*ينبغي أن يتضمن الإفصاح، ولا يقتصر على، معلومات التالية:

1) النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة .

2) أهداف الشركة .

3) الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت .

4) سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئسين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بمـــا في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة.

5) العمليات المتصلة بأطراف من الشركة أو أقاربهم.

6)عوامل المخاطرة المتوقعة.

7) الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخريين.

* ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي .

* ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجـــــع مستقل، كفئ مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجة موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي و أداء الشركة في كافة النواحي المـــــادية والهامة.

* ينبغي على المراجعين الخارجين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصـــول المهنية المراجعة.

* ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين، والسماسرة، ووكالات التقييم والتصنيـــــف وغيرها.[1]

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة:

وينص المبدأ السادس والأخير على :" ينبغي أن يشمل إطار حوكمة الشركات دليلا استراتيجيـــا للشركة ومراقبة فعالة للإدارة التنـــفيذية مجلس الإدارة من خلال مساءلة المجلس أمام الشركة والمساهمين "

وهناك مجموعة من الإرشادات التي تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق المبدأ المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة وهي:

[1] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "**مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص57.

1) ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا علـــى أساس من المعلومات الكاملة وتحسين البيئة مع العنـــاية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

2) إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستوثر في مختلف مجموعـــات المساهمين بطـــرق مختلفة فان على مجلس الإدارة آن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.

3) ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وأن يأخـــذ بالحسبان مصالح أصحاب مصالح .[1]

4) ينبغي على مجلس أن يقوم بوظائف رئيسية معينة

- استعراض وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر، والموازنات التقـــــديرية وخطط العمل السنوية، ووضع أهـــداف الأداء، ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة.
- اختيار وتحديد مكافآت ومرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشـــركة واستبدالهم إذا لزم الأمر.
- ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، والتي يجب أن تتم بشكل رسمي.
- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل بين مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.
- ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة العمـــــليات والالتـــــزام بالقانون والمعايير ذات الصلة.[2]

ويتضح من العرض السابق لمبادئ حوكـــمة الشركات أن هذه الأخيرة ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية، كما يوضحها الشكل الأتي:

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة ،"**حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين** " ،غرفة التجارة الأمريكية –واشنطن ،2003

[2] د/زياد عبد الحليم الذبية ،نضال محمود الرمحي ،عمر عيد الجعيـــدي، " ، مرجع سبق ذكره ، ص **197**.

الشكل رقم(3.1): ركائز حوكمة الشركات

ركائز الحوكمة الشـــــــــركات

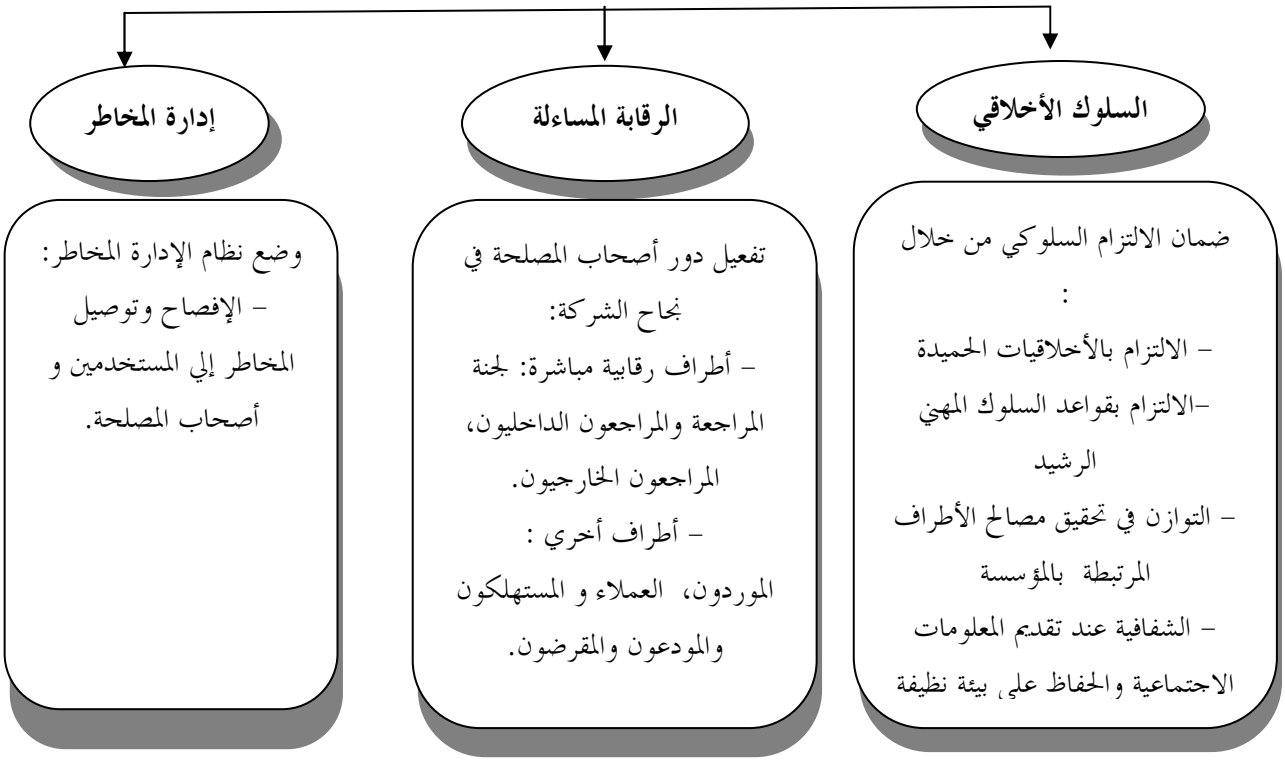

المصدر : حماد طارق عبد العال ،" **حوكمة المؤسسات – المفاهيم والمبادئ والتجارب** "، مصر، الدار الجامعة 2005م ص 47

الفرع الثاني:أهداف حوكمة الشركات :

تساعد الحوكمة الجيدة للشركات في دعم الأداء وزيادة القدرات التنافسية، وذلك من خلال الوصول إلي الأهداف التالية :

1- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات، وإجراءات المحاسبة، والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

2- تحسين وتطوير إدارة الشركة، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني إستراتيجية سليمة.

3- تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

4- تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة، مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها.

5- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبـــة للمساهمين ، والعاملين والدائـــنين ،و الأطراف الاخـــــري ذوي المصالح خاصة حالة تعرض الشركات للإفلاس .

6- الرقابة والمتابعة علي الأداء التشغيلي والاستراتيجي بالشركة .

7- تحسين كفاءة و فاعلية الشركات وضمان استمرارها ونموها.

8- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات .

9- التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفديين ، و مهـــــــام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضاءه.

10- تقييم أداء الإدارة العليا، وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة .

11- رفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي.

12- إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة وبما يؤدي إلي تقليل المخاطر إلي أدني حد ممكن .

14- الوصول إلي المستويات المطلوبة من الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوي المحلي والدولي.[1]

و تسمح حوكمة الشركات كذلك بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الفضائح المالية والانهيارات وتمكن خاصة المستثمرين الماليين من الحصول على الوسائل تقوم بالرقابة على الإدارة أصولهم الموزعة على عـــــــدة محافظ استثمارية وتؤدي إلي تعظيم المنـــــــافع والشكل التالي يوضح ذلك :[2]

[1] cherry**." defining moment for good gouvernance,"…**Financial Executive , vol.10.8, Nov. 2003.P 48,50.

[2] د/ محسن أحمد الخضيري ،"**حوكمة الشركات** "، مجموعة النيل العربية ، القاهرة –مصر-، 2005م ، ص 21.

الشكل رقم(4.1): أهـــداف الحوكمة الشركات

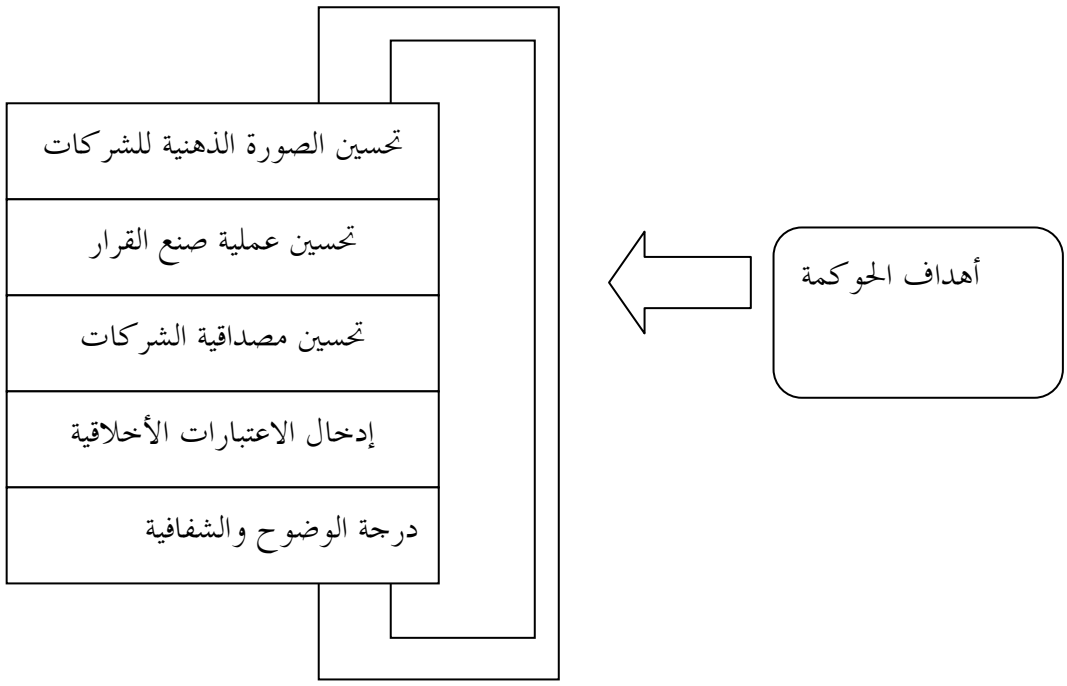

المصدر:محسن أحمد الخضيري،"حوكمة الشركات"،مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005م،ص 21

المطلب الثالث:المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات :

رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في احتواء الحوكمة يبقي هناك عدد من المحادات التي تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة، كما هو موضح في الشكل (5.1) . وتعرض فيما يلـــي هاتيـــن المجموعتين من المحادات بشيء من التفصيل كما يلي :

الفرع الأول:المحدادات الخارجية:

- وتشير إلي المناخ العام للاستثمار في الدولة مثل:
- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال و الشركات وتنظيم المنافسة).
- كفاءة القطاع المالي، البنوك وسوق المال (في توفير التمويل اللازم للمشروعات).
- درجة تنافسية الأسواق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات.

وذلك فضلا عن بعض المؤسسات الذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها على سبيـــل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعيـــــن والمحاسبين والمحاميـــــن وغيرها، بإضافة إلي المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحامات والمراجعة والاستشارات الماليـــــة والاستثمارية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلي أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعـــارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.[1]

الفرع الثاني:المحدادات الداخلية :

وهي تشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضـــع هياكل إداريـــة سليمـــة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع المناسب للسلطات والواجبات بين الأطـــراف المعنيـــة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والإدارة و المساهمين وأصحاب المصالح ، وذلك بالشـــكل الذي يؤدي إلي تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.[2]

[1] اضاءات ، **مالية ومصرفية** –نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصـــرفية –دولة الكويت ،أكتوبر 2010م –العدد الثالث –، ص03

[2] د/عبد المطلب عبد الحميد،"**المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحدي والعشرين** "،الدار الجامعية ، الإسكندرية-مصر-2008م/2009م،ص406.

وقد أثار (حسانين،2009 م،18) إلي المحدادات الداخلية على أنها تتمـــــثل في المساهمين، مجلس الإدارة والمديرون، أصحاب المصالح، المراجعة، طـــرق الإفصاح المحاسبي.[1]

* وبالنظرة السطحية إلي هذه المحدادات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة ، ولكنها في الواقع تمثل **ضوابط** لضمان فعالية تطبيق الحوكمة ، وهي: [2]

أ: ضوابط خارجية

1- الأنظمة والتشريعات والأجهزة الرقابة.
2- معايير المحاسبة والمراجعة
3- المؤسسات المالية .
4- الأسواق.

ب: ضوابط الداخلية

1- المساهمون،أصحاب المصالح.
2- مجلس الإدارة والمديرون.
3- المراجعة.
4- طرق الإفصاح المحاسبي.

[1]/حسانين،أحمد سعيد قطب ،"**التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره علي الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشـــأة**"،دراسة ميدانية علي سوق الأسهم السعودي ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندارية –مصر-العدد رقم 1 مجلد 46، 2009م .

[2]الملتقي الدولي حول "**الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات** "، 18-19نوفمبر2009م ،مداخلة الأستاذ أبـــو حفص رواني والأستاذ مهدي شرقي ، بعنوان :"**الإصلاحات في مجال حوكمة الشركـــــات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال**"،تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية، جامعة باجي مختار –عنابه-(الجزائر)

الشكل رقم(5.1): المحدادات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات

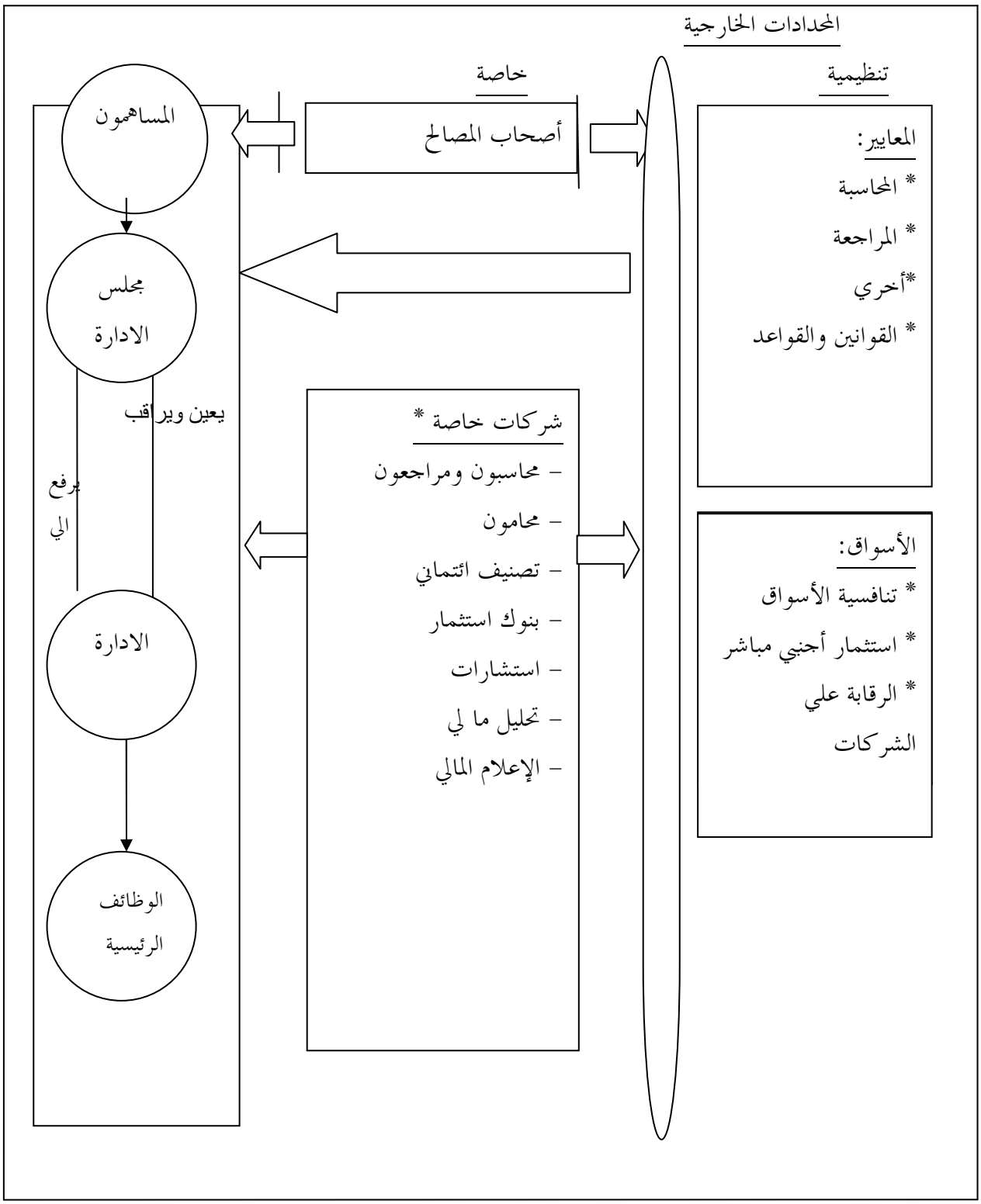

المصدر: محمد حسين يوسف ،بحث مقدم بعنوان ، "**محدادات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**"،كلية التجارة ، القاهرة ، مصر ،2007م ص07

المطلب الرابع:آليات تطبيق حوكمة الشركات :

يقصد بآليات حوكمة الشركات، الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكـــالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموما، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم، ويمكـــن القـــول بأن هناك شبه إجماع بين الكتاب والباحثين في مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلي فئتين: الآليات الداخلية والآليات الخارجية.

الفرع الأول:الآليات الداخلية لحوكمة الشركات :

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخـــاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات إلي ما يأتي :

أولا:مجلس الإدارة:

يعتبر الباحثين في مجال حوكمة الشركات أن أحسن أداة لمراقبـــة سلوك الأفراد هـــــو مجلس الإدارة، إذا أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمـــال مـــن قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما إن مجلس الإدارة القوى يشارك بفاعليـــــة في وضـــــع الإستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائـــها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة، ولكي تكون هده المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلهـــــا للعمـــــل لمصلحـــــة الشركة، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة و الإفصاح عن ذلك.[1]

* ولكن يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلي إنشـــاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين[2] أبرزها مايلي:

أ: لجنة المراجعة:

بعد الانهيارات المالية في كبري الشركات العالم بالولايات المتحدة الأمريكية، تم إصدار قانـــــــــون (Sarbanse Oxley ACT) *في سنة2002م، والذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة المراجعة، هذه

---

[1] د/ عباس حميد التميمي ، بحث مقدم بعنوان " **آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة**" ، عمان –الأردن -2005م ،ص07. تاريخ الاطلاع 03/26/ 2013 **على الموقع**

http://www.razaha.iq/search_web/muhasbe

[2] الملتقي الوطني حول :" **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري "6/7** ماي 2012م ،مداخلة الدكتور بروش زين الدين ،والأستاذ دهيمي جابر، بعنوان **"دور آليات الحوكمة في الحد الفساد المالي والإداري "**.جامعة فرحات عباس –سطيف- (الجزائر).ص14

*يعد من أكبر الإصلاحات مند أزمة 1930م،تم التصويت عليه من طرف الكونغرس الأمريكي في جـــويلية 2002م،وفي نفس الشهر مـــن جويلية أقره الرئيس بوش بعد الفضائح المالية للشركات الكبرى ولدكوم، ارنـــــون ويقضي هذا القانون بتحمل المسؤولية لمدراء المؤسسات في البورصة في و م أ بمصادقـــة حساباتهم لدي لجنة الحماية والتبادل:التي تعتبر هيئة تنظيم الأسواق ق في و م أ ، بهدف القانون تقوية الروابط الثقة و المسؤولية بين مختلف الأطراف من أجل توفير حماية أفضـــل للمستثمريـــــن من أجل إعادة الثقة علي مستوى الأسواق المالية ويقوم علي مبادئ أهمها :صحة الحســابـــات ودقتها ،توفيـــر المعلومة،مسؤولية المسيرين ،استقلالية المراجعين (المحققين)....الخ، نقلا عن د/طارق عبد العال حماد :"**دليل المحاسب إلي تطبيق معايير المحاسبية** "،الدار الجامعية –مصر-2005م ،ص65

اللجنة تكون منبثقة من مجلس الإدارة وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، والذين تتوافر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتتعلـق مسؤوليتـها بالإشراف على عمليات إعداد التقارير المالية، أداء المراجع الداخلي و الخارجي و التحقق من كفـــاية وفعاليـــة الرقـــابة الداخلية، وكـــذا مراجعـــة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمـــة الشركات من قبل إدارة الشركة.

ب: لجنة المكافآت :

توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجـب أن تشمل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقـد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس الإدارة تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة ، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد مـن خلال جدب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية ، وهنا يكمن الدور الفعال لهذه اللجنة.[1]

ج: لجنة التعيينات :

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافيـة في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت هذه اللجنة للأداء مجموعة من الواجبات، فهي تقوم بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدي عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين، وتضع آليـات شفافة للتعيين، .بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين كما تقوم مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.[2]

ثانيا:المراجع الداخلي:

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة، وذلك عن طريق زيـادة قدرة المواظفيين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة الـــتي ينفذونهـا بزيـــادة المصداقية ، العدالة.

وفي هدا السياق فان كل من المراجعة الداخلية والخارجية تعد آلية مهمة من آليـات الرقابة ضمن إطار هيكل الحوكمة، و بشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكـتشاف حالات الغش

[1] الملتقي الوطني حول :" **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري "6/7** ماي 2012م ، مرجع سبق ذكره ،ص14

[2] د/ عباس حميد التميمي ، مرجع سبق ذكره ،ص08

والتضليل، لذلك يجب أن تكون مستقلة ومنظمة بشكل جيد، وفي هذا الاتجاه يجب أن تتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلي لجنـــة المراجعة بشكل مباشر وليس إلي الإدارة .

الفرع الثاني:الآليات الخارجية لحوكمة الشركات :

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهنية بهذا الموضوع ، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصـــــــادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيـــق قواعد الحوكمة ومن الأمثلة هذه الآليات ما يأتي :

أولا: منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:

تعد ذلك من خلال أنه: منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات ويؤكد على هذه الأهمية كل من (هيس و امبافيو)

" لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيـــح (أو أنها غير مؤهلة) فسوف تفشل في منافسة الشركات الـــتي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي ستتعرض للإفلاس" إذن فان منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كـــانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري العليـــــــا، إذا غالبا ما تحدد اختيارات الملائمة للتعين أنه لا يتم اشتغال مواقع المســـؤولية من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلا الإفلاس أو التصفية.[1]

ثانيا: الاندماجات والاكتساب :

مما لا شك فيه إن الاندماجات والاكتساب تعد من الأدوات التقليدية الإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، ويشير كل من (جون وكيديا) الي وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهـــة النظر التي تـــــري إن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال) وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

[1] د/ عباس حميد التميمي ، مرجع سبق ذكره ،ص08

ثالثا: المراجع الخارجي:

يؤدي المراجع الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية و لتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعة في نوعية تلك الكشـــوفات وليس مدي قبولها فقط، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة في اختيار المراجع الخارجي، وعلى وجه الخصوص لجنة المراجعة.

يري (أبوت و باركر Abbot&Parker)أن لجان المراجعة الخارجية المستقلة والنشيطة سوف تتطلب المراجعة ذات نوعية عالية، وبالتالي اختيار المراجعين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشـــركة، ويمثل المراجع الخارجي حجز الزاوية للحوكمة على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمـــليات فيها، وغرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام. [1]

رابعا: التشريع والقوانين:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعليـــن الذين يشتركون بشكـــــل مباشر في عملية الحوكمة، فقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيـــن في عملية الحوكمـــة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية فقط، بل على كيفيـــة تفاعلهم مع بعضهم أيضا، فعلـــــى سبيـــل المثال قد فرض قانون (Sarbanes-Oxley Act) متطلبات جديـــــدة على الشركات المساهمة العامة تتمثل في زيادة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنـــة المراجعة على عملية إعـــــــداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية.

خامسا : آليات حوكمة خارجية أخري :

هناك آليات حوكمة خارجية أخري فضلا عن ما تقدم ذكره، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق الهامـــة ومكملة للآليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة، وتتضمن (ولكن لا تقتصر على) المنظمين، المحلين الماليين وبعض المنظمات الدولة، فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطـــــا هائلة على الحكومات و الدول، من أجل محاربة الفســـاد المـــــالي والإداري، وتضغط منظمة التجـــــارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية. [2]

[1] الملتقي الوطني حول :" **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري "6/7** ماي 2012م ، مرجع سبق ذكره ،ص17

[2] د/ عباس حميد التميمي ، مرجع سبق ذكره ،ص9

المبحث الثاني : الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات :

إن من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الشـركات العالمية ، هو عدم تطبيق المبـــــــادئ المحاسبية، نقـص الإفصاح والشفافية، وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركة، وقـــــد انعكس ذلك في مجموعة مـــن الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومـات المحاسبية، ففقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها، وعند النظر إلي حوكمة الشركات من الجانب المحاسبي، سواء تمثل ذلك في النظر إليهـا من خلال علاقتهـا بالإفصاح المحاسبي، أو تم النظر إليها من خلال علاقتها بعملية المراجعـة، أو لجان المراجعة المختلفة أو تم النظر إليها من خلال انعكاساتها علـــــى متخذي قرار الاستثمـار أو أسواق المال، أو غير ذلك، فان كل هذا يتـبلور فـي العلاقة التي قد توجد بين تطبيق حوكمة الشركـات والمعلومـــات المحاسبية، ومـا إذا كانت هده العلاقة تمتد للتأثير على جودة هذه معلومات أم لا، وأن هذا التـأثير يقتصـر على خصائص جودة المعلومات المحاسبية أم يفتح مجالات جديدة ومعايـــــير جديدة لجودة هذه المعلومات .

المطلب الأول:مفهوم النظام المحاسبي:

يتكون النظام المحاسبـي من سلسلـة الخطـوات و الإجراءات التـي تبدأ بالمداخلات، ومـــرورا بالمعالجـات المختلفة تنتهي بالمخرجات، هذه الأخيرة أو ما يعبر عنها بمخرجات النظام المحاسبي تمثل البيانات الماليـــة أو المعلومات المحاسبية التي يتم تضمنها في القوائم المالية و الموجهة لخدمة شريحة عريضـة من مستخدمي القوائم المالية الداخلين منهم و الخارجين، وبما أن النظام المحاسبي يعد القول الفصل بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة فقد تم تقيد خطواته وإجراءاته بسياسات محاسبية مختلفة لضمان حيادية نتائجه وصدقها فـي التعبير.[1]

الفرع الأول:النظام ونظم المعلومات :

من المعروف بأن النظام يتكون من عناصر مرتبطة ببعضها البعض، وذلك لتأديـة وظيفـة معينة أو عدة وظائف، وبغض النظر عما إذا كان هذا النظام محاسبيا أم لا، فهذا النظام تحكمه سياسات وإجراءات يتم إتباعها بشكل روتيني، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعية .

[1] عبد الرزاق محمد قاسم،" **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة** "،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2003م ، ص 18 .

ويعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعمليـــــة اتخـــاذ القـــــرار الإداري، ويعرف نظام المعلومات بأنه: " مجموعـــــة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلي المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب من أجـــــل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلـــــــة إليهم.[1]

* ومن المتعارف عليه أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة أجزاء متفاعلة رئيسية وهي:

1/ المداخلات:(Inputs)

وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتـــها[2]، كالمواد الخام والطاقة، البيانات والجهود البشرية والتي لابد من توافرها وتنظيمها لأغراض المعالجة.

2 / المعالجة(Processing)

وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها و تهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام .

3/ المخرجات: (Outputs)

وهي عبارة عن المعلومات،والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة وتتعلق بنقل العناصر التي أنتجت خلال عملية التحويل إلي الجهات التي تحتاجها كالمنتجات النهـــــــائية والخدمات البشرية،والمعلومات الإدارية التي يجب أن تنقل إلي مستخدميها.[3]

الفرع الثاني:النظام المحاسبي كنظام للمعلومات :

يمكن النظر إلي المحاسبة على أنها مصنع للمعلومات تمثل المواد الخـــام فيه أو المداخلات أرقام العمليـــــات والفعاليات الاقتصادية وهي عبارة عن بيانات وتسمي أيضا الأحداث الاقتصادية، تعالج هذه الأرقام وفـــق الأرقام وفق نظام محاسبي صمم بشكل يتلاءم مع طبيعـــة عمل المشروع وأهدافه، ووفق فـــروض ومبادئ محاسبية معينة، لينتج معنا في النهاية مخرجات تتمثل في المعلومات محاسبية منظمة بشـــكل ملخـــص أو تحليلي هذه المعلومات يتم عرضها على أصحاب المصالح ومتخذي القرارات. [4]

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع ســـبق ذكره، ص 18

[2] ظاهر شاهر يوسف ألقشي ، أطروحة مقدمة استكمالا متطلبات الحصول علي شهادة الدكتورة بعنوان : **"مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتو كيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية"** ، جامعة عمان، الأردن ، العربية للدراسات العليا ، تخصص (محاسبة ، 2003م ، ص26 .

[3] عماد الصباغ :" **نظم المعلومات ، ماهيتها ومكوناتهـــا** "، دار الثقافـــة للنشـــر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2000م ، ص 13

[4] صلاح الدين عبد المنعم مبارك: **"اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 1999م ، ص 65 .

* إن هذه النظرة للعملية المحاسبية على أنها نظام المدخلات والمخرجات، تبين لنا أن عناصر هذا النظام التي يجب تغطيتها بمفاهيم محاسبة وهي ثلاثة :[1]

1/ المداخلات: ويقابلها النظام المحاسبي " Processing "

2/ طريقة المعالجة: وتقابلها الأحداث الاقتصادية، وهي البيانات " Data "

3/ المخرجات: وتقابلها البيانات والقوائم المالية أو الإفصاح، وهي المعلومات

- ويمكن تمثيل العلاقة بين هذه المفاهيم بالشكل التالي:

الشكل رقم(6.1): العملية المحاسبية

المصدر: رضوان حلوة حنان، "**تطور الفكر المحاســبي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م، ص 208.

ووفقا لمدخل نظم المعلومات يمكن عرض العملية المحاسبية موضحة بمفاهيم النظم علـــى النحو التالي:

الشكل رقم(7.1) : عرض العملية المحاسبية كنظام للمعلومات .

المصدر : فدوي أمينة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر :" **دور المراجعة القانونية كآلية لتطبيق حوكمة الشركات والحد من عمليات الـــغش والتضـــليل في الأســـواق الماليـــة** "، مرجـــــع سابق ،2009م ، ص33

[1] د/رضوان حلوة حنان، "**تطور الفكر المحاسبي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م، ص 208.

مما سبق نستنتج مايلي :

النظام المحاسبي هو ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموع الطرق والوسائل والإجـــــــراءات المنظمة ، التي يتبعهـــا المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنـــشأة المالية، من الواقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبة، لغرض بيان نتيجة نشـــاط المنشـــأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة ولضمان فعالية هذا النظام، و سرعة ودقة مخرجـــاته من المعلومات المحاسبية لابد من تطوير تشغيل مدخلاته من البيانات، تحسين طرق تجهيزها لمستخدميها من متخذي القرار، وكذا الرقابة عليها، لتتـــلاءم مع احتياجاتهم المتعددة والمتطورة سواء كان هؤلاء من داخل المنشأة أو من خارجها.

المطلب الثاني:الإطار النظري للإعداد وعرض المعلومة المحاسبية :

تعرف المعلومة على أنها البيانات التي تم تجهيزها وتحويلها لكي تصبح ذات منفعة لمستخدميهـــــا، حاليا ومستقبلا وذلك بعد إزالة الغموض عنها، وحتى تكـــون المعلومات ذات فائدة لصانع القرار فلا بد مـــــن التأكد من أن خصائص المعلومات تتلاءم مع الموقف الذي يتخذ فيه القرار أو أيضا النموذج التفسيري الـــذي يستخدمه صانع القرار.

الفرع الأول:مفهوم المعلومة المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي بعد عملية تشغيـــل الأحداث المالية، و تكون متضمنـــة في القوائم المالية، والموجهة لخدمة مستخدميها، ويمكن تقسيمها إلي نوعين من المعلومات:

1/ معلومات مالية وأخري غير مالية :

ومن أمثلة النوع الأول من المعلومات،القوائم المالية التي تعرض بيانات النتيجة من ربح أو خسارة، المركز المالي قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ إعدادها أو في تاريخ لاحق، فضلا عن قوائم التدفقـــــات النقدية.

2/ معلومات تاريخية ومعلومات مستقبلية:

وتختص الأولي بنتائج التنفيذ وعرض أحداث اقتصادية ومعاملات مالية وقعت بالفعل، أما الثانية فتهتم ببيانات التخطيط وتوفير معلومات عن أحداث متوقعة خلال فترة مالية مقبلة كبرنامج الموازنات التخطيطية.[1]

[1] د.وليد ناجي الحيالي ،" **أصول المحاسبة المالية**" ، الجزء الأول ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2007م ،ص 74.

وكذلك تعرف المعلومة المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التـــي تخص الأحداث الاقتصادية التي تـــــتم معالجتها والتقرير عنها بواسطـــة نظم المعلومـــات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهـــات الخارجية وفي خطـــط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا. [1]

الفرع الثاني:إعداد وعرض المعلومة المحاسبية :

يتم إعداد وعرض المعلومة المحاسبية في ضوء فرضيات أساسية، خصائص نوعية، وقيود من الالتزام بها:

أولا: الفرضيات الأساسية:

– أساس الاستحقاق المحاسبي:

ويقتضي أن يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عنـــد حدوثها، وليس عند قبض أو دفع النقدية أو ما يعادلـــــها، ويجري تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها في القوائم المالية عن الفتـــرة التـــي تمت فيها، ولذلك فان القوائم المالية المعدة على هذا الأساس لا تخبر المستخدمين فقط عن العمليـــــات المالية السابقة والمنطوية على دفع واســـتلام النقدية بل وتعلمهم كذلك الالتـــــــــزام بدفـــــع النقديـــة مستقبـــلا، وتخبرهم عن الموارد التي تمثـــــل نقدية سيجري استلامها مستقبلا.

– الاستمرارية :

يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن المنشأة مستمرة في مزاولة نشاطها، وستبقي كذلك في المستقـــــــبل المنظور، أي يفترض أن ليس لها نيـــة أو حاجة لتصفـــية أو تقليص حجم عملياتها،وان وجدت هذه النية أو الحاجة، فان القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، وعند ذلك لا بد من الإفصـــــاح عن الأساس المستخدم. [2]

ثانيا : الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية:

لابد أن تتميز المعلومة المحاسبية بالخصائص النوعية التالية:

1/ قابلية الفهم:

يجب أن تكون المعلومة المحاسبية قابلية الفهم المباشر من قبل المستخدمين و يفتـــــــرض أن يكون لـــدي المستخدمين مستوي معقول من المعرفـــة في مجال الأعمال، والنشاطات الاقتصادية،والمحاسبة،وأن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية ويجب استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة.

[1] د/ قاسم محسن إبراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحيا السقا ،" **نظم المعلومات المحاسبية**" ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، كلية الحدباء الجامعة ، الموصل ،العراق ،2003م ،ص27 .

[2] Bernard Raffournier: les nomes comptabes internationaux, etition Economica, paris, France, 1996, P 16 ,17.

2/ الملائمة:

حتى تكون المعلومة المحاسبية مفيدة لابد أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرار، و تملك المعلـــــومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين ، و ذلك بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

3/ الموثوقية:

حتى تكون المعلومة المحاسبية مفيدة، لا بد أن تكون موثوقة ويعتمد عليهـــــا، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وإذا كان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها لمعلومات تعـــــبر بصـــدق عما يقصد أن تـــــبر عنه ، أو من المتوقع أن تعبر عنه.[1]

إلا أنه يمكن أن تكون المعلومة ملائمة لكن غير موثوقة بطبيعتها، أو طريقة تمثيلها لدرجـــة أن الاعتراف بها قد يكون مظللا، ولكي تكون المعلومة المحاسبية موتوقة لابد من توفير الشروط التالية :

- التمثيل الصادق

وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والأحداث وأن تكون معبرة بصدق.[2]

- الجوهر فوق الشكل .

حتى تمثل المعلومة المحاسبية تمثيلا صادقا للعمليات المالية و الأحداث الأخرى ، من الضروري أن تكـــون المحاسبة عنها قد تمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، فيمكن مثلا للشـــركة أن تتخلص من أصل ما لطرف أخر يفهم أنها تمرير ملكية الأصل إليه، إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل. [3]

- الحياد

حتى تكون المعلومة موثوقة لابد أن تكون محايدة أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محـــــايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومة تؤثر علي صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.[4]

-الحيطة والحذر

وتعني بها مواجهة معدي القوائم المالية لحالات عدم التأكد الملازمة لكثيـــر من الأحداث والظروف عن طريق الحيطة و الحذر عند إعداد القوائم المالية، أو تبني درجة من الحيطة والحذر في وضع التقـــديرات في ظل

[1] د/ طـــارق عبد العال حماد :" **دلـــيل المحاسب إلي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**"، " مصـــــــر،الدار الجامعة ،2005م ، ص95.

[2] Financial Accounting standards Board, Statement of financial accounting concepepts No2, Qualitative characteristices of Accounting Information 2008, P2

[3] د/ طـــارق عبد العال حماد مرجع سبق الذكر،نفس الصفحة.

[4] Bernard Raffournier: les nomes comptabes internationaux, op cit, P16.17

عدم التأكد حيث لاينتج عنها تضخيم للأصول والدخل إذا لا نعني بها خلق احتياطيات سرية أو مخصصـــات مبالغ فيها حيث لا تكون عـــند ذلك القوائم المالية محايدة، وبالتـــالي لـــن تكون موثوقة .

- الاكتمال

حتى تكون المعلومة موثوقة لابد أن تكون كاملة، وذلك ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة لأن أي حذف للمعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتـــالي غير موثوقة وغـــير ملائمة.[1]

4/قابلية المقارنة

يجب أن يكون المستخدمون قادرون على مقارنة القوائـــم المالية للمنشـــأة عبر الزمن، و ذلك من أجل تحديد اتجاهات المركز المالي وقياس الأداء، وكذلك لمقارنة القوائم المالية لمنشآت المختلفة لتقييم مركـــــزها المـــالية النسبيـــــة وأدائه، والتغيرات في مركزها المالي، وبالتالي فعملية القياس والعـــرض تتـــم على أساس ثابت عبر الزمن ضمن المنشأة.[2]

5/ الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل :

يرتبط هذان المفهومان ببعضها البعض كما أنهما يرتبـــــــــــطان معا بمفهـــــــوم الملائمـــة وأمـــانه المعلومات، ويرجـــــع السبب في ارتباط الأهمية النسبية بالإفصاح الأمثل إلـــــي أن المعلومات الهامة يتعين الإفصـــاح عنها، كما أن المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها يفترض مسبقـــــا أنها غير هامة[3]

ومن منظور حوكمة الشركات يجب على الإدارة اختيار المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها باعتبارات الأهمية النسبية لهذه المعلومات حتى يكـــون الإفصـــاح عن المعلومات المحاسبية مفيدة.[4]

ثالثا: القيود على المعلومات المحاسبية :

لابد من الاحترام القيود التالية عند إعداد وعرض المعلومة المحاسبية :

1/ التوقيت المناسب:

إذا حدث أي تأخير في تقديم التقارير، فان المعلومة قد تفقد ملاءمتها لذا فان الإدارة بحاجـــة إلي الموازنة بين جدوى رفع التقارير في الوقت المناسب، وبين توفير معلومات موثوقة، فقد تقدم المعلومات في الـــــوقت المناسب لكن دون أن تكون كافة الأوجـــه والأحداث معروفة وبالتالي ضعف الموثوقية، وقد تؤخر المعلومات

[1] د/ طـــارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره،ص95.

[2] Financial Accounting standards Board, Statement of financial accounting concepepts No2, op cit, P2

[3] عبد المنعم عطا العلول ،رسالة مقدمة استكمالا للحصول عل شهادة ماجستير بعنوان **"دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسالة في الشركات المساهمة العامة"** ،تخصص المحاسبية والتمويل ، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة –فلسطين ،2010م ،ص50

[4] حسين عبد الجليل أل غزوي ،رسالة مقدمة استكمالا للمتطلبات منح شهادة ماجستير بعنوان" **حوكمة الشركات وأثرها علي مستوي الإفصاح في المعلومات المحاسبية** "، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، تخصص محاسبة /تحليل مالي 2010م ،ص59

حتى يتم التعريف بكافة الأوجه والأحداث أي معلومات موثوقة، لكن ذات فائدة قلـيلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار.

2/ الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

إن المنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات، وهـــذا التقييـــم يتطلب عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيســي على التقدير، كذلك فقد لا تقع التكاليـــف بالضرورة علـــى المستفيدين من المنافع كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات.

3/ الموازنة بين الخصائص النوعية

لابد من التوازن المناسب بين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وذلك من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية.

4/ الصورة الصحيحة :

إن ظهور القوائم المالية بصورة صحيحة وعادلة أي أن تمثل بعدالة المركز المالـي والأداء، وكـــذا التغيرات في المركز المالي للمنشأة، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليـه عـادة القوائم مالية بصورة عادلة وصحيحة.[1]

المطلب الثالث:خصائص ومعايير جودة المعلومة المحاسبية :

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومـات المحاسبية المفيدة، أو القواعـــد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلي مساعـدة المسؤلين عنـــد وضع المعايير المحاسبية، كما تساعدهم عند إعداد القوائم المالـية في تقييـم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة.

الفرع الأول:خصائص جودة المعلومات المحاسبية :

تتمثل خصائص جودة معلومة المحاسبية في مايلي :

[1] د/ طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره،ص98

أ) ملائمة المعلومات:

من خلال الإطار النظري لإعداد وعرض المعلومة المحاسبية والـــذي تعرضنـــا له سابقا، فالمعلـــــومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تتوفر في الوقـــت المناسب ، حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدي التأكد من صحة المقاييس الناتجـــة، و عادة ما تمكن المعلومات المحاسبية الملائمة من :

– تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

– تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقـــــــة والحالية.

كما أن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشـــــــدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف، وعدم التحيز والوضوح،.... التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنتـــه.[1]

- مما تقدم يمكن أن نستنتج بأن مفهوم أو **خاصية الملائمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية** التالية:

– التوقيت الملائم:

أي وصول المعلومات المعدة إلي مستخدمها في الوقت المـــناسب.

– القدرة علي التنبؤ:

وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية عنه.

- القدرة على إعادة التقييم :

ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقيـــيم الارتـــــدادي أو التغذيـــــة العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعـــــلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته علـــى التكييف مع الظروف البيئية المتغير باستمرار.

ب) خاصية الموثوقية:

إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعـــية أو الطرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليه تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية، ينبغي إرساء أسس محاسبة ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبـــــــولة وعملية.

[1] المؤتمر العلمي الدولي السابع حول : **"تداعيات الأزمة الاقتصاديـــة العالمية علي المنظمات الأعمال ، التحديات، الفرص، الأفاق "**،3-5 نوفمبر2009م ،جامعة الـــزرقاء الخاصية،الزرقاء ،الأردن ،مداخلة الأستاذ.د/بوعشة مبارك ،جامعة منتوري –قسنطينة ، بعنوان :" **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية "**،ص**03**.

الفرع الثاني:معايير جودة المعلومات المحاسبية: .

حتى تتحقق جودة المعلومة المحاسبية لابد من الالتزام بتطبيق المعايير الآتية:

1/المعايير القانونية: وتتمثل في ضرورة احترام القوانين، اللوائح، والتشريعـــات المنظمة.

2/ المعايير الرقابية: وتتمثل في ضرورة وجود رقابة على جودة المعلومة المحاسبية، وذلك من خـــلال عدة أساليب كالرقابة من طرف لجان المراجعة،الرقابة من طرف المساهمين،و الأطراف ذات العلاقة.

3/ المعايير المهنية: وتتمثل في الالتزام بتطبيق معايـــير المحاسبـــة الســـارية المفعول، وكذا معايير المراجعة.

4/ المعايير الفنية: وتتمثل في توفر خاصيتي الملائمة والموثوقية، وما تفرع عنهما من خصائص ثانوية وهذا ما يوضحه الشكل الأتي :[1]

ا

الشكل رقم(8.1):معايير جودة المعلومات المحاسبية

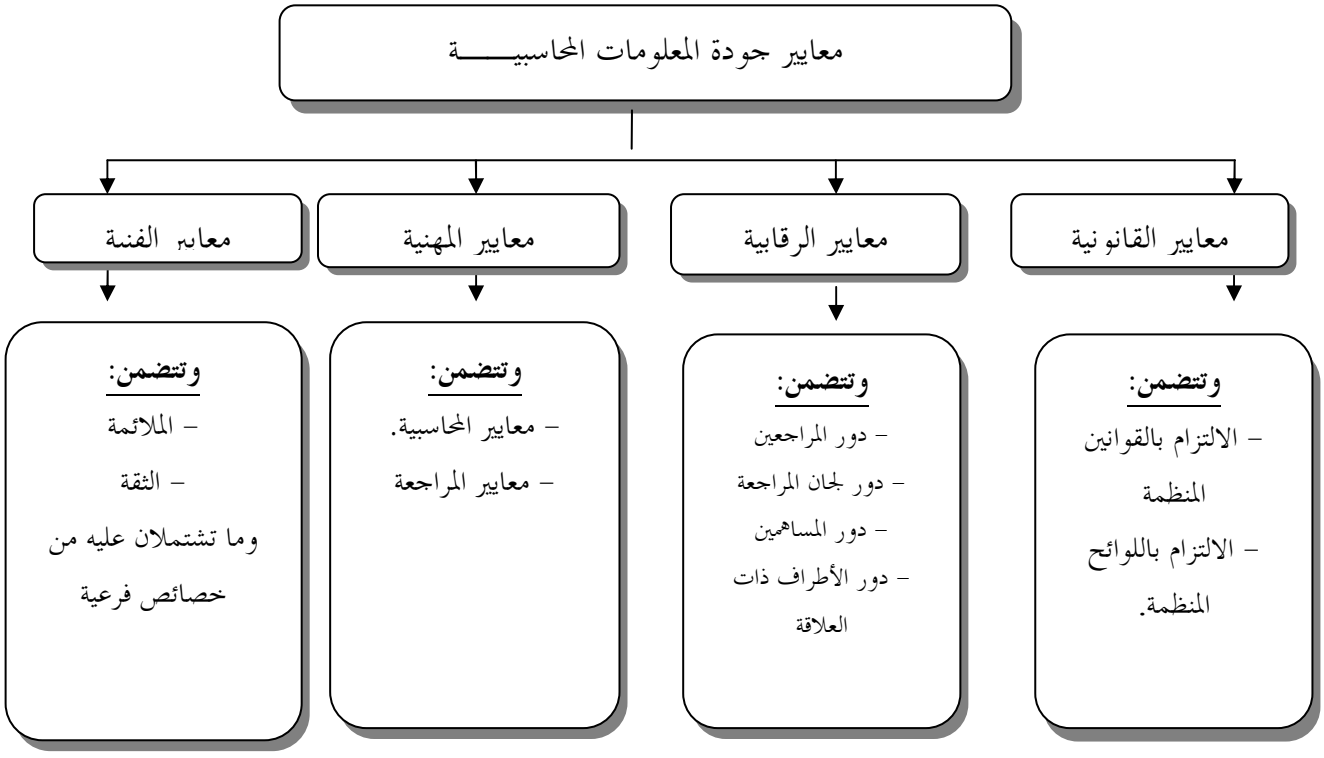

المصدر: من استنتاج الطالبتين بناءا علي معطيات السابقة

[1] د/بوعشة مبارك،مرجع سبق ذكر،ص6.

المطلب الرابع:الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية :

ويمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خـــــلال النقاط التالية:

أولا:المساءلة والرقابة المحاسبية:

أثر تقرير Cadbury الصادر عام 1992م في العصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفـــــــير البيانات الجيـــــدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك.

بالإضافة إلي ذلك أثار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحـــمل عنوان المحاسبة عـــن المسؤولية، بأن دور مجلس الإدارة إشـــرافي أكثر منه تنفيذي، والي قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيـــــام بتدقيق فعال، كما أشـــار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسؤولية، إلي ضرورة وضع آلـــــيات تسمـــح بتوقيع عقاب علـــى الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام 1999م أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة مـــن قبل المساهمين، يضاف إلي ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003م والخاصة بحوكمـــــة الشركات، أشارت إلي ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.[1]

*** وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمـــة الشركات تأخذ اتجاهان:**

الأول:←**المساءلة والرقابة الرأسية** من المستويات الأعلى إلي المستويات الإدارية الأدنى.

الثاني:←**المساءلة والرقابة الأفقية** وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

[1] هاني محمد خليل ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان :**"مدي تأثير تطبيق حوكمة الشركات علي فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين"** 2008م /2009م ،الجامعة الإسلامية غزة –فلسطين، ص37.

ثانيا:الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية والمراجعة :

أشار تقرير الحوكمة الأول في مصر الصادر عام 2001م ، بأنه من الممارسات السليمة لحوكمـــــــة الشركات في الشركات المصرية هو ضعف ممارسة المحاسبية والمراجعة، وإنها في حاجة إلي المزيد من الدعـــــم للوصول إلـــــي الممارسات السليمة، مع إعادة النظر في معايير المحاسبية والمراجعة المطبقة، ولذا فـــــقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتسيـــــــر تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايـــير المحاسبة المصرية والتي تتسق مع مثيلاتها الدولية، وذلك بصدور القرار الوزاري رقم 345 لسنة 2002م الخـــاص بإصدار معايير المحاسبة المصرية.

ثالثا:دور المراجعة الداخلية:

تساعد المراجعة الداخلية بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق وأهدافها وتأكيد فعاليـــة الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجـــنة المراجعة من أجل إدارة مخاطر والرقابة عليهـــا، في عملية حوكـــمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية ، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتجه استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة.

رابعا: دور المراجع الخارجي:(القانوني، التعاقدي)

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدي صدق وعدالـــــة القوائـــم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فان دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعـــــال في مجال الشركات لأنه يحد من التعرض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما انه يحد من مشكلة عـــدم تمـــــاثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية.[1]

خامسا:دور لجان المراجعة:

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات، على ضرورة وجود لجان للمراجعـــــة في الوحدات الاقتصادية التي تسعي إلي تطبيق الحوكمة بل أشـــارت إلي أن وجود لجان المراجعة يمثل أحـــــد العوامل الرئيسية لتقييـــــم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحـــدة الاقتصادية، وتقوم لجان المراجعة بـــدور حيوي في ضمـــــان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشـــراف

[1] هاني محمد خليل ، مرجع سبق ذكره، ص38

على عمليات المراجعـــة عـــلاوة على ذلك يشير البعض: بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة يكون لـــه أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية.

سادسا:تحقيق الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقـــوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخـــــل الوحدات الاقتصادية المختلفة.[1]

لذا فان مبـــادئ حوكمـــة الشـــركات التي وضعتها (OECD) وتم تعديلها في 12 أفريل 2004م ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي الـــــتوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية .

سابعا:إدارة الأرباح:

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتدقيق الكثير مـــــن الأهداف مثل الوصول إلي مستوي التنبؤات التي سبق الإعلان عنها، أو تجنب الإعلان عن الأرباح المرتفعـــــة مثـــل المكافـــــآت والعمـــولات، و بالتالي فان عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التـــــلاعب في البيـــــانات المـــحاسبية الواردة بالتقارير المالية، ولكن في ظل تطبيق حوكمـــة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخـــرى لحمايـــــة حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فان إدارة الأرباح تصبـــح لا وجود لها.

لـــذا أشارت نتـــائج احدي الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحـــدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنـــــة احدي الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة علـــى ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك خبرتهم المالية،وكذلك عدد الأعضـــــاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارســـــة الشركة لإدارة الأرباح.

[1] هاني محمد خليل ، مرجع سبق ذكره، ص40/39.

وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.[1]

ثامنا:تقويم أداء الوحدات الاقتصادية :

من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها علي التوسع والنمو ويجعلها قادرة علي إيجاد فرص عمل جديدة.
إلا أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي **ثلاثة مراحل** من العمل المحاسبي وهـــي:

1/ مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي : وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما: الرقابة القبليـــة والأخـــر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي .

2/ مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي:بداية من الالتـــــزام بتطبيق المعايير وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممـــــارسة في شكل تقارير وقوائم المالية.

3/ مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية:وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقـــة والمصداقية في المعلومات المحـــاسبية المفصح عنها.

إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعـــددة من الأطراف المختلـــفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظـــة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية لدرجة أن تعد بمستوي شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعـــكس ثقة الأطـــراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة ســـوق الأوراق المالية.[2]

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل :دراسة نظرية تطبيقية بعنوان:"**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة معلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية** "،ص19/18 تاريخ الاطلاع 2013/03/23.
www.kku.sa/conferences/...الثالث / 20%المبحث.../doc

[2] عمر شريف، بن زروق زكية، مداخلة بعنوان : "**علاقة الحوكمة بعملية الإفصـــاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة** "، الملتقى الدولي الأول حول : "**الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق** "، جامعة العربي بن مهيدي ، كلية العـــــــلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 08ديسمبر 2010 أم البواقي، الجزائر ، ص07_ 08

خلاصة الفصل :

من خلال تعرضنا لهدا الفصل يمكن استخلاص النقاط التالية:

1/ ظهرت حوكمة الشركات بسب انفصال الملكية عن التسيير وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي ضربت أكبر الشركات المقيدة في أشهر أسواق المـــــال العالمية، حيث ساهمت هذه الظروف والعوامل في وضع مجموعة من المـــبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وتحقيق أهداف أصـــــحاب المصالح وخاصة المساهمين.

2/ للحوكمة آليات داخلية وأخري خارجية، وتعد المراجعة الخارجية القانونية منهـــــا أو التعاقدية ومجلس الإدارة أحد آليات حوكمة الشركات نظـــــرا للدور الذي تلعبه في تحقيق الرقابة علي توعية المعلومة المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية وفضـــلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

3/ تظهر العلاقة بين المعلومات المحاسبية لمخرجات للنظام المحاسبي، وتحـــقيق أهداف ومزايا الحوكمـــــة من خلال ممارسة الرقابة على مختلف جـــوانب أداء الوحدة الاقتصادية تحقيق العدالة، **الشفافية، الإفصـــاح ، و والمســـــاءلة،** فتطبيق حوكمة الشركات يعمل على إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحـــكام الرقابـــــة عليها، وبالتالي الارتقاء بمفهوم جـــــــودة هذه المعلومات من الجودة ذات المعيار الواحد ،إلي تحقيـــق الجودة ذات المعايير المتعددة مما يعني تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية .

تمهيد:

يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم ركائز الاقتصاد الحديث، ولا يمكن للاقتصاد أن يزدهـــــر وان يستقطب الاستثمار إذا لم تكن هناك **شفافيـــــــة كافيـــــــــة** في جميع القطاعات وعلى كل المستويات فالإدارة **غير الشفـــافة** هي إدارة فاسدة، **ولغياب الشفافية** تأثير سلبي على النمو الاقتصادي إذ أن تغييـــر المعـــلومات الصحيحة والدقيقة عن المستثمرين سيدفعهم إلى اتخاذ قرارا ت خاطئة وبالتالي يعمل المستثمرون على توجيه استثماراتهم إلى بلدان أخرى، حيث الشفافية لا تحجب أية معلومة عن مساهميها مهما كانت سيئ، **فالشفافية** تشكل مصدرا أساسياً لتعزيز الحكم السليم وهى ما يحتاجه المستثمرون.

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشـــركات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصـــول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، ومما لا شك أن القصور في **متطلبات الشفـــــــافية والإفصـــــــــاح** يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جـــانب المســـاهم أو المستثمر المـــهتم بهده المعلومات والبيانات ويؤدي إلي إفلاس الشـــــركات وانهيار الأسواق.

المبحث الأول :ماهية الإفصـــــــــاح:

لقد بات موضوع الإفصاح من أهم اهتمامات المؤسسات الاقتصادية، إذا يستـــوجب عليها عرض المعلومات المالية الموثقة والملائمة التي تخدم أغراض المستثمرين ويتحقـــــق ذلك من خلال وجود أســـس ومعايير موحدة ملزمة للشركات والممارسين المهنيين التي تسعي إلي تحقيق القياس السليم والإفصـــــاح في عـــــرض المعلومات المالية، ويرتكز الإفصاح على مجموع من الأهداف وأساليب التي تركز على موضوع توصـــيل المعلومات إلي المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل في المعلومات .

المطلب الأول: نشأة الإفصـــــــــاح ومفهومه:

يعتبر الإفصاح من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقي اهتمامًا كبيرًا ومتزايدًا في السنوات الأخيـــــرة حيـــــث تطورت القوائم من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها، وطرق عرض البيانات ودرجة الإفصـــاح المناسبـــــة وتوقيت نشـــر هذه القـــوائم، و ظهرت الحاجة لدى مستخدمي القوائم الماليـــة للتعرف على المركز المالي للشركات ونتائج أعمالها.

الفرع الأول:نشـــــــــــأة الإفصاح:

أدي انهيار وتعرض منشآت كبيرة على مستوى العالم لمشاكل تتعلق بالقوائم الماليـــــــة والممارســـات المحاسبية، وما رافق ذلك من تعرض سمعة مهنة المحاسبية والمراجعـــة إلي المساءلة في ضوء الدور الذي لعبتـــــه مكاتـــــب ومنشآت مراجعة العالمية إلي إحداث فجوة ثقة بالمعلومات المحاسبية ومصداقيتها في معظم أسواق المال العالمية، وتسجيل بعض المنشآت خسائر كبيرة وصلت إلي عشـــــــرات الملايين من الدولارات خلال السنوات الأخيرة.[1]

و لم تكن هناك ممارسات موحدة في معالـــــجة حسابات الشركات أو الإفصاح من خلال ميزانيتهـــا وتقاريرها المالية الأخرى فكانت كل شركة تخـــتار ما تراه مناسبا من الطرائق المحاسبية التي تمكنها من الإعلان عن نتائج أعمالها وفق ما تراه الإدارة العليا مناسبا وكان المحاسب يضطر إلي قبول أية سياسة تمليها عليه الإدارة

[1] رسالة ماجستير،عبير بيومي محمود محمد أمين ،بعنوان" **أثر تطبيق آليات حوكمة الشـــركات علي جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية** "، كلية التجارة،تخصص المحاسبة،جامعة قاهرة-مصر،غير منشورة،2011م،ص84.

لكونه موظفا لديها كما كان مدقق الحسابات مضطر للموافقة على بيانات تـــلك الإدارة طالما أنها لا تنطوي على الإخلال بالتوازن المحاسبي .[1]

وازدادت أهمية الإفصاح بعد أزمة الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة عام 1929م، وكاد أن ينهي النظام الرأسمالي، حيث قامت كثير من الشركات المساهمة في تلك الفترة بالتلاعب بالأرقام المحاسبـــية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بهدف اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين، مما أدى هذا التلاعب إلى إظهـــار قوائمها المالية بصورة غير حقيقية، وكذلك إلى ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات بصورة كبيـــرة، إلا أن تم اكتشاف حقيقة هذه الشركات فهبطت قيمـــة أسهمها بشكل كبير، مما أدى إلى إفلاس أعـــداد كبيرة من المستثمرين وانهيار هذه الشركات.

الأمر الذي استدعى إنشاء هيئـــــــة تداول أوراق مالية(SEC)♦، لتتولى مراقبة تـــــداول الأوراق المالية، وتم إصدار قانـــون الأوراق المـــالية عام 1932 م، والذي يعتبر قانونًا متعلقًا بالإفصاح.[2]

واثر تفاقم أزمة الكساد الكبير سعت الهيئات المحاسبية المهنية خـــلال الفـــترة 1933م /1973م إلي البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما تكون أساسا للإفصاح المحاسبي مع التركيز خصوصا على مبـــــدأ الإفصاح الكامل فمند عام 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين* على ضـــرورة التزام مهنة المحاســـة بمبدأيـــن مبدأ الإفصاح الشامل أو الكامل ومبدأ الثبات في إتـــباع النسق الواحد ومازال هـــذان المبدآن يمثلان حتى اليوم مركزا محوريا ضمن مجمـــوعة المبادئ المحاسبة.[3]

---

[1] رسالة ماجستير مقدمة من طرف عثمان زياد عاشور،تحث عنوان ،**"مدي التزام الـــــــــــــشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولـــــي رقم1"**،تخصص المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية –غزة –فلسطين ،2008م ،ص34.

♦ هي إحدى الهيئات الحكومية تم إنشاؤها 1934م بهدف تنفيذ قوانين الأوراق المالية والإشراف على تطبيق قانون تداول الأوراق المالية وتنظيم أسواق الأوراق المالية و لها صلاحية إصدار التعليمات الخاصة بالتقارير والمبادئ المحاسبية والقواعد الملزمة الواجب تطبيقها بواسطة الشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في الأسواق المالية تقوم بالتأكد بمدى التزام الشركات بتلك التعليمات عن طريق إلزامها بإعداد وتقديم نوعين من التقارير المالية :

ـــ تقرير K-10 وهو التقرير المالي السنوي المصدق في نهاية الفترة ويتطلب تصديق من المحاسب القانوني.

ـــ تقرير Q-10 وهو تقرير ربع سنوي يعد ويقدم للهيئة لمراجعته ولا يستلزم مصادقة المحاسب القانوني للشركة.

نقلا عن: تاريخ الاطلاع 2013/03/26 علي الموقع:

http://accountant-jo.blogspot.com/2011/07/securities-exchange-commission-sec.html

[2] د/عبد الله، خالد أمين، **" الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربيـــة"**، المحاسب القانوني العربي، العـــدد 92 ، تشرين أول 1995م ،ص38.

* هو تنظيم مهني للمحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة يتمثل دوره الأساسي في تطوير معايير المحاسبة المهنية من أجل خدمة أعضائه في مجال مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية يقوم المعهد بإصدار العديد من المطبوعات التي تهتم بالممارسة العملية لمزاولة المهنة ومشاكل التطبيق العملي، ومن أهم مطبوعات المعهد (مجلة المحا بسبة ـــ نشرات البحوث المحاسبية) يقوم المعهد بالإشراف على قوانين تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ومتابعتها والإشراف على شروط مزاولة المهنة.نقلا عن موسوعة الحرة ويكبيديا

على الموقع : **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين**/http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] د/حنان، رضوان حلوة، «**النموذج محاســـبي المعاصر**"، الطبعة أولي، دار وائـــل للنشر والتوزيـــــــع، الأردن، ص446

وتعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعة لجودة المعلومات المحاسبية فـــي الشركات ويمكن للمحاسب أن يقوم بتقييم جودة الإفصاح في القوائم المالية عن طريق:

- كفاية الإفصاح الذي توفره الشركة عند التقرير عن إستراتيجية الأعمال وأثارها الاقتصادية.
- كفاية الإفصـــاح عن نتائج أعمال الأنشطة القطاعيـــــة المختلفة.
- كفاية شرح الأداء الحاضر للشركة في تقاريـــــرها المالية.
- كفاية المعلومات الواردة في خطاب مجلس الإدارة.
- وضوح الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية،والتي تعتبر جزء لايتجزء من التقارير المالية،وشرح السياسات المحاسبية،والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.[1]

الفرع الثاني: مفهوم الإفصـــاح وأهدافه :

تعددت التعاريف التي تناولت الإفصاح، حيث أشارت بعض التعاريف إلى أن الإفصاح يقوم بتوضيح وعرض المعلومات في صلب القوائم المالية بطريقة صادقة وعادلة.

أولا:تعريف الإفصـــاح:

أ: بالنسبة للغويين:

يعرف الإفصاح في اللغة العربية " بأنه الكشف عن الشيء وبيانه "وبمعني الاظهار والوضـــوح وفي اللغة الأجنبية تعرف كلمة (disclasure)بمعنى يفصح بأنها تعـــني (Make known reveal disclasure) أي كشف وإظهار الحقيقة وجعلها معروفة، كما تعـــــــني The act or an instance of disclasure the Process of Being Disclased"، أي الكشف والإفصاح عن عملية غير واضحة.

[1] د/ سعادة، علي العبد خليل،" **مجلة المدقق الأردنية**"، العدد75 /76،مارس ،-الأردن-2008م ،ص20

ب:بالنسبة لأدبيات المحاسبة:

1/ ويعرف مجلس المبادئ المحاسبية (APB)* عام 1970م الإفصاح بأنه يعني: "تضمن القوائم المالية بعدالة ووضوح المعلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد الحكم عليها من وجهة نظر المستثمر ".[1]

2/ ويعرف مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB)*عام 1978م الإفصاح يعني:"أن تمد القوائم المالية كل من المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم بالمعلومات المفيدة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ".

3/ وتعرف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين :الإفصاح الأمثل يعني " زيادة منفعة المعلومات التي يوفرها المحاسبة المالية، ومن ثم فان القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات التي تجعلها غير مظللة، وهناك جانبان للإفصاح الأمثل هما :

أ- التجميع الأمثل للبنود . ب- إضفاء الشرح الأمثل للبيانات.[2]

ت:بالنسبة للكتاب والباحثين:

فقد تم تعريفه بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي يحتاجها، وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث إن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهداف التي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها.[3]

---

* مجلس المبادئ المحاسبية Accounting principles Board

أنشئ عام 1959م نتيجة تعهد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ببرنامج أكثر اتساعاً وشمولاً للبحث في مشاكل التقرير المالي حيث من مهامه مسئولية صياغة مبادئ المحاسبة المالية والتقرير المالي بإجراء البحوث المناسبة وتحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة وتطبيق مجالات الاختلاف وعدم الاتساق في الممارسة المحاسبية ويتكون المجمع من 21 عضوا ، في عام 1964م بدأ المجلس في ممارسة ضغوط لإلزام الممارسة بهذه التقارير حيث طلب ضرورة الإفصاح عن الانحرافات في الممارسة من آراء مجلس المبادئ المحاسبية نقلا سواء في شكل ملاحظات في القوائم المالية أو في تقارير المراجعة APBعن موسوعة الحرة ويكيبديا

على الموقع : **مجلس المبادئ المحاسبية**/http://ar.wikipedia.org/wiki

[1] رسالة ماجستير،عبير بيومي محمود محمد أمين ،مرجع سبق ذكره،85

* Financial Accounting Statements Boards أنشء عام 1973محيث تم احلاله بدل من مجلس مبادئ المحاسبية APB بهدف تطوير معايير المحاسبة المالية سواء بالنسبة لمنشآت الأعمال أو التنظيمات التي لا تهدف لتحقيق الربح، يتكون المجلس من سبعة أعضاء متفرغين بالإضافة لعدد كبير من الإداريين والمساعدين 4 منهم يمثلون مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية صاحب إنشاء FASB مجموعة من المقومات افتقد إليها APB مما أدى إلى فاعلية ونجاح مجلس معايير المحاسبة المالية ومن أهمها :التفرغ والعمل بمقابل ،العضوية الأقل،إدارة ذاتية أكبر، استقلال أوفر،التمثيل الأوسع)

نقلا عن موسوعة الحرة ويكيبديا:

على الموقع : **مجلس معايير المحاسبية المالية** /http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] رسالة ماجستير،عبير بيومي محمود محمد أمين ، مرجع سبق ذكره،ص85

[3] د/ سعادة، علي العبد خليل،" **مجلة المدقق الأردنية**"،2008م ،مرجع سابق الذكر ،ص23

و"**عرفه خالد أمين**": بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة. [1]

"**عرفه مطر**": بأنه متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفق لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشان جميع الأمور المادية (الجوهرية) وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوي القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبماذا فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم.[2]

ثانيا:أهداف الإفصاح:

يهدف الإفصاح إلي تقديم معلومات إلي المستخدمين من أجل :[3]

1- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.

2- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي علي المنشأة مقابل الديون.

3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر و الاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.

4- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.

5- لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية لمساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

---

[1] د/عبد الله خالد أمين،" **الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية**" ،1995م ، مرجع سابق الذكر ،ص44

[2] د/محمد مطر ،"**تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبية الدولية**"،مجلة الدراسات الجامعة الأردنية ،1990/10/28،ص139

[3] رسالة ماجستير مقدمة من طرف عثمان زياد عاشور،تحث عنوان ،"**مدي التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم1**"، **2008م** ،**مرجع سابق الذكر** ،ص**26/25**.

المطلب الثاني:أنواع الإفصـــاح ومعاييره:

الفرع الأول:أنواع الإفصاح:

إن الإفصاح في المحاسبة يختص بكل ماله علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومـــات كميـــة أو وصفية، وطريقة عرض هده البنود و أسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، فضلا عن السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بنـــد لمساعدة مستخدمي الأحداث الاقتصـــــادية في المستقبل والجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها، لذا فقد تم تصنيف الإفصاح من عدة زوايا يمكن للباحثة عرضها كما يلي:

أولا:زاوية درجة الالتزام بالإفصاح:

وفقا لتلك الزاوية يمكن تقسيم الإفصاح إلي الأتي:[1]

1/ إفصاح مقنن (إجباري):

يتم الإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين .بمعني أن: "الإفصاح الذي يتم في ضوء وجود هيئة أو منظمة معينة تصدر معايير أو متطلبات تشريعيـــة أو مهنية تحكم عملية إعداد القوائم المالية من زاوية محتوى وكمية ونـــــوع المعلومات المفصح عنها، بإضافة لملائمة توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات".

2/إفصاح غير مقنن (اختياري):

يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات المطلوبـــة للمستثمرين بـــدون وجـــود مطلب قانوني، ويعاب على هذا النوع: "أن المنشآت لا يمكن أن تفصح ذاتيا ومن غير إلزام عن كل المعلـــــومات المطلوبة واللازمة للمستثمرين، كما أنه في ظل السوق التنافسي قد تفصـــــح تلك المنشآت عـــن معلومات مضللة، ومن تم يكون ذلك سوق غير كفيل بتحقيق الإفصاح الاختياري الكافي".

ثانيا:زاوية مقدار الإفصاح:

إن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة مستخدمي المعلومات المحاسبية ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح، وقد اتجه الأدب المحاسبي إلي التمييز بين **ثلاث أنواع للإفصاح** هي كما يلى:

[1] د/ أمين السيد احمد لطفي ،"**علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية** "،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية-مصر-2009م،ص650.

1/ إفصاح كافي:

يشير الإفصاح الكافي إلي توافر الحد الادني الواجب الإفصاح عنه من معلومات في القوائم المالية التي يطلبها مستخدمي القوائم المالية، بمعني: " أن كل الحقائق الجوهرية والملائمة التي تتعلق بالحالة الماليـــة ونتائج العمليات للمنشأة ينبغـــي أن تصل إلي مستخدمي المعلومات المحاسبية"، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إعـــداد القوائم المالية بطريقة أكثر فائدة وأقل عريضة لسوء الفهم.[1]

2/إفصاح الكامل:

ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفتـــــرة المحاسبية بل يعتمد إلي بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثـــير على مستخدميها.[2]

3/ إفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذا يتوجـــــب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.[3]

ثالثا:زاوية هدف الإفصاح:

وفقا لتلك الزاوية يمكن تقسيم الإفصاح إلي الأتي:

1/ إفصاح الوقائي:

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غـــير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالـــي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخـــدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصـــاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

---

[1] رسالة ماجستير،جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي ،**"القياس و الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الإسلامية في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية،دراسة تطبيقية"**،كلية التجارة جامعة عين شمس،2009،ص190.

[2] رسالة ماجستير،ماجد إسماعيل أبو حمام ،**"أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"**،2009م،مرجع سابق الذكر،ص62/61

[3] د/مجدي أحمد الجعيرى **"الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبة الدولية "**،دراسة ميدانية علي الشركة سعودية للصناعات الأساسية (سايك) شركة مساهمة سعودية-مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2009م،ص8

2/ إفصاح التثقيفي (الإعلامي):

هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلي المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.[1]

وأنه يأخذ أحد الاتجاهين التاليين:

أ- تفسير وتحليل وإيضاح ماحدث خلال الفترات المالية السابقة من أحداث.

ب- تفسير وتحليل وإيضاح احتمالات ما قد يحدث خلال الفترات المالية القادمة من أحداث.[2]

3/ إفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذا أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.[3]

رابعا: زاوية غرض الإفصاح:

وفقا لتلك الزاوية يمكن تقسيم الإفصاح إلي الأتي:

1/ إفصاح خاص:

يهدف لتوفير المعلومات للأطراف الداخلية للمنشأة ويتحقق من خلال العرض الخاص للقوائم والتقارير الداخلية (قائمة القيمة المضافة / قائمة المصادر والاستخدامات) والتي تعتبر بعيدة كل البعد عن أهداف المستفيدين الخارجين من هذه القوائم المالية والتقارير.[4]

2/ إفصاح عام:

يهدف لتوفير المعلومات للمستفيدين الخارجين للمنشأة ويتحقق من خلال عرض القوائم المالية ذات الغرض العام قائمة (المركز المالي /الدخل/ حقوق الملكية /التدفقات النقدية).

---

[1] رسالة ماجستير،ماجد إسماعيل أبو حمام ،مرجع سبق ذكره،ص62/61

[2] د/ محمد محمود عبد ربه محمد،"**إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية** "،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة،جامعة عين شمس ،عدد20،جزء20.

[3] د/مجدي أحمد الجعيرى ،مرجع سبق ذكره، ص8

[4] رسالة ماجستير،عبير بيومى محمود محمد أمين ،مرجع سبق ذكره ،ص91.

الفرع الثاني:معايير الإفصـــــــــاح:

أصدرت لجنة معايير المحاسبية الدولية ثلاثة معايير كلها تتعلق بشأن طـــرق الإفصاح وهي:[1]

1- المعيار رقم (01) ويتعلق بعرض البيانات المالية.

2- المعيار رقم (24) ويتعلق بالأطراف ذات العلاقة (المستخدمين).

3- المعيار رقم (30) ويتعلق بالمعارف والمؤسسات المالية.

أولا: الافصاحات التي جاء بها المعيار الدولي رقم (01):

تناولت القواعد المنظمة للإفصاح في التقارير المالية كما وجدت في المعيـــــــار المحاسبي الدولي رقم (1) ما يلي:[2]

- المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة.
- القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات.
- القوائم المتعلقة بالقوائم المالية.
- أساليب عرض المعلومات.
- مكونات القوائم المالية.
- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي.
- المعلومات التي تعرض إما في صلب قائمة المركز المالي أو الإيضاحات.
- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل.

نطاق المعيار:

سيتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) على كافة "البيانات المالية ذات الأغراض العامة، التي تم إعدادها وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتهدف البيانات المالية ذات الأغراض العامـــة إلى تلبية حاجات المستخدمين الذين ليســـــوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة وفقاَ لاحتياجاتهم من المعلومـــات". [3]

[1] د/محمد مطر،"التأهيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية في مجالات القياس والعروض والإقطاع "،دار وائل للنشر ،عمان –الأردن-2004م ،ص358

[2] ملتقى دولي تحت عنوان ،" **الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولي:IAS-IFRS** "،مداخلة أستاذة ،حكيمة بوسلمة،بعنوان" ***عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم*01**" ،جامعة البليدة،أكتوبر 2009م

[3] د/ ميرزا،عباس علي وحراهام.جيه.هولت،و ماغنوس ،"**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية**"، الأردن، أفريل 2006م،ص17.

الهدف من المعيار:

أن الهدف من هذا المعيار بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالشركة للفترات السابقة والبيانات المالية للشركات الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية .[1]

ثانيا: الافصاحات التي جاء بها المعيار الدولي رقم (24)

يعالج المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون:"**الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة**" بصفة عامة الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة والعمليات التي تتم بين المنشأة وبين تلك الأطراف، وفي بعض البلدان قد يحظر أو يمنع القانون أو السلطات المنظمة الدخول في عمليات مع الأطراف ذات العلاقة، بينما يسمح بإجراء تلك المعاملات في بلدان أخرى، يعتبر المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون ملائما للتطبيق بصفة خاصة عند عرض البيانات المالية للبنك في دولة تسمح بإجراء تلك المعاملات.[2]

الهدف من المعيار: يهدف هذا المعيار هو التحقق من أن القوائم المالية للمنشآت تتضمن الافصاحات اللازمة للفت الانتباه إلي احتمالية تأثر المركز المالي والأرباح والخسائر بوجود الأطراف ذوى العلاقة ونتيجة المعاملات معهم وأرصدتهم القائمة.[3]

نطاق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار في:

أ:تعريف الأطراف ذوى العلاقة والمعاملات المتبادلة.

---

[1] متاح علي الوقع الكتروني:تاريخ الاطلاع : 18/04/2013، www.infotechaccountants.com

[2] المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون(المعاد صياغته عام 1994)،ص16 متاح علي الموقع : تاريخ الاطلاع 19/04/2013:

http://ibiks.com/index2.php?option=com_sobi2&sobi2Task=dd_download&fid=35&format=html&Itemid=97

[3] رسالة دكتوراه،حسين عبد الجليل أل غزوي،"**المعايير المحاسبية الدولية**"،الأكاديمية العربية في الدنمارك،2011مـ ص 8،متاح علي الموقع:

www.ao-academy.org/.../international_accounting_standard_24042011.pdf

ب:تعريف الأرصدة القائمة مابين المنشأة والأطراف ذوى العلاقة.

ثالثا: الافصاحات التي جاء بها المعيار الدولي رقم(30)

يتكون هذا المعيار من الفقرات المكتوبة بأحرف مائلة وبلون داكن، ويجب تطبيق هذا المعيار في ضوء ما جاء من مواد وإيضاحات بباقي الفقرات، وكذلك في ضوء ما جاء بالمقدمة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية، مع ملاحظة أن لا توجد هناك ضرورة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على البنود غير الهامة نسبيا.

نطاق المعيار:

- يجب تطبيق هذا المعيار عند إعداد البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة (والتي سيشار إليها فيما بعد بالبنوك).

- ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية المستقلة كما ينطبق وعلى البيانات المالية الموحدة للبنك، ففي حالة وجود مجموعة تقوم بمزاولة الأعمال المصرفية، فإنه يجب تطبيق هذا المعيار على تلك الأعمال لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة.[1]

المطلب الثالث:طرق وأساليب الإفصاح ونماذج قياس كفايته:

الفرع الأول:أساليب وطرق الإفصاح:

يوجد العديد من الوسائل وطرق الإفصاح والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة و أخري على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام :

1/الإفصاح من خلال القوائم المالية :

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلي أصول ثابتة و متداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلي رأس المال العامل إلي غير ذلك من طرق التبويب.[2]

[1] المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون(المعاد صياغته عام 1994)،مرجع سابق الذكر،ص5

[2] د/مجدي أحمد الجيري " ،مرجع سبق ذكره،ص8

2/ المصطلحات والعرض التفصيلي:

يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم إلي الفهم الجيد لها، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة إلي التشويش وسوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيدا بصفة عامة.

3/ الملاحظة الهامشية:

يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلي الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

4/شهادة المراجع

تقدير المراجع الخارجي ليس معدا للإفصاح، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأى محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.[1]

5/التقارير والجداول الملحقة:

وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

6/ تقرير رئيس مجلس الإدارة:

وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

7/ تقرير المراجع الخارجي:

ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.[2]

[1] د/محمد أبو زيد ،مرجع سبق ذكره ،ص 583/585

[2] د/مجدي أحمد الجيري ، مرجع سبق ذكره ،ص8.

الفرع الثاني:نماذج قياس كفاية الإفصاح:

لعل أهم النماذج المستخدمة لقياس كفاية الإفصاح ما يلي:

1/ نموذج سيرف 1961:

قام سيرف بتكوين مؤشر لقياس الإفصاح بالقوائم المالية حيث يتكون هذا النمـــــوذج من 31 بند من المعلومات التي يجب أن يفصح عنها وذلك اعتماد على بنود تم تثبيتها من طرف أبحاث سابقة من جهة ومن جهة أخرى تم الاعتماد على مقابلات شخصية مع عينة من المحللين الماليين لتحديد الاحتيـــــــــاجات من المعلومات وتم إعطاء أوزان مختلفة لكل بند تبعا لأهميته.

2/ نموذج سنجفي ودساي1971:

من جهة أخرى قام سنجفى بتطوير المؤشر الذي أقترحه سيرف، وذلك بإسقاط بعض البنود وإضافة أخرى، حيث أصبح المؤشر الجديد يتكون من 34 بندا كما قام بتخصيص أوزان لكل بند من البنود التي يتكون منها المؤشرات بناء على مقابلات شخصية مع محللين ماليين وتراوحت نسبة الأهمية مابين(1 و4) حيث يعد الوزن 1 عديم الأهمية و 4 بالغ الأهمية وأشار سنجفى وديساي إلى أن المؤشر ما هو إلا مجرد تقريب لمفهوم الإفصاح الكافي وليس مقياس كامل الدقة.[1]

3/ نموذج بتربي 1984:

طرح بتربي نموذج لقياس مدى كفاية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية ل 88 شركة مســـــاهمة أمريكية ويختلف نموذج بتربي عن غيره من النماذج السابقة في مكونات المؤشرات الذي يحتوي على 38 بنـــــد ثم اعتمادها من 500 محلل مالي مع طلب تحديد الأوزان من 0 إلى 4 حيث يمثل 0 عديم الأهمية و 4 ليشير لأهميته وتم استخدام المتوسط البسيط لمجموع الأوزان التي خصصها المحللون الماليـــون.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج كان مركز على الشركات صغيرة والمتوســـطة وقسم صاحب النموذج بنود الإفصاح المحاسبي إلى ثلاثة مجموعات:

- المجموعة الأولى: تشتمل على البنود الموضحة في التقارير المالية.
- المجموعة الثانية: تحتوي على تلك البنود التي يمكن الإفصاح عنها بدرجة متفاوته.
- المجموعة الثالثة: تحتوي بنود فرعية متفاوتة الأهمية فيما بينها.

[1] د/ محمد فؤاد الدين ،" **الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه** " ،مركز النشر العلمي ،جده،1987م.ص 52/51.

وهو ما تميز به هذا النموذج عن غيره من النماذج الأخرى التي افترض أن البنود المفصح عنها لها نفس درجة الأهمية.

4/ نموذج داليول 1980:

أنتقد داليول النماذج السابقة التي أعتمد ت مؤشرات القياس الإفصاح المبني على أوزان يتم تحديدها بناء على آراء المحللين الماليين وسبب ذلك أن هؤلاء المحللين لا يدركون تماما الأوزان التي يعطوها لكل بند نظـــر لتعددها واختلافها.

إلى جانب أن هذه الدراسات افترضت ثبات الأوزان مهما كانت معلومات أرى أكثر أهمية وافتـــراض خاطئ كما افترضت ثبات هذه الأوزان مع مرور الوقت وهو أيضا أمر غير منطقي، وحسب داليـــول تم اقتراح نموذج للارتباط متعدد الخطـــوات بحيث دالة الهدف هو تحسين قدرة المحلل المالي على توقع الربـــــح وبإدخال البنود في معادلة الارتباط بندا بندا حتى يمكن الوصول إلى مستوى إفصاح أمثل.[1]

المطلب الرابع:شروط الإفصاح وعوامل التي تؤثر فيه:

الفرع الأول:شروط الإفصـــاح:

ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فأنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية:

1/ الشمولية:

تشير هذه الخاصية إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.

2/ الدقـــــة:

من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأ ة، موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.

3/ الملائمة:

[1] د/ محمد فؤاد الدين ،**مرجع سبق ذكره، ص 55/56**.

ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة علـــى إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر ملائمـــة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.

4/ التوقيت:

يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير علـــى القرارات المتخذة، لذلك لا بد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.

5/ الوضوح:

الوضوح هو خلو المعلومات المعروضـــة في القوائـــم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة.[1]

الفرع الثاني:عوامل المؤثرة في الإفصاح:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية وهـــي كتالي :

1/ عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لآخري لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسة وعوامل أخري ناتجة عـــــن حاجـــة المستفيدين إلي مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، فعندما نقارن بين التقارير المالية التي تعـــد في كل من انجليزا و(و م أ) نجد الفرق بين الدولتين، حيث حدد قانون الشركات في انجليزا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومـــــات الاخري بتقرير الإدارة وقد أثار قانون الشركات الانجليزي إلي ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمـــــين لمناقشتها قبل إقراراها بينما لا يوجد في (و م أ)قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقاريـــــر المالية ،وإنما تعد في ضوء مبادئ المحاسبة المقبولة، وقد ترجع سبب هـــذا الاختلاف إلي السلطة التي تشـــرف على هذه الشركـــات وتراقبهـــــا ومدى حاجة المستفيدين لها.

2/ عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفـــات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومـــــات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفـــيدين منها وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتهـــا للتحقق والمقارنة.[2]

---

[1] رسالة ماستر،السعيد خلف ، بعنوان **"دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات "**،كلية علوم الاقتصادية ،جامعة قاصـــــدي مرباح،ورقلة،(الجزائر)،2011م/2012م ،ص57/58

[2] Eldon hendriksen **« Disclosure Insight into Requirement in U.S.A.an U.K »** the International journal of Accounting Vol 65, spring 1992 ,P 21/22.

3/ عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

وهذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثـــــل: حجـــم المشـــروع، عـــدد المساهميـــن، صافي، الربح... إلي غير ذلك من العوامل .

وقد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة ويبدو ذلك فيما يلي :

أ:حجم المشروع (مجموع الأصول):

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب ومـــلائم للمستخدمين منهـــا إلي تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشـــف جميـــع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الاخري وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.

وقد تبين وجود علاقة موجبه بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقاريـــر المالية في عدد مـــن الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلي أن تكلفـــــة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبـــــيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.[1]

ب: عدد المساهمين :

وتبين وجود علاقة موجبه أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلي المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنهـــا من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية .

ج: تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

وقد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسســـات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي التعامل فيها بالأسهم والسندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهـــــداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

د: المراجع الخارجي:

ويؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة علي درجة الإفصـــاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها .

هذا وتوجد عوامل أخري قد تؤثر على درجة الإفصاح،أهمهـــا صافـــي الربح ،ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات ،و أجهزة الإشـــراف والرقابة علي أعمال المؤسسات المساهمة .[2]

[1] Surendra S.Singhvi « characteristics and Implication of Inadequate Disclosure : Acase study of india » ,the international of Accounting ,Vol3,P129

[2] د/عبد الله، خالد أمين، مرجع سبق ذكره،ص44/38.

المبحث الثاني:ماهية الشفافيـــــــة:

لقد أصبحت المنظمات تعتمد بشكل كبير على المعلومات ودرجة تدفقها بين الأفراد، لهذا اهتم العديد من الاقتصاديين والباحثين بموضوع مبدأ الشفافية وممارساتها بعناية خاصـــة في المؤسسات من خـــــلال وضـــع الإجراءات والقوانين تتميز بشفافية عالية في اتخاذ القرارات، فالشفافية مهمة لرفع مستوى الثقة والتعرف على الانحرافات ووضع حدود لها مما يوفر للمستثمرين الحرية في كشف الحسابات بشكل واضحـــــة ودقيـــــق وتقييم أداء الشركات، من خلال هذا سوف نبحث في هذا المبحث عن الأهمية وعناصر الأساسية للشفافية من أجل الحصول علي معلومات أكثر شفافية.

المطب الأول:نشأة الشفافية، مفهومهـــــا، وأهميتهـــــا:

الفرع الأول:نشأة الشفافية:

بعد الحرب العالمية الثانية وبعد التوسع في البيروقراطية الحكومية في كثير من الأقطار، ومع بزوغ الشركات والمنظمات الحكومية الدولية الكبيرة جاءت تجمعات جديدة من القوة الـــتي كانت قـــــادرة على حجـــب المعلومات عن المجتمع والمؤسسات مما اثر ذلك في حياتهم ومصالحهم وفي نفس الوقت أدت الحرب الباردة إلي ظهور وارتفاع درجة تعقد السرية في المجال الأمن القومي الذي أثر على الوضع التقليدي للشفافية في الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من كل ذلك بقية بعض الممارسات التي تتسم بالسرية لدي بعض الإدارات، ومن تم جاء نصر بارز للشفافية على شكل قانون حرية المعلومات الأمريكـــــــي في عام 1966م، وقوى هذا بعد الإصلاحات التي تبعت وانتشرت عام1974م.[1]

وفي بداية الثمانيات من القرن الماضي انطلقت العديد من الشبكات العالمية في المجتمع المـــدني، حيث استطاعت إن تثبت أن الفساد لا يقتصر علي الجنوبي من العالم كما كان (OTI)*منظمة الشفافية الدولية استشرى في الشمال كذلك كما هو الحال في الولايات المتحدة و أوروبا و لقد نجحت منظمة الشفافية الدولية في تعزيز التعاون بين الكثير من الحكومات و منظمات المجتمع المدني بل كان للشفافية المحاسبية و هما على صلة

[1] د/أحمد فتحي أبو كريم ،"**الشفافية والقيادة في الإدارة** "،الطبعة الأول،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009م،ص51.

* منظمة الشفافية العالمية تم تأسيسها عام 1993 ، وهي منظمة غير حكومية وجاءت نتيجة شعور عدد من الأشخاص في عدد من الدول المتقدمة والنامية أن الفساد الضخم الذي تمارسه شركات مستقرة في الدول المصدرة يأتي حينما تشتري هذه الشركات السياسيين والمسئولين في الدول النامية مما يشكل تهديدًا لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وتعمل هذه المنظمة التي مقرها في برلين وأمامها هدف وضعته منذ يوم تأسيسها وهو الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقويم نظم النزاهة المحلية والعالمية. نقلا علي الموقع:

ar.wikipedia.org/wiki/ منظمة الشفافية الدولية

وثيقة ببعضها البعض دور بارز في محاربة الفقر و الارتقاء بالدول المنخفضة الدخل.[1]

لكن الانفجار الحقيقي للمطالبة العالمية للشفافية جاء في التسعينات من القرن الماضي، وظهور أجـــهزة الإعـــلام المستقلة والتي كقوة ضغط على الحكومات لنشر المعلومات إلي مواطنيها في وقت نفسه قاد التكامل الاقتصادي العالمي للمستثمرين الدوليين لطلب الكشف الحسابات المتعلقة بالشركات الوطنية خصوصـــا في أعقاب الأزمـــة الأسيوية عام 1997م.[2]

لقد تباينت وجهات النظر بين العديد من السياسيين ورجال الإدارة، ورجال الاقتصاد وآخرون حـــول درجـــة الشفافية والمقدار الذي يجب أن تكون عليه ومدى الانفتاح وتدفق المعلومات في المؤسســـات على اختلاف الإجراءات، ومنهم من طالب بمعايير هذه الشفافية، أو تحجيمها، وأن هناك ثمن للسرية وهناك ثمـــن للشفافية، لكن الشفافية أداة حاسمة في جهود خلق عالم تحكمه أصول، وأسواق ديمقراطية مستقرة ويمكنـــنا أن نقول أن هنـــاك ارتباط قوى بين الشفافية وحسن الحكم والاستقرار الاقتصادي فالمعلومات الجيدة ســـوف تحسن توزيع المصادر والفاعلية، أما انعدام الشفافية فسيكون مكلفا في جانبيين: الجانب السياسي والجـــانب الاقتصادي.[3]

الفرع الثاني: مفهوم الشفافيةوأهميتها :

أولا:مفهوم الشفافية:

ظهر حديثا مفهوم شاع تداوله وخصوصا في ظل حالات التداخل بين الفساد والرغبة في توسيع دائرة الحريات والحكم، ومع ظهور مصطلح الشفافية على طاولة التداول إلا لنتيجة الأزمات التي عصفت ببعـــض دول العـــالم سواء كانت هذه الأزمات مالية أو سياسية أو اجتماعية بحيث يرى بعض الباحثين أن أي أزمة مالية تبـــــدأ من خلال ضعف كبير في الشفافية.

أ:بالنسبة للغويين:

تعرف الشفافية في اللغة العربية إلى ذلك الشيء الذي **"ما لا يحجب من وراءه"** بذلك فهي تعني: "القدرة علـــى إبصار الأشياء الموضوعية خلف الستار"، أي النقاء و الوضوح في مختلف أشكال و أنمـــــاط العمليات

[1] متاح منظمة الشفافية الدولية،تاريخ الاطلاع:29/4/2013،عل الموقع، http://www.Transparency.org

[2] Florini, Ann , behind closed dors ,Governmental Transbarency Gives Way to Secrecy,Harvard International Review,2004,p11.
http://hir.Harvard.edu/articles/?id=1209

[3] د/أحمد فتحي أبو كريم ، مرجع سابق الذكر،ص52.

الإدارية المختلفة، و بالتالي القدرة على رؤيتها و معرفة حقيقتها، وتوصف بأنها الطريقة النزيهة في عمل الأشياء الناس من المعرفة ما يدور بالضبط، وفي اللغة الأجنبية فتعرف كلمة (Transparence) الـــتي بمعني الشفافية بأنها:"Easily Seen Through Understood" أي إمكانية الرؤية بوضوح وسهولة الفهم.[1]

ب:بالنسبة للكتاب و الباحثين: تعرف الشفافية بأنها:

مصطلح يشير إلى مبدأ خلق البيئة (Environment Creating Principle) يتم خلالها جـــــعل المعلومات عن الظروف و القرارات و التصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة (Accessible) و مرئية (Visible)، وقابلة للفهم (Understandable)، لكافة الأطراف المشاركة بالسوق.

وتمثل الشفافية في معناه العام "منح المواطنين كافة حقوقهم في المشاركة والتأثير في عملية صنع القرار عبر فسح المجال أمامهم لممارسة حق الاطلاع".[2]

وتعرف الشفافية بأنها: "الإفصاح العام عن المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب بما يمكن مستخدمي تلك المعلومات من وضع تقييمات دقيقة عن الأداء"، وهدا يعني: إن الشفافية ظاهرة تشير إلى تقـــــاسم المعلومات و التصرف بها بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شان ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قـــد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم.[3]

تعد الشفافية أحد أهم عناصر الإدارة الجيدة في الحكم، وكلما كانت الشفافية موجودة و واضحـــة كان الحكم جيدا و الاستقرار متحققا، لان الشفافية تعني المكاشفة بين الحكومة و الشعب عبر ممثلـــــي الشعب في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب و نقابات و الجمعيات والصحافة.[4]

كما يعرفها البعض بأنها: "الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبـــــول و المعاييـــر و المتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم".

---

[1] محمد بن محمد أحمد الحربي،"**درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود**"،المجلة الدولية التربوية المختصة،المجلد1،العدد6،أوت2012م،ص312.

[2] رسالة ماجستير،عبير بيومى محمود محمد أمين ، "مرجع سبق ذكره ، ص87/86

[3] د/حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي"**حوكمة البنوك وأثرها في أداء المخاطر**"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن-عمان،طبعة الأولى 2011،ص93

[4] أطروحة دكتوراه ،فارس بن علوش بن بادي السبيعي،"**دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومة**"،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية-الرياض-،2010م/1432ه،ص 16/15.على الموقع: تاريخ الاطلاع 12/04/2013
www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/ScientificTheses/.../d_as_3_2010.pdf

و يعرفها البعض بأنها: الكشف عن المعلومات الداخلية و آي معلومات تؤثر على أسعار الأسهم و الإفصاح عنها في توقيت واحد.[1]

ويضيف"أن الشفافية ليست مجرد توفير المعلومات،لكنها تحتوي أنواعا مختلفة من المشاركة بالمسؤولية وأن استخدام أنواع مختلفة يعتمد على الظروف المحيطة، ويربط الشفافية بالمساءلة في كون المساءلة مبنية على الشفافية، ويرتبط مفهوم الشفافية ارتباطا وثيقا بأربعة كلمات: المصداقية والإفصاح والوضوح والمشاركة.[2]

الشكل(1.2):جوهر الشفافية

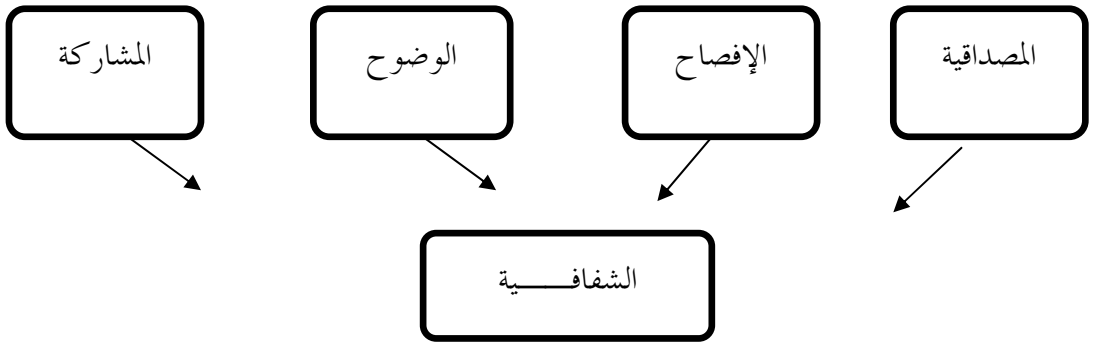

المصدر:د/أحمد فتحي أبو كريم ،"**الشفافية والقيادة في الإدارة** "،الطبعة الأول،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009م،ص65.

ومن هنا نستطيع القول إن جوهر الشفافية يستند إلى التدفق الحر للمعلومات و أنها تتيح للمعنيين بمصالح ما إن يطلعوا مباشرة على العمليات والإجراءات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، وتتناسب درجة الشفافية طرديا مع درجة سهولة الوصول إلى المعلومات، ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ومشاغلهم منصفة فان عليه أن تكون شفافة، وأن تعمل وفقا لسيادة القانون، فإصلاح المؤسسات الدولية، وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركنا أساسيا من أركان حوكمة الشركات.[3]

---

[1] أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، دراسة بعنوان :"**قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات** المتداولة في سوق المال السعودي"، جامعة الملك فيصل، الرياض،ص8

[2] أطروحة دكتوراه ،فارس بن علوش بن بادي السبيعي،**مرجع سبق ذكره،ص16**.

[3] د/أحمد فتحي أبو كريم، **مرجع سابق الذكر، ص66**.

ثانيا:أهمية الشفـــــافية:

لم تعد الشفافية كلمات تقال في سياق الحديث العام عن المؤسسات دون وعي بمضامينها بل أصبحت مطلبا تسعى له كل الحكومات ممثلة بمؤسساتها لتبنيه، حيث أضحى هذا المفهوم قضية وطنية يسعى كل قطر لإبرازه كوجه من أوجه الديمقراطية، وللوقوف على أغراض وأهمية الشفافية وما توفره من مزايا نستـــعرض ما يأتي:

– تعمل الشفافية على تقليل الغموض والضبابية وتساهم في القضاء على الفساد، وانعدام الشفافية يؤدي إلي غموض التشريعات.

– تعمل على تمكين المعنيين للتأثير على القرارات الصادرة من المعنيين الداخليين والخارجيين في المؤسسة.

– تعمل على تمكين المعنيين للتأثير على القرارات المتعلقة بهم و بها أثر على حياتهم.

– تعمل على تلبية حقوق العامة في الفهم والمعرفة من خلال مشاركتهم في المعلومات

– تقدم المساعدة في فهم إدارة عمليات البيانات الداخلية وتسمح بتوعية المواطن واطلاعه على الخيارات

– الشفافية هي المسالة المحورية في عملية التنمية.[1]

– تعمل على تسهيل عمليات تقييم الأداء.

– تعمل الشفافية على تحقيق ترابط المنظمة حيث تتم مخاطبة جميع المستويات الإدارية والتنفيذية وإحداث التكامل بين أهدافها

– تعمل الشفافية على إشاعة النظام وتصميم الانضباط بطريقة غي المباشرة،كذلك تعمل الشفافية على امتداد التأثير إلي جوانب أخرى مثل الحرص والدقة والانجاز والحسم.[2]

[1] د/ الناصر،ناصر عبيد،"**ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجي اقتصادية**"،الطبعة الأول،دمشق-سوريا-دار المدى للثقافة والنشر،2002م،ص97.

[2] د/ اللوزي،موسى،" **التنمية الإدارية**"، **الطبعة الأول**،دار وائل للنشر،عمان-الأردن-،2002م،ص100.

المطلب الثاني:مستويات الشفافية وعناصرها:

الفرع الأول:مستويات الشفافية:

أشارت الأدبيات التي بحثت في مجال الشفافية إلي وجود مستويات عدة للشفافية، لكنها ركزت بشكل كبـــير على مستويين منها، يمكن إيجازها على النحو التالي:

1/ الشفافية الداخلية:

يمكن تعريف الشفافية الداخلية على أنها نتاج طبيعي لسلوكيات الاتصال المتسمة بالفاعلية التدفق الحـــــر للمعلومات داخل المؤسسة، تعكس الدرجة التي توصل لها العاملون في الحصول على المعلومات الضرورية للقيام بمسؤولياتهم،[1] ومن المنطلق فان المؤسسات التـــي تتصف بالشفافية الداخلية تتواصل بشكل مستـــمر مع كافة أفرادها ولا تتعامل معهـــم بسرية، و تشاركهم في صناعة القرارات ورسم السياسات، وتدار بأســـــلوب لا مركزي يتبني مبدأ الديمقراطية والتعامل بنزاهة على كافة المستويات الإدارية، وكل ذلك يعتمد بشكل كبـــير على حجم ودقة المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمل، والتي يحصل عليها المستفيدين داخل المؤسسة، والالتـــزام بالشفافية الداخلية لا يتم فقط من خلال مناقشة الأفكار، بل أيضا من خلال توضيح الصورة الكلـــية وبشك صريح لجميع منسوبي المؤسسة، وهو ما يحقق النتائج المرجوة، ويخلق مشاعر الثقة والتمكين.[2]

ويعزز التزام القائد اتجاه المؤسسة، العمل على تحقيق أهدافها وفق خطط محددة وواضحة لجميع المستفيـــدين و أصحاب العلاقة، ومن خلال عموميات الأدب نستطيع أن ندرك كيفية إدارة الشفافية الداخلية:

أولا:الشفافية بشكل عادي أعتبرت كمقياس رتيبي يشير إلي دلالات مرتفعة أو منخفضة

ثانيا:لقد نوقشت الشفافية وبشكل متكرر على أنها وسيط:حيث أن سلوكيات الاتصال تخلق مستوى من الشفافية التي بذاتها تؤثر في النتائج،فهو ليس مقياس لقدرات القيام بمعالجة المعلومات للفرد أو المؤسسة.[3]

2/ الشفافية الخارجية:

تعد الشفافية الخارجية أداة تنظيمية مهمة، حيث تحرس حكومات العالم المتقدم على تصميم أنظمة وقوانين لقياس جودة أنظمة الشفافية، بهدف تقليل مخاطر الفساد في المؤسسات المجتمع، وحماية الحقوق المدنية، وتحسين

---

[1] د/أحمد فتحي أبو كريم ، **مرجع سابق الذكر، ص98**.

[2] Michelman Paul, How Much Information Can you Really Share ?, Harvard management up date,2004, P ¾

http//www.@hbsp.havard.edu.

[3] د/أحمد فتحي أبو كريم، **مرجع سابق الذكر، ص102/101**.

الخدمات الحكومية،[1] وتتطلب الشفافية الخارجية الوصول المعلومات إلي لعامة ،حيث يعتبر تدفق المعلومات وتبادلها بين الأفراد وأصحاب العلاقة نوع من الشفافية الخارجية، وهو ما يحتم تغير الأدوار القيادية لتصبح أكثر اتفاقا مع المجتمع الخارجي بما يحقق تدفق المعلومات بدقة وموضوعية ومصداقية.[2]

ويشير الأدب المتعلق بالشفافية إلي إمكانية الربط بين الشفافية والحكمانية والاستقرار الاقتصادي،حيث الانفتاح الكبير المشاركة الواسعة في المعلومات تمكن العامة من المشاركة في صناعة القرارات، والرفع من سوية المسألة الحكومة، وتخفيف التركيز على الفساد.[3]

2-2- أنواع الشفافية: يوجد ثلاثة أنواع للشفافية هي:

1/ الشفافية المد بلجة: وهي شفافية منقولة بتعسف، أو مقلدة بأسلوب نسخي لا يتناسب طبيعة عمل المؤسسة المعنية وظروفها،كنقل الشفافية من القطاع الخاص إلي القطاع الحكومي أو نقل الشفافية المطبقة في الحكومة إلي القطاع الخاص.

2/الشفافية المؤجلة: هي تلك التي تنطلق من وتخدم المصالح وايدولوجيا معدوها ومصمم آلياتها،وليس المستفيد منها أو المطلع علي إنتاجها،وتبرز لخدمة هدف معين،ولا نراها في الأحوال الاعتيادية.

3/ الشفافية الانتقائية: وهي الشفافية التي تنتقي النتائج الجيدة مهما تواضعت وتبرزها بأسلوب مبالغ فيه، وهذه الشفافية طاغية ومصحوبة بحملة إعلانية، عندما تكون الأرقام والأحداث ايجابية، وبالمبررات إذا كان هناك إخفاق.[4]

3-2- عناصر الشفافية:

وبالرغم من اختلاف الباحثين في المجال الشفافية على تحديد عناصر الشفافية، إلا أنه من ممكن التأكد على عنصريين مهمين هما:العلانية والقانونية.

1/العلانية:

هي العنصر الأساسي في تطبيق مبدأ الشفافية، بحيث تعتبر العلانية أول خطوة في طريق الرقابة على فعاليات الإدارة

---

[1] Fung Archon, Gaham, Maryand weil, David, The Political Economy of Transparency : what Makes disclosure Policies Sustainable ?2003, P 66
Htty://ssrn.com/abstract=384922.

[2] Vishwanath T,and Kaufmann,D ,Toward Transparency :New Approaches and their Application to Financial Markets ,2002,P 41.

[3] د/أحمد فتحي أبو كريم، **مرجع سبق ذكره،ص99.**

[4] **د/كاوه محمد فرج قرداغي،" أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري"، دراسة تحليلية لأراء عينة من مواطني إقليم كوردستان وعلى مستوى محافظتي سليمانية و أربيل،2011م،ص4.pdf**

2/ القانونية:

أما عنصر القانونية بمعني وجود النص القانوني الثابت والقوى، الذي يفرض بدوره شكل وآليـــة ومواقيت الإفصاح، بحيث يتيح لها الإطار الملزم لتنفيذها.[1]

* وتشير الكثير من الدراسات والأدبيات إلي عدد من العناصر المهمة للشفافية، يأتي على رأسها مايلى:

1- الفساد:

وقد عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه:" شطط في استعمال السلطة العمومية واستغـــلالها من أجل الحصول على امتيازات خاصة لصالح الفرد، أو جماعة".[2]

وأن الشفافية تقلل من الغموض أو الضبابية وتساعد على استئصال الفساد، حتـــى لو يـــكن هنـــــاك فساد، فانعدام الشفافية يؤدى إلي غموض التشريعات، ومن هنا يكمن تعارض بين هذين المفهومين، بحيث كلمـــا ازدادت الشفافية ارتفعت إمكانية محاربة الفساد والحد منه، وبمعنى أن الفساد لا ينمو إلا في ظل مجال عديم الشفافية. [3]

ولتوضيح العلاقة العكسية بين الشفافية والفساد في الشكل التالي:

الشكل(2.2): العلاقة العكسية بين الشفافية والفساد

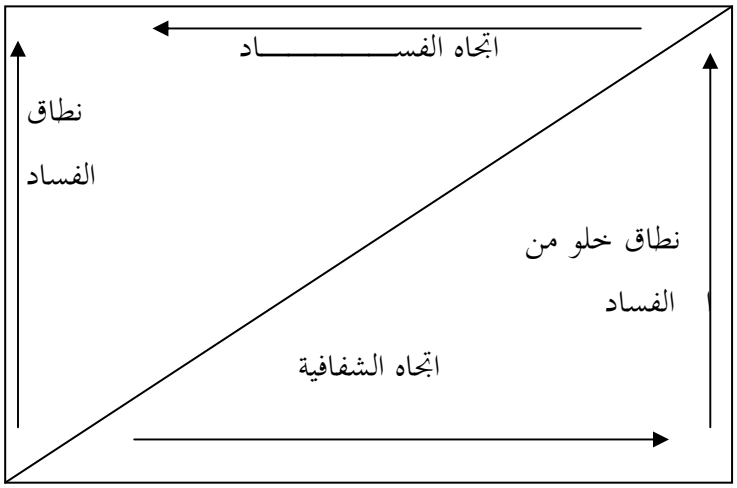

المصدر: المصدر:د/أحمد فتحي أبو كريم ، مرجع سابق الذكر،ص81.

[1] محمد بن محمد أحمد الحربي، «درجة **الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود،مرجع سابق الذكر،ص313**.

[2] Transparency International (2010) . Global Corruption Report, London, 2010, P30. http://www.transparency.org.

[3] : Meyer, Paul ;The Truth About Transparency ,2003,P 30,

Htty://www.centeronline.org/knowledge/articl.cfm ? ID=2495

2- المساءلة والمحاسبة:

وتعرف المساءلة بأنها:قدرة المستخدم على تنفيذ المهامات المحددة وقدرته على شرح وتفسير وتوضيح مستوي المكتسبات التي حققها بطريقة بطريقة تبني ثقة المراقب لعمل المستخدم.[1]

ومن المهم الإشارة إلي أن دور المساءلة لم يعد مقتصرا على تحديد الأخطاء والمسئولين عنها، وإنما أصبح وسيلة لتحقيق مستوي أفضل في الأداء ، حيث أن الشفافية والمساءلة مفهومان مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا، وخاصة في مجال عملية صنع القرار ولا يمكن أن تكون الشفافية هدفا بحدذاتها، وإنما هي وسيلة من الوسائل التي تساعد في المساءلة والمحاسبة، وتعرف المحاسبة بأنها إلزام الفرد أو قبوله تحمل المسؤولية ومحاسبته على أعماله.[2]

والشفافية والمحاسبة مفهومان يعزز كل منهما الأخر فلا يمكن تطبيق المحاسبة في حالة غياب الشفافية، والعكس صحيح، فتوفر الشفافية والمحاسبة معا شرط أساسي لقيام المنظمة ذات كفاءة وفعالية عالية، كما إن المساءلة والمحاسبية لا يمكن أن تتم بصورة مناسبة وفعالة دون ممارسة الشفافية، إذا أنه في غياب المساءلة بنشر الفساد، و يترب عليه انخفاض كفاءة المنظمات بشكل عام يلاحظ مما سبق أن هناك علاقة وطيدة بين الشفافية، والمساءلة، والمحاسبة، حيث أنهما عناصر الأساسية للحوكمة الجيدة.

3 - الديمقراطية:

تقوم الأنظمة الديمقراطية على الحرية والتغذية واحترام حقوق المواطنين، وتوفر مجالا خصبا لممارسة الشفافية، أما الأنظمة غير الديمقراطية فلا يمكن تسمح بممارسة الشفافية الصحيحة ويرتبط وجود الشفافية بمستوى توفرهما، وتقوم بدور مهم في دعم وتعزيز النظام الديمقراطي.[3]

4-النزاهة:

تعد النزاهة بأنها القيم والمعتقدات والسلوكيات المفروض تواجدها في مجال العام والخاص، وهي ليست مسؤولية الرؤساء فقط، بل مسؤولية كل فرد في المجتمع كما يعد كشف الحقائق وإجراء النقاش حولها من أبرز عوامل تحقيق الشفافية والنزاهة في آي مجتمع ديمقراطي، لكونها تسهم في توفير التواصل بين المواطنين وصانعي القرارات.

5-الثقة والتمكين :

تستمد الثقة إلي القيم والأخلاقيات المشتركة والنشاطات الأساسية في القطاع العام لكل من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ويرتبط مفهوم الشفافية بالثقة، حيث تعمل الشفافية على خلق الثقة بين

[1] د/ أنوار رشيده،علية خلف،"**المساءلة والفاعلية في الأردن التربوية**"،الطبعة الأول،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2006م،ص33.

[2] د/أحمد فتحي أبو كريم ، مرجع سبق ذكره،ص73/72.

[3] محمد بن محمد أحمد الحربي، **مرجع سبق ذكره،ص314**.

المعنيين، وبيئة الثقة تخلق مجتمعا يستمتع الفرد بالانضمام إليه والمشاركة فيه[1]، وتتطلب علاقة الثقة درجة عالية من الشفافية والانفتاح، ليس فقط فيما يخص المعلومات التي تنشر، ولكن أيضا فيما يتعلق بمواجهة المشكلات المختلفة، وهل أعضاء المؤسسة جديرون بالثقة أم لا ؟ وهل حققوا وعودهم؟

وترتبط الثقة بالتمكين ارتباطا كبيرا، ويمكن تحديد مفهوم التمكين في أنه منح العاملين قوة التصرف واتخاذ القرارات والمشاركة الفعلية في إدارة المنظمات، وتحمل المسؤولية والرقابة على النتائج.[2]

الشكل(3.2):عناصر الشفافية

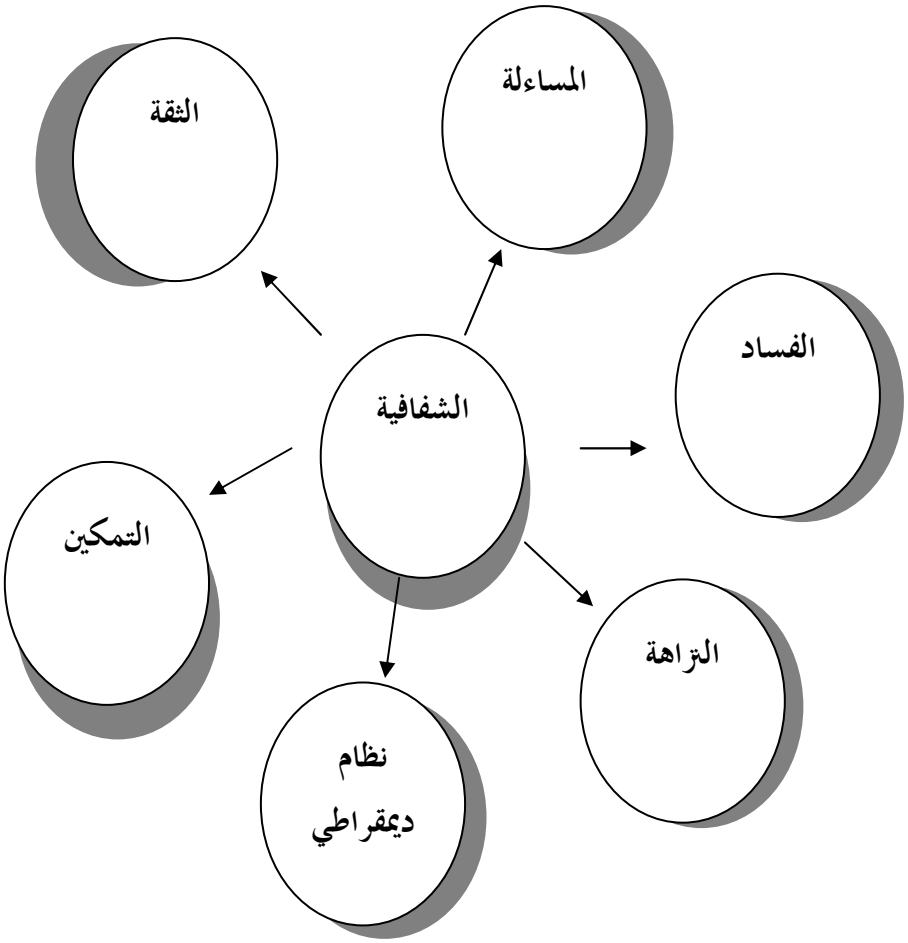

المصدر: من إعـــــــــداد الطالبتين

[1] : Meyer, Paul ;**The Truth About Transparency ,op cit ,P31.**
[2] Duffy, Bobby, who Do We Trust, Mori , Research Methods Unit, 2003, P77
http://www.mori.com/pubinfo/rd/trust.shtml.I

المطلب الثالث:مبادئ الشفافية ،ضماناتها ،شروطها:

الفرع الأول:مبادئ الشفافيـــــة:

إن للشفافية كغيرها من المفاهيم لها مبادئ وأسس تعتمد عليها في ممارسة نشاطها كوسيلة للوصول الي الهدف وبصورة عامة فان للشفافية أربع مبادئ وهي:[1]

1- مبدأ وضوح الأدوار والمسؤوليات وبتحديد هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والمستويات داخل الحكومة والعلاقة بين القطاع الحكومي وباقي قطاعات الاقتصاد.

2- إتاحة مبدأ المعلومات للجمهور:ويؤكد على نشر المعلومات شاملة عن المالية العامة في أوقات يتم تحديدها بوضوح

3- مبدأ علانية إعداد الميزانية وتنفيذها والإبلاغ نتائجها:ويشمل نوعية المعلومات التي تتاح للجمهور فيما يخص عملية الميزانية.

4- مبدأ الضمان صحة المعلومات:يعني جودة بيانات المالية العامة والحاجة إلي التدقيق المستقل لمعلومات المالية.

الفرع الثاني:مضمون الشفافية:

1/ الالتزام بتزويد المواطنين وأصحاب المصلحة بالبيانات والمعلومات والأنظمة والتشريعات.

2/حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول والاطلاع والحصول على البيانات والمعلومات والأنظمة والتشريعات والوثائق الحكومية

3/حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول والاطلاع والحصول على اجتماعات ومداولان القطاعات الحكومية.

5/حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول في معرفة طرق وآليات المساءلة ومواعيد الطعن.

6/حق المواطنين وأصحاب المصلحة في المشاركة في إدارة الشؤون العامة ورسم السياسات والأنظمة والتشريعات واتخاذ القرارات.

ومن بين **ضمانات مبدأ الشفافية** مايلي:

- إنشاء جهاز مفوض للشفافية والمعلومات ومنحه الصلاحية لإتاحة المعلومات.

[1] بحث مقدم إلي مؤتمر العلمي الثالث للفترة 2009/4/29/28،" **الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية**"،**عمان –الأردن ،ص15**.

- تأمين حرية العاملين والمسؤولين في النشرة والإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بأعمالهم.
- إيجاد تنظيم فعال للمحافظة على البيانات والمعلومات الوثائق من العبث أوالاتلاف العمدي.
- الاستجابة الفورية أو الوضع مواعيد قصيرة ومحدد لطلب الحصول على المعلومات.
- دقة أصحاب المصلحة في التظلم والشكوى للسلطة العليا.
- إيجاد نظام تقارير دوري فعال عن تطبيق حرية المعلومات والشفافية.[1]

الفرع الثالث:شروط الشفافية:

هناك **عدة شروط** يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:

1/ أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.

2/ أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.

3/ أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.

4/ أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء.[2]

هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وهى تنتشر بصفة خاصة في الدول النامية ويمكن تصنيف هذه **المعوقات** تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية:

1/الفساد :

حيث تتسم الدول الناشئة والتي خرجت مؤخرا من مرحلة الحزب الواحد والتخطيط المركزي وهيمنة المؤسسات الحكومية على وسائل الإنتاج، بصفات متعددة لا تدرى أن كان بعضها سببا للفساد أم نتاجا لها، مثل الفقر الشديد وعدم احترام القانون وما سيتبعه من مظاهر البلطجة والإرهاب النفسي والخوف من الحكومة والتهديد بالعزل أو الحبس وانتشار الشائعات ذات الأثر السلبي على الروح المعنوية والرشوة

[1] أطروحة دكتوراه ،فارس بن علوش بن بادي السبيعي، **مرجع سبق ذكره،ص 34/35**.

[2] الملتقي الدولي حول:"**دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الإفصاح والشفافية**"،مرجع سبق ذكره ، ص8/9

والمحسوبية وسيطرة رأس المال الخاص على معظم السياسيين، أن هناك علاقة أكيدة طردية بين العولمة والحرية وعلاقة عكسية بين العولمة والفساد.

2/ الجهل:

حيث أن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء على المستوى الخاص أو العام هم نتاج مرحلة الحكم الشمولي في المجتمعات الناشئة في الستينات والسبعينيات وأن أفـــراد الشعـــب كمنتجيـــن أو كمستهلكين لهذه السلع والخدمات كان يهمهم فقط أثناء تلك المرحلة الحصول على المنتج أو الخدمة بأفضل نوعية وأقل سعر دون الإلمام بالحد الأدنى من المعلومات اللازم توفيرها للمستهلكين (بلـــــــد المنشأ – الصلاحيـــة...) وهى الحقبة التي كانت لا تقيم وزنا للمواطن ولا حقه في الحصول على الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة.

3/ ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن:

من غياب الشفافية مما يزيد من تفاقم المشكلـــــة وصعوبة التعامل معها ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن القوانين الحالية على سبيل المثال لا تجرم جنائيـــا استغلال المعلومات الداخلية في الشركات المتداولة بالبورصة أو الممارسات الاحتكارية أو غيرها من الممارسات السلبية السائدة والمتعلقة بغياب الشفافية أو سوء استخدام هذا الغياب.[1]

المطلب الرابع:متطلبات الأساسية لتعزيز الشفافية والجهود المنظمات الدولية والمحلية لتحقيقها:

الفرع الأول:متطلبات الأساسية لتعزيز الشفافية:

هناك العديد من المتطلبات التي ينبغي التركيز عليها لتعزيز الشفافية التي تعمل الهيئات والمنظمات على تبنيها وتطبيقها وهي مايلي:

– توافر الديمقراطية في المجتمع، فالشفافية تتطلب وجود ديمقراطية في الممارسات العمـــــلية، فالممـــارسات الديمقراطية تضمن قانون الوصول إلي المعلومات من خلال قوانين لحرية المعلومات والحصول عليها من قبـــل المواطنين المعني ناو من خلال توافر الشفافية في القوانين والإجراءات.

[1] الملتقي الدولي حول:"**دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الإفصاح والشفافية**"،مرجع سبق ذكره،ص10/9.

- انتهاج الشفافية في القوانين والأنظمة والإجراءات من خلال مراجعتها ومعالجة نصوصها وفقراتها الغامضة وتوضيحها وإعلانها للمواطنين والموظفين.[1]

- نشر الوعي لدي الموظفين والمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال طبيعة ونتائج توفر الشفافية في مختلف مناحي الحياة.

- التفاعل مع المعنيين وذوى العلاقة، والسماح للمواطنين أن يلاحظوا ويفهموا ويقيموا قرارات وتصـــرفات الموظفين.

- التنسيق المستمر بين الأجهزة المعنية بالقوى البشرية والتطوير الإداري.

- التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة، مع احترام ذوي الاحتياجات الخاصة والمناطق النائية.

- تطوير شبكة المعلومات بين كافة الدوائر والمؤسسات وداخل المؤسسة نفسها.

- تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية.

- تسهيل تدفق المعلومات إلي المستويات المختلفة وجمع معلومات تتعلق بالمؤسسات العالمية والمحلية التي تتعلق بالخدمة العامة، وأن تكون المعلومات كافية وصحيحة.[2]

ومن حدود الشفافية الهامة التي يتطلب الإفصاح عنها بشفافية مطلقة : [3]

- الإفصاح عن البحوث والتطوير .
- بيانات عن الشركات.
- المديرين.
- مكافآت ومزايا أعضاء مجلس الإدارة العاديين والمنتدبين.
- ملاك الأسهم بالنسبة للمديرين أو الموظفين.
- ملاك الأسهم الرئيسية ونسب الملكية.
- معلومات خاصة عن الأنشطة التشغيلية والتمويلية .
- معلومات خاصة عن التحليل المالي مستقبل أداء الشركة.

[1] بحث مقدم إلي المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ،عبد الله،الحسين بونعامه،"**الفساد وأثره في القطاع الخاص**"،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،2003م،ص55 pdf

[2] د/أحمد فتحي أبو كريم ، مرجع سبق ذكره ،106.

[3] د. لطيف زيود ود. حسان قيطيم : "**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية** – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) سنة 2007.

الفرع الأول:الجهود الدولية والمحلية لتحقيق الشفافية:

أولا:جهود منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD):

لقد وضعت المنظمة خمس مبادئ للحوكمة، المبدأ الرابع منها "**الإفصاح والشفافية**" وينص هذه المبدأ على الأتي :

" ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما فى ذلك المركز المالى والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة ".[1]

وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ وهى :

1/ ينبغي أن يتضمن الإفصاح على المعلومات التالية:

أ:النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

ب: أهداف الشركة.

ج: حقوق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.

د: المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والرئيسيين بما فى ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار .

ه: عوامل المخاطرة المتوقعة.

و: المسائل المادية بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى .

2/ ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية والإفصاح المالى وغير المالى .

ويلاحظ الباحث على هذه **الجهود** مايلى :

- أنها تضمنت الإفصاح عن المؤشرات غير المالية كرضا العاملين ومؤشرات رضا العملاء وخاصة خدمة ما بعد البيع والتعليم المستمر وغيرها.
- أنها تضمنت الإفصاح عن المكافآت الممنوحة لأعضاء مجالس الإدارة وهذا يعد أحد دعائم الشفافية .
- أنها تضمنت الإفصاح عن عوامل المخاطرة.
- أنها تضمنت الإفصاح عن المسائل المادية للعاملين.

[1] د/ نبيل عبد الرءوف إبراهيم،" آثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية"،يناير2012م،ص13/14.

ثانيا:جهود الهيئة العامة للرقابة المالية:

تماشيا مع ما قامت به الهيئات المنظمة لأسواق المال العالمية، فلقد قامت الهيئة برفع مستوى الشفافية وذلك عن طريق مطالبة الشركات بمزيد من الإفصاح والشفافية، ومنها :

1- إصدار دليل قراءة القوائم المالية ويتضمن، كيف يقرأ المستثمر تلك القوائم وكذلك فهم النسب المحاسبية

2- إصدار دليل للمستثمر ويشمل معرفة قراءة القوائم المالية والمعلومات ومصادرها

3- ما أصدرته مؤخرا لنماذج للإفصاح المحاسبي وألزمت جميع الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة بنشر تلك النماذج مرفقة بالقوائم المالية.[1]

[1] د/ نبيل عبد الرءوف إبراهيم،مرجع سبق ذكره ،ص13/14.

خلاصة الفصل:

ومما سبق نستنتج أن الإفصاح والشفافية آلية لعرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين والموظفين وغيرهم من المستفيدين، حيث يعتبر وجود الإفصاح قوى يشجع على الشفافية الحقيقية التي تمثل أحد الملامح المحورية للإشراف على الشركات، والذي يعتبر أمر رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة، ويمكن أن يكون أداة قوية للتأثير علي سلوك الشركات ، وحماية المستثمرين وكما يساعد على اجتذاب رأس مال، وعلى النقيض إن ضعف الإفصاح والممارسات غير شفافة يمكن أن يسهم في سلوك غير الأخلاقي وفي ضياع النزاهة وزيادة الفساد، ومن خلال دراسة إطار الإفصاح وحدوده يجب إتاحة جميع المعلومات المتعلقة بأداء الشركة والتي تتميز بدرجة عالية من شفافية، وهذا ما يزيد من تعزيز الثقة في الأسواق وبالتالي يدعم المركز التنافسي للشركة.

تمهيـــــــد:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية و الإفصاح، لأن العديـــد من الجهـــــات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تملك هـــذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات ومما لا شك أن القصور في متطلبات الشفافية و الإفصاح يجعل البيانات و المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينـــــــعكس على اتخاذ القرارات من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات و البيانات و يؤدي إلى إفـــــلاس الشركات و انهيار الأسواق المالية.

إن للإفصاح والشفافية دورا هاما و مميزا في أي مؤسسة كانت فهو الوســـــــــيلة الرئيسية و الأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين من أجل دعم قراراتهم خصـــــوصا المتعلقـــــــــة بمجـــالات الاستثمار، ونظرا الاهتمام المتزايد من قبل أصحاب الفكر و الاختصـــاص من أكاديميين و مهنيين في مجال المحاسبة و المراجعة بجدوى الإفصاح المحاسبي و الشفافيـــــة في التقارير المالية من أجل توفره جوا من الثقة بين المتعاملين حيث يوصل إلي المستخدمى المعلومات المحاسبية على الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمـــال من ناحية ودعم نظام الرقابة من ناحية أخرى كما كان لمنظمات مهنية و علمية دور كبيـــــــــر في تناول موضوع الإفصاح المحاسبي و ذلك من خلال ما أصدرته من معايير محاسبية مثلت الناتج النهائي لجهد متراكم من قبل تلك المنظمات.

لذلك أصبحت حوكمة الشركات الترياق المضـــــاد للفساد، وهي تعتبر أداة فعـــالة للتأكد من الموضوعية التقارير المالية، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

المبحث الأول : الإفصاح والشفافية كأحد ركائز ومقومات الحوكمة :

نظرا لأهمية توافر المعلومات في اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء والتعرف على أوضاع الشركات والتأكيد على مصداقية الشركات أمام المتعاملين معها، فان مسألة **الشفـــــــافية والإفصاح** من الركائز الأساسية في الحوكمة الأمر الذي يتطلـــب التـــزام الشركات **بمبادئ الشفافية والإفصـــاح** حيث أن الالتزام بها سوف يؤدي إلي زيادة جودة التقارير المالية ومن ثم تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة، ولهذا سوف نتطـــــرق في هذا المبحث إلي الإفصاح المحاسبي واهدافة و أهمية وآلية الإفصاح والشفافيـــة في ظل حوكمة الشركات، ومدي تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح والشفافية.

المطلب الأول:مفهوم الإفصاح المحاسبي و أهدافه وحدوده:

الفرع الأول:التعاريف المقدمة للإفصاح المحاسبي:

لقد وردت عدة تعار يف لهذا المصطلح يمكن عرض أهمهما كما يلي:

التعريف الأول: " هو إظهار كل المعلومـــــات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار تجاه قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية، كما يعني أيضا أن تظهر المعلومات في القوائم و التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل أو مراوغة ".[1]

التعريف الثاني: " الإفصاح ما هو إلا إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول إيضـــاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية أو خارجها، وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية مضللة، و يمكن أن يشمل المفهوم الطرق المحاسبية المستخدمة و الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم و تحليلات الإدارة للأحداث الماضية وتنبؤاتها، و القوائم الإضافية التي تتعلق بنشاط الشركة ولا يمكن عرضها بكفاية في صلب القوائم المالية ".[2]

[1] د/ محمد سمير الصبان – دراسات في المحاسبة المالية، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي – الدار الجامعية للطباعة و النشر بيروت – بدون سنة نشر – ص103

[2] د/ محمد نجيب حمد -دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ضل تطبيق معايير المحاسبة المصرية جامعة قناة السويس – مصر ..أفريل2010 ، تاريخ الاطلاع 2013/5/16 على الموقع :

www. Alaswaq.net

التعريف الثالث: " الإفصاح المحاسبـــــــــي هو أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية و العـــــــــالم الخارجي لها، ويشمل هذا الإفصاح كل مجالات التقارير المالية بما تحويه من معلومات بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات".[1]

الفرع الثاني:أهداف الإفصاح المحاسبي:

لابد من أن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وعرض كما بينته دراسة سابقة توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التـــــــي تملك سلامة فرض الإفصاح عن معلومات معينة وقد بينت دراسات سابقة بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح المحاسبي هما:[2]

أولا : الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

وهو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محـــــدودة باستخدام القوائم المالية فيبقى بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدودة المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات، التـــــــي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذالك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غيـــــــر العادل في سوق المال.

ثانيا :الاتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح:

ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعيـــــة، والتي تتناســـــب مع قدرات المستثمـــــر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيـــــرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

---

[1] رسالة ماجستير، محمد محسن عوض مقلد" **نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري** "،جامعة طنطنا – مصر ،2008م، ص18

[2] رسالة ماستر،بالعيد محمد الكامل،بعنوان "**دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**"،دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية ،كلية التجارية،تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،(الجزائر).ص17.

الفرع الثالث:حدود الإفصاح المحاسبي:

سد اتجاه كبير لدى العامة خلال السنوات القليلة الماضية يطالب بدرجة أكبر من الإفصاح، ومن الأسباب النمو الكبير في الاقتصاد العالمي في السنوات السابقة قدرة الشركات والكيانات الأخرى على إتاحة المعلومات عبر حدود في وقت قصير جدا من خلال التقنيات الحديثة المعتادة، وهذه القدرة المضافة على الاتصال لها أيضا سلبياتها حيث يجب على الشركات الحذر وتقليل المخاطر التي قد ينتج عن الإفصاح عن المعلومات بشكل غير متعمد أو غير مرغوب فيه، ففي هذا العصر الجديد يجب أن تقوم الشركة وأصحاب المصالح فيها بفحص المعلومات وتحديد الدقيق والخاطئ منها ، وبينما تتحرك اقتصاديات الأسواق الصاعدة بشكل عام نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من الشركات، يكون من الضروري وجود حدود لذلك من أجل حماية الشركة من الإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال التكلفة الإضافية.

ففي الاقتصاديات الحرة يفرض على الشركات الإفصاح عن المعلومات المادية فقط واعتبرت المحاكم الأمريكية أن المعلومات تكون مادية إذا كان هناك احتمال كبير بأن الإفصاح عن حقيقة تم إغفالها كان يمكن أن يغير من ناتج إجمالي المعلومات المتاحة من وجهة نظر المستثمر العاقل، وعلى سبيل المثال تكون الحقيقة مادية إذا كان يمكن للمستثمر أن يأخذها في اعتباره عند اتخاذ قرار بالشراء أو البيع[1].

المطلب الثاني:أهمية وآلية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات:

الفرع الأول:أهمية الإفصاح والشفافية

أولا:أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات:

يعد الإفصاح والشفافية من أهم متطلبات أسواق المال والاقتصاديات العربية التي تعاني من سيطرة عدد محدود من المستثمرين على المنظمات، فغيابها يؤدي إلي عدم قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة لعدم تماثل المعلومات فيما بينهم، مع انعدام العدالة وعدم وجود آليات وقوانين لحماية حقوق الأقليات وصغار المستثمرين، وكذلك وجود حالات من الفساد في مختلف قطاعات، ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح والشفافية في ظل تطبيق قواعد الحوكمة بشكل عام لما لهما من أثار ايجابية.

[1] د/ طارق عبد العال -**حوكمة الشركات،شركات قطاع عام وخاص ومصارف المبادئ والمفاهيم التجارب والمتطلبات** – مرجع سابق الذكر،ص832.

حيث ينعكس أثارهما على أداء وكفاءة المنظمات، وزيادة قدرتها التنافسية، وقدرتها على فتح أسواق جديدة، و عودة الثقة للمستثمرين في الأسواق المالية،لذا فان المستثمرين،يبحثون في المقام الأول عن المنظمات ذات الهياكل الإدارية والتنظيمية السليمة مع توافر عنصري الإفصاح و الشفافية.[1]

ثانيا:أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات على مستوي المستثمرين بسوق الأوراق المالية:

ترجع أهمية الإفصاح والشفافية للدور الرئيسي الذي تلعبه في توفير المعلومات المحاسبية التي توفر البيئة الجيدة لمتخذي القرارات على كافة مستوياتهم وأنواعهم ولقد زاد من أهمية الإفصاح والشفافية لزيادة حاجة إلي المعلومات محاسبية وغير محاسبية توفر للمستثمرين،والدائنين،وكافة الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة المناخ الجيد لاتخاذ القرار، وتحقيق التكافؤ بين المستثمرين،[2] كما يعد الإفصاح والشفافية القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة المنظمات المستمدة إلي قوى السوق.

وتشير تجارب الدول ذات الأسواق الكبيرة والفعالة لحقوق الملكية إلي أن الإفصاح والشفافية يمثلان أداة قوية للتأثير علي سلوك المنظمات وحماية المستثمرين، وعكس جذب رؤوس الأموال، والحفاظ علي الثقة في أسواق رأس مال، ويحتاج المستثمرون إلي الحصول علي المعلومات المنظمة والتي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة وبدرجة التفضيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة إدارة المنظمة.[3]

وكذلك يشير البعض أن **الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات** تهدف إلي تحقيق هدفين أساسين هما:

1/ إعداد وتوفير قوائم المالية معدة وفقا لمعايير ومعالجات محاسبية سليمة تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للمنظمة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، وتوفير الإفصاح الكافي والشفافية من خلال المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المدرجة بها وبما يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، كما أن جودة حوكمة الشركات تتوقف على الممارسة السليمة لمعايير المحاسبية فالناتج النهائي من تلك الممارسات المحاسبية يتمثل في القوائم والتقارير المالية التي تعد وسيلة الاتصال الأساسية في مجالات الأعمال، ومن ثم تمثل عنصرا مؤثرا على الحوكمة لأنها تقرر الحد الأدنى من كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، ولذا تؤدي إلي تحقيق الإفصاح الفعال والتأثير على متخذي القرارات الاستثمارية، .بما يساعد علي اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

[1] د/ أمين السيد أحمد لطفي ،"**المراجعة وحوكمة الشركات** "،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية-مصر-2010م،ص190

[2] رسالة ماجستير،جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي ،مرجع سبق ذكره،ص201

[3]: رسالة ماجستير،عبير بيومي محمود محمد أمين ،مرجع سبق ذكره،ص96/95

2/ توفير مصداقية القوائم المالية وذلك من خلال مراجعتها من قبل مراجع حسابات وفقا لمعايير مراجعة دولية وكذا من خلال مراجعتها بمعرفة الأجهزة الرقابية. [1]

ويضيف البعض إلي **أهداف وأهمية الإفصاح والشفافية** مايلي:[2]

- تلبية احتياجات الأسواق المالية الدولية من المعلومات.
- تلبية المتطلبات التشريعية والقانونية للإفصاح في بعض الدول.

الفرع الثاني:آلية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات:

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية تعد من أهم أدوات تحقيق مايلي:

1- الصحة والسلامة المالية.

2- توفير مناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمنظمة.

3- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنظمة.

4- تحقيق الانتباه واليقظة لما يحدث بالمنظمة .[3]

ومن ثم تحرص المنظمات على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية لتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب، مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمنظمة في ظل اقتصاديات بسوق الأوراق المالية بالمعلومات النافعة، وبما أن الخصائص الهامة لجودة المعلومات تمثل في الإفصاح الكامل والشفافية، لذا فان الإفصاح الكامل والشفافية والمساءلة المحاسبية يتعين الالتزام بهم بشكل متبادل حيث يعزز الإفصاح والشفافية عملية المساءلة المحاسبية عن طريق تسهيل الرقابة و إضفاء مزيد من المصداقية على القوائم المالية للمنظمة، والمساءلة المحاسبية تحسن الإفصاح عن طريق توفير حافز للوكلاء على ضمان نشر أفعالهم وفهمها بصورة جيدة والاثنان يفرضان الانضباط الذي يحسن جودة عملية اتخاذ القرارات في المنظمات بسوق الأوراق المالية.[4]

---

[1] توفيق عبد محسن،**"تأثير آليات الحوكمة علي الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية دراسة تطبيقية"**،مجلة الفكر محاسبيي ، كلية التجارة ،جامعة عين الشمس-سعودية- عدد10،جزء2009،20م،ص204.

[2] د/ طارق عبد العال حماد ،**"موسوعة معايير المحاسبة "** ،الجزء الثاني ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية -مصر-،2002م ،ص139.

[3] د/ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره،ص169

[4] د/ أمين السيد أحمد لطفي ،مرجع سبق ذكره،ص227/226.

وتطالب مبادئ وآليات حوكمة الشركات بالإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية وتقديم المعلومات إلي كافة المساهمين والمستثمرين بصورة متزامنة بهدف ضمان المعاملة المتكافئة، مع مراعاة مجموعة من الإرشادات التي تكفل جودة الإفصاح المحاسبي في ضل حوكمة الشركات لعل أبرزها الأتي:[1]

وتطالب مبادئ وآليات حوكمة الشركات بالإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية وتقديم المعلومات إلي كافة المساهمين والمستثمرين بصورة متزامنة بهدف ضمان المعاملة المتكافئة، مع مراعاة مجموعة من الإرشادات التي تكفل جودة الإفصاح المحاسبي في ضل حوكمة الشركات لعل أبرزها الأتي:

1/ يجب أن يشمل الإفصاح على المعلومات الأساسية المتصلة بالمنظمة والمتمثلة فيما يلي:

- النتائج المالية والتشغيلية للمنظمة وأهدافها.
- عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب.
- أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم.
- ملكية الأغلبية وحقوق التصويت.
- هياكل وسياسات أساليب ممارسة سلطات الإدارة في المنظمات.

2/ يجب إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفقا لأحداث إصدارات المعايير المحاسبية وغير المحاسبية للإفصاح والمراجعة حيث يؤدي ذلك إلي تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة أداء المنظمة، من خلال توافر معلومات ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبية ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها.

3/ يجب إجراء مراجعة سنوية من قبل مراجعة مستقل كفء ومؤهل بغرض تقديم تأكيد موضوعي خارجي لمجلس الإدارة.

4/ يجب أن يكون المراجعين مسؤلون أمام المستثمرين والمنظمة فيما يتعلق بممارسة وبذل العناية المهنية الواجبة في أداء عمليات المراجعة.

5/ يجب تدعيم إطار الحوكمة بمدخل فعال يشجع تزويد المستثمرين بالتحليل والمشورة بما يمكن من اتخاذ القرارات علي نحو يحول يبين تعارض المصالح.[2]

[1] رسالة ماجستير،عبير بيومي محمود محمد أمين ، مرجع سبق ذكره،ص98.

[2] د/ محمد مصطفي سليمان،"**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذين**"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية –مصر- 2008م،ص187.

كما أن التغيرات في بيئة الأعمال، وكثرة القوانين واللوائح، و المعايير المحاسبة، وشـــدة المنافسة، والتغير السريع في استراتيجيات وسياسات وأعمال المنظمات، قد عكست صعوبة الاستفادة من معلومات القـــوائم المالية غير المصحوبة بإيضاحات وصفية بجانب المعلومات الكميـــة، وهو الأمر الذي أدي إلي زيادة الطـــلب على المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية، لذا قامت اللجنة العليا لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB ,2001) باقتراح خمس نقاط ينبغي على إدارة المنظمة تبنيها للوصول إلي إفصاح طوعي ذو جودة عاليـــة لإفادة المستثمرين وبدون التأثير علـــى المركز التنافســـي للمنظمة، حيث ينبغي علي إدارة المنظمة الإفصاح عن مايلي:

1- مجالات أعمال المنظمة والتي تمثل عوامل النجاح الحاسمة للمنظمة.

2- استراتيجيات وخطط الإدارة لدراسة عوامل النجاح الماضي ومدي استمرارهـــا في المستقبل.

3- المقاييس المستخدمة بواسطة الإدارة لقياس وإدارة تطبيـــق استراتيجياتهـــــــا وخططها.

4- عما إذا كان الافصاحات الاختيارية حول استراتيجيات المستقبلية للمنظمة وخططها ومقاييسها تؤثـــر عكسيا على المركز التنافسي لها،وما إذا كانت تلك المخاطر تتجاوز المنفعة المتوقعة من إجراء الإفصـــــاح الاختياري.

5- طبيعة المقاييس المستخدمة في الإفصاح الملائم مع تحديد كيفية العرض الاختياري الجيد لهذه المعلومات وأن يتم ذلك بشكل متماثل من فترة لأخرى.[1]

المطلب الثالث:مجالات الإفصاح والشفافية ومتغيراته عن ممارسات حوكمة الشركات:

الفرع الأول:مجالات الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات:[2]

أولا:الإفصاح المتعلق بمجلس الإدارة:

* تقرير مجلس الإدارة
* المكافآت والتعويضات التي يحصل عليها أعضاء المجلس وكبار التنفيذيين
* المصالح أو المعاملات أو أمور الخاصة بالأعضاء ذات الأثر علي مصالح المنظمة
* تشكيل لجان المجلس ومسؤولياتها وفعالياتها
* كافة القرارات والتصرفات ذات الصلة بحقوق المساهمين

[1] رسالة ماجستير،عبير بيومي محمود محمد أمين ، مرجع سبق ذكره،ص99.

[2] محاضرات ،لأستاذة لشلاش عائشة،مقياس **"حوكمة ومجلس الإدارة"**،سنة ثانية ماستر ،تخصص حكامة المنظمات،2013م.ص31

* كافة النظم والإجراءات ذات الصلة بممارسة المساهمين لحقوقهم

ثانيا:الإفصاح المتعلق بالمساهمين:

* الإفصاح عن هيكل المساهمين
* الإفصاح عن تحالفات المساهمين إن وجدت
* الإفصاح عن إجراءات استخدام حقوق التصويت

ثالثا:الإفصاح المتعلق بإدارة التنفيذية:

* تكوين مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية
* أهداف المنظمة والهيكل التنظيمي واستراتيجيات والسياسات كسياسة الموارد البشرية وبرامج العمل الرئيسية الموجهة لإيجاد قيمة مضافة للمساهمين
* القوائم المالية ونتائج أعمال المنظمة
* المشاريع والخطط الاستثمارية وبرامج التوسع ذات التأثير علي أصحاب المصالح
* التعديلات التي تدخلها المنظمة علي النظام الأساسي.

الفرع الأول:متغيرات الإفصاح والشفافية عن ممارسات حوكمة الشركات:

أدي الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات والشفافية إلي زيادة متطلبات الإفصاح والتي أصبحت تشمل العديد من البنود ذات الصلة بحوكمة الشركات **مثل** (حقوق التصويت- حوافز ومكافآت المديرين التنفيذيين وغيرها) وبصفة عامة يوجد عاملين رئيسين متحكمان في الإفصاح وخاصة الإفصاح الاختياري هما:

1/ مدى استفادة المنافسين من الإفصاح.

2/ تكلفة الإفصاح والعائد المترتب عليه.

كما يوجد مجموعة من المتغيرات ذات التأثير علي نوعية الإفصاح والشفافية عن ممارسات الحوكمة هي كمايلى:

1/ أداء المنظمة:أشارت إحدى الدراسات إلي وجود علاقة بين الإفصاح وأداء المنظمات، مع تباين الآراء عن اتجاه وطبيعة تلك العلاقة، فمن ناحية يرى البعض أنه في ظل وجود تكلفة الإفصاح فان المنظمات ذات الأداء الجيد تستثمر أكبر في سبيل زيادة جودة الإفصاح والعكس فيرى البعض الأخر أن المنظمات ذات الأداء المتواضع تحاول إعطاء صورة غير صادقة سعيا لزيادة واستمرار التدفقات النقدية للمنظمة فتحرص علي المزيد من الإفصاح.[1]

[1] رسالة ماجستير،عبير بيومي محمود محمد أمين ، مرجع سبق ذكره،ص93.

2/ حجم المنظمة: يعد إعداد ونشر مزيد من المعلومات عن تطبيق الحوكمة بالمنظمة تحمل قدر أكبر من التكاليف ومن الطبيعي أن يكون نشر المزيد من المعلومات التفصيلية أقل تكلفة بالنسبة للمنظمات الأكبر حجما على عكس الحال المنظمات صغيرة حجم، لذا تم استثناء المنظمات صغيرة الحجم من ضرورة الالتزام بالإفصاح والشفافية، طبقا لقواعد هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) وبورصة تورنتو بكندا (TEC*) واللتان يشترطان ضرورة الإفصاح والشفافية للمنظمات.[1]

3/ متغيرات الحوكمة: يقصد بمتغيرات الحوكمة بعض عوامل ذات التأثير علي مستوى الحوكمة بالمنظمة مثل(هيكل الملكية/الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)، وأكدت العديد من الدراسات أن الإدارة بالمنظمات ذات الملكية المشتتة تمارس قدر أكبر من التحكم في النشر المعلومات لعرض النتائج في أفضل صورة ممكنة للحفاظ على قناعة مستثمريها بكفاءة المنظمة.

ويرى بعض الكتاب أن اتساع عمليات المحاسبة والمساءلة للمنظمات أدت إلي الاعتراف بالمفهوم الواسع لمسؤولية المنظمة عن الإفصاح، هذا ومازالت تتطور مجالات الإفصاح المحاسبة مع وجود **قضيتين** لم يتم حسمهما بعد هما:

القضية الأول: تتمثل في عدم وجود إطار عام مقبول متعارف عليه يقوم بتوفير المعلومات للمستخدمين بخلاف المستثمرين والدائنين الذين يصعب تحديدهم وتحديد احتياجاتهم التي تتسم بالتزايد بشكل ملحوظ.

القضية الثانية: تتمثل في صعوبة تحديد وتتبع عوائد وتكاليف الإفصاح، حيث أن تتنوع وتشتت مجموعات المستخدمين وكيفية استفادة كل مجموعة من الإفصاح يظهر مشاكل تحديد العلاقة بين التكاليف والعوائد.[2]

[1] رسالة ماجستير،عبير بيومي محمود محمد أمين ، مرجع سبق ذكره،ص93.

* إن **بورصة تورونتو** للأسهمبالإنجليزية (Toronto Stock Exchange) :هي أكبر بورصة أسهم في كندا والثالثة في أمريكا الشمالية و الثامنة في العالم. وهي تقع في أكبر مدينا في كندا وهي تورونتو .وتملكها مجموعة تي أم أكس (TMX Group) لتجارة كُبرى الأسهم.وهناك مجموعة واسعة من شركات من كندا والولايات المتحدة وأوروبا، وغيرها من البلدان ممثلة في هذه البورصة .بالإضافة إلى الأوراق المالية التقليدية تقوم هذه البورصة بالعديد من التبادلات كبرامج الاستثمار الجماعي و صندوق النقد المتداولة وغيرها. و إن هذه البورصة قائدة في نطاق التنقيب عن البترول و الغاز.

[2] د/ طارق عبد العال حماد ،"**موسوعة معايير المحاسبة** "،مرجع سابق الذكر،ص140/139.

المطلب الرابع: مدي تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية:

إن **قـــــوة حوكمة الشركات** تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخري كما يجب أن تقوم الشركة بتوفيـــر **الشفافية و الإفصـــــاح** وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التـــي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.

كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معاييـــــر المحاسبة الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة **مثل**: الجوهرية وفرضية استمرار المنشأة واختيـــار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات للمقارنة.

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية (الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المـــــالي للشركة) لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة.[1]

[1] رسالة ماستر،مبروك قدوري ،بعنوان،" **أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي جودة الإفصاح المحاسبي**"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارة،تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،(الجزائر)،2011م/2012م، ص69.

المبحث الثاني:مستوي الإفصاح والشفافية وعلاقته بحوكمة الشركات:

لقد ارتبط الإفصاح والشفافية ارتباطا وثيقا مع حوكمة الشركات حيث يعتبر من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة الاهتمام بها من خلال القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة وذلك بسب ظهور الشركات المساهمة مما أدي لطلب المستثمرين والمقرضين بزيادة مستوي الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية والقوائم المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، ولهذا سو نتطرق في هذا المبحث عن مقومات الإفصاح الأساسية لإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وعن حوكمة وقدراتها علي تحقيق الشفافية، ودورها في تحقيق الشفافية والإفصاح.

المطلب الأول:المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والممارسات الشائعة فيه:

الفرع الأول:المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

ويرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على مقومات كالتالي:

أولا:المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية:

هناك فئات عديدة تهتم باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية من أجل تلبية حاجاتهم المتعلقة باتخاذ القرارات ومن بين هؤلاء المستخدمون نجد المساهمين، والمستثمرين، والمقرضين، والدائنين وكذلك العملاء والأجهزة الحكومية بمختلف مؤسساتهم.[1]

وسنتطرق إلى هؤلاء المستفيدين بشيء من التفصيل كما يلي:

1/ المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين:

يعتبر المستثمرين والمساهمين من أهم الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية من خلال ما تنشره القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وتتسع هذه الفئة لتشمل المستثمرين من الأفراد ذوي الموارد المحدودة وكذا المؤسسات المالية كبيرة الحجم مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار.[2]

---

[1] Maxime baly-les enjeux de la normalisation comptable international-tema 2004-www.planetema.net-mai2011.

[2] د/عطا الله وارد خليل،محمد عبد الفتاح العشماوي،" **الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة** " مكتبة الحرية للنشر والتوزيع– الإسكندرية،2008م ،ص108

2/ المقرضين والدائنين:

تلعب المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية دورا هاما في توضيح درجة العلاقة القائمة بين الشركة ومقدمي القروض من البنوك ومؤسسات الاستثمار.[1]

3/ المديرين والعاملين:

يحتاج العاملين إلي المعلومات المحاسبية كونها يتطلعون دائما إلى استمرار العمليات التشغيلية لشركاتهم مع تحقيقها لمعدلات أرباح مرتفعة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المديرين يعتمدوا على المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم المختلفة وتقوم المحاسبة الإدارية باعتبارها جزء مهم في نظام المعلومات المحاسبي بإمداد المدراء بهذه النوعية من المعلومات بالإضافة إلى ذلك فإن المدراء يحتاجون إلى معلومات القوائم المالية لتحديد مكافأتهم الدورية.

4/ عملاء:

تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في توضيح درجة العلاقات بين الشركة وعملائها وتوظيف هذه العلاقة في شكل تعهدات قانونية.[2]

5/ حكومات ووكلاتها ومؤسساتها :

تهتم حكومات ووكلاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكذلك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى.

وخلاصة ما تقدم أن المستفيدون من المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية، في القوائم المالية، يعتمدون عليها في شأن إجراء التنبؤات التي تتعلق بمستقبل الوحدة المحاسبية وتقييم ما تنطوي علاقتهم بها من مخاطر مستقبلية، وتقييم ربحيتها وإمكانيات استمرارها وتقيم أداء إدارتها في شأن كفاءة تخصيص الموارد المتاحة لها وفي شأن فعاليتها في استغلال تلك الموارد في سبيل تحقيق الأهداف المبتغاة منها.[3]

[1] د/ فايز سليم حداد،" **المحاسبة المالية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع - الأردن - 2010 ص54

[2] د/ فايز سليم حداد،" **المحاسبة المالية**"، مرجع سابق الذكر،ص54.

[3] د/ محمد عباس بدوى ،عبد الوهاب نصر على " **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**"الناشر المكتب الجامعي الحديث -الإسكندرية - 2008 ص15

ثانيا:أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات، على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهـــــؤلاء المستخدمين، فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

و تقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشاة بصفة أساسية على عاتق إداراتها، كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لهـــــا الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية فـــــي مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة، وتعتـــبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات، ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار، ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشاة. [1]

ثالثا :طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

هناك نوعين من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها هما:

النوع الأول:المعلومات الكمية (المالية):

تعتبر القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي ويهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بالقوائم المالية ذات الغرض العام، مشتملة على القوائم المالية الموحدة التي تعدها الوحدات الصناعية والمالية، سواء في القطاع العام أو الخاص وتتمثل هذه المعلومات في خمسة مجالات أساسية وهي الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة حيث يتم في الإفصاح في هذه القوائم وفق أرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنشأة. [2]

[1] ملتقى وطني تحث عنوان،" **معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة**"،ماي2010م،مداخلة الأستاذ نور الدين بهلول،غمان زوبير،" **اثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**"جامعة سوق الأهراس،(الجزائر).ص13.

[2] د/ أحمد نور،"**المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح**"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع -الإسكندرية - 2004 ص34

*** النوع الثاني :وهي المعلومات غير الكمية (غير مالية):**

وهي معلومات وصفية تساعد المستخدم على اتخاذ القرارات السلمية نذكر منها ما يلي:

1/ لالتزامات العرضية:أو الخصوم المحتملة في المستقبل الناتجة عن الأحداث السابقة مثل قضية مرفوعة على المنشأة لم يحكم فيها بعد أو نزاع بين المنشأة ومصلحة الضرائب لم يبت فيه بعد، أو أوراق قبض مخصومة.

2/ الطرق المحاسبية:التي تستخدمها المنشأة مثل الطرق المستخدمة في حساب الاستهلاك وفي حساب تكلفة المخزون أخر المدة ويجب أن يتم الإفصاح بصورة تامة عن الطريقة المستخدمة عندما يكون هناك مجال مقبول لاستخدام عدة طرق أخرى بديلة ومقبولة خاصة عندما يكون للطريقة أثر ملموس على القوائم المالية أو عندما يتم تغيير إحدى الطرق المستخدمة من قبل.

3/ الأحداث الهامة التالية لتاريخ الميزانية:_مثل الخسائر الضخمة الناشئة عن الكوارث كالحرائق أو الحكم في قضية هامة كانت مرفوعة على المنشأة أو بيع جزء كبير من أصول المنشأة ، وبصورة عامة يجب الإفصاح عن جميع الأحداث الهامة التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية ولكن قبل نشر هذه القوائم وتوزيعها خاصة إذا كان لهذه الأحداث أثار مادية ملموسة على مستقبل المنشأة.[1]

رابعا :طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إن القدرة علي قراءة التقارير المالية يتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة، وعليه يجب أن يراعي معدوا القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، أو عدم قابليتها للقراء والفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية ولذا يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءاتها بسهولة، عموما جرى العرف على أن يقوم الإفصاح على المعلومات ذات الآثـــــــار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.[2]

[1] د/ مصطفى رضا عبد الرحمن ، يحي احمد قللى،" **مبادئ المحاسبة المالية**"،مركز الإسكندرية للكتاب -مصر - 1996 ص116 ،117

[2] ملتقى وطني تحث عنوان،" **معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**"،مداخلة الأستاذ أحمد طرطار، شوقي جباري،بعنوان "**الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة**"، المركز الجامعي سوق أهراس -ماي 2010 ص5 .

و هناك ثلاثة طرق للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وهي:

1/ إ ظهار المعلومة داخل نطاق القوائم المالية، فعلى سبيل المثال، يظهر في الميزانية العمومية بجانب قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل معلومة بين قوسين تنص على الطريقة التي اتبعت في تقييمها فقد تكون الطريقة المتبعة هي التكلفة التاريخية أو سعر السوق، أو التكلفة أو السوق أيهما أقل ومن المعروف أن كل طريقة تؤثر على نتيجة العمليات ربحا أو خسارة ، وتؤثر على المركز المالي قوة أو ضعفا.

2/ إظهار المعلومة في شكل ملاحظة إرشادية ترفق بالقوائم المالية أو تظهر أسفلها، وهي تعتبر جزءا مكملا لهذه القوائم مثال ذالك أن يكتب بجانب تكلفة البضاعة المباعة التي تظهر في قائمة الدخل.

3/ إظهار معلومات إضافية في قوائم إضافة تلحق بالقوائم المالية الأساسية ومع هذه المعلومات لا يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولكنها قد تكون ذات منفعة لمتخذي القرارات، ومن أهم المعلومات التي يفصح عنها في هذا الصدد القياس المحاسبي نتيجة العمليات والإفصاح عن المركز المالي وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار أو وفقا لتكلفة الإحلال الجارية. [1]

خامسا:توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، ورغم انه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم بعد انتهاء السنة المالية إلا أن إنتاج وعرض قوائم مالية ربع سنوية يؤدي إلى درجة عالية من الملائمة نظرا لان مستخدم تلك القوائم يستطيع أن يستفيد من هذه المعلومات الربع سنوية للوصول إلى توقعات سريعة وبالتالي يستطيع اتخاذ القرار في الوقت المناسب لتقديم المعلومات على أساس ربع سنوية فمن الضروري في الغالب إصدار القوائم المالية قبل معرفة كل جوانب المعاملة أو الحدث، مما يضر بخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية،ولتحقيق التوازن بين خاصيتي الملائمة وإمكانية الاعتماد، فلاعتبار السائد هو كيفية الوفاء بصورة أفضل باحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية. [2]

[1] د/ وصفي عبد الفاتح أبو المكارم" **المحاسبة المالية المتوسطة**"، الدار الجامعية الجديدة للنشر -الإسكندرية ،2000م،ص50/49

[2] د/ أحمد نور،"**المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح**"،مرجع سابق الذكر،ص44

الفرع الثاني:المراجعة والممارسات الخاطئة الشائعة في الإفصاح:

ونستعرض فيما يلي الممارسات الخاطئة الشائعة في المحاسبة والمراجعة والإفصاح بالقوائم والتقارير المالية للشركات المقيدة ببورصات الأوراق المالية ويشمـــل ذلك القوائم والتقارير المالية التي تعدها الشركات عند طرح أوراقها المالية للاكتتاب والقوائم والتقاريـــر المالية التي تعدها وتنشرها دوريا وهى كما يلي:

أولا:الممارسات الخاطئة في المحاسبة:

تتمثل الممارسات الخاطئة الشائعة في المحاسبة في ما يلي

* الممارسات الخاصة بالإيرادات.
* الممارسات الخاصة بالمصروفات.
* الممارسات الخاصة بعمليات الدمج.
* المعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة.
* الممارسات الخاصة بالمدفوعات للحصول على أعمال الرشاوى
* الالتزامات الخاصة بالالتزامات العرضية.[1]

ثانيا:الممارسات الخاطئة الشائعة في الإفصاح:

إن إقدام الشركات ولجوئها إلى تقديم معلومات مضللة، ولا تعكس الوضعية الحقيقة والصورة الصادقة لحالتها المالية وكذا التقديرات والخطط المستقبلية، يمكن أن يكون بإتباع احد الأساليب التالية:

*** عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة:**

تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية، تقريرا تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

*** إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف دوي العلاقة:**

إن عدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤشر على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، لذا فان معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة للأسواق المالية، تنص على ضرورة أن تفصح الشركات عن معاملاتها مع الأطراف ذوى العلاقة، فضلا عن

[1] الملتقي الدولي حول،"**دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**"،ليومي 8/7 ديسمبر 2010م مداخلة الأستاذ بلعـــادي عمار والأستاذ جاوحدو رضا،بعنوان "**مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية**"،جامعة أم البواقي،(الجزائر)،ص9.

المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5في المائه فأكثر من الأسهم المكونة لرأس المال.

*** التلاعب في إعلان نتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية:**

تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعـــــلان نتائـــج أعمالها، وذلك قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن المسميات المتعارف عليها وفق معايير المحاسبة.

كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية وذلك بتسجيلها على أنها مخصصات اهتلاك، ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الاهتلاك في بيان صحفي لها، مما يوحـــي لمختلف الأطراف ذوى العلاقة بتحسن نتائج أعمال هذه الشركة على غير الحقيقة.[1]

المطلب الثاني: حوكمة الشركات ومعلومات القوائم المالية:

تعتبر حوكمة الشركات ذات تأثير مباشر وغير مباشر علي القوائم المالية حيث تقوم الجهات المنظمة مثل هيئات الأسواق المالية بالتزام شركات المساهمة العامة بتطبيـــــق لائحة الحوكمة والتي من ضمن بنودهـــــا الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

الفرع الأول:الإفصاح والشفافية في القوائم المالية:

أولا:الإفصاح في القوائم المالية:

أ:الإفصاح ضمن القوائم الرئسية:

تعتبر القوائم المالية بمثابة تقارير لقياس كفاءة عمل الإدارة،فهي تحدد مدى نجاحها أو فشلها، كمـــــا أن تلخص المشاكل والصعاب التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية حاليا مع إمكانية الاعتماد عليها لوضع تصور في مستقبليها، إلا أن الآراء قد تعارضت حول أي القوائم المالية أهمية.

فمن المحاسبين من يرى أن قائمة الدخل أكثر أهمية لأنها تظهر الأرباح الحالية مما يسهـــــل للتنبؤ بالأرباح المستقبلية، فالأرقام التاريخية (الفعلية) تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل، كما تساعد قائمة الدخل على إمكانيـــة

[1] د/ وليد الحيالي ،" **نظرية المحاسبية** "،مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،ص371،تاريخ الاطلاع 2013/5/12، نقلا عن الموقع:
http://www.ao- academy.org/docs/Nadha ryat%20almuhasaba-2.pdf>

تقييم كفاءة الإدارة في استخـــدام الموارد الاقتصادية المتاحة ويرى البعض الأخر أن قائمة المركز المالي هـــــي الأهم، لأنها تعكس حقيقة مركز المنشأة المالي،كما أنها تمثل الموارد المتـــــاحة لســــــداد الالتـــــزامات تجاه الدائنين، وهناك من يرى أن قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر أهمية حيث يستطيع مستخدمو البيانات المالية تقييم مدى قدرة المنشأة علي إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة متطلبات التوسع والاستثمار.[1]

ب:الإفصاح ضمن تقارير محافظ الحسابات و مجلس الإدارة:

1/ تقرير مجلس الإدارة:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة الذي عادة ما يكون سنوي عبر مختلف التشريعات الإفصاحات التالية:

* مدى فاعلية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
* أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية.
* رتب الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عنهم.
* بيان بعدد الأوراق المصـــــــــدرة من قبل الشركة والمملوكـــــة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أشخاص الإدارة العليا (التنفيذية) وأقاربهم.
* عرض للمزايا والمكافآت وكذا الأجور والأتعاب والرواتب وبـــدل السفر وغيرها التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا (التنفيذية).
* التصريح عن العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة مع رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.
* التأكيد على التزام الشركة بالأنظمة والقوانين والتعليمات النافذة سواء أكانت محلية أو دولية.
* الخطط المستقبلية والتوسعات داخل الشركة.
* الأرباح والخسائر التي حققتها المنظمة خلال السنة المالية وأسباب الخسائر في حالة تحقيقها.
* الأحداث الجوهرية التي تعرضت لها المنظمة خلال السنة.
* الفرص الاستثمارية المتحققة والعقبات التي واجهت المنظمة في تحقيقها.
* تحليل وافي عن منتجات الشركة وطبيعة أعمالها أو الخدمات التي تقدمها.[2]

[1] رسالة ماجستير،رولا كاسر لايقة ،"**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**"،كلية الاقتصاد،قسم المحاسبة،جامعة تشرين،سوريا،2007م ،ص58

[2] د/ الشيرازي مهدي عباس ،" **نظرية المحاسبة** "، مطبعة ذات السلاسل، الكويت،1991م، ص382

2/ تقارير مراقب الحسابات الخارجي:

ويفصح التقرير على ما يلي:

* الميزانية العامة للشركة كما هي عليه في نهاية السنة المالية.
* رأي واضح وصريح في المركز المالي للشركة وإبراز نتيجة نشاط المنظمة أو الشـــركة في نهاية السنة.
* تقديم كشوفات وتحليل كافة المصاريف المنفقة من قبل الشركة خلال السنة المالية.
* مدى التـــزام الشركة بأنظمة مسك السجلات والأنظمة المحاسبية والمالية المتبعة و الاستمرار عليها من سنة إلى أخرى.
* أبراز المعلومات الجوهرية والتي أذا كان حذفها أو عدم صحتها يؤثر في القرارات الاقتصادية لمستخدمي البيانات المالية.[1]

ثانيا:الشفافية في القوائم المالية:

تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمـــــور في العصـــــر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحـــــر في العصـــــــر الحديث، باعتبارنا في عصر المعلومات، حيث يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفيـــــــر المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين، وأصحاب الحصـــص،و المتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عـــدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة.[2]

وان الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للكيان (الميزانية) وأدائـــــه (قائمة الدخل) والتغيرات في التدفقات (قائمة التدفق النقدي)، ويتم ضمان الشفافية القوائم المالية مـــن خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير عرض واضح للمعلومات الضرورية لاتخـــاذ القرارات الاقتصادية.[3]

---

[1] د/ الشيرازي مهدي عباس ، مرجع سبق ذكره،ص383.

[2] الملتقي الوطني حول،"**حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**"،يومي 7/6 ماي2012، مداخلة د/ جميل أحمد وأستاذ سفير أحمد،بعنوان،"**تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوي الشفافية والإفصاح**"،ص11

[3] د/طارق عبد العال حماد،"**حوكمة الشركات شركات (المفاهيم،المبادئ،التجارب)**"،تطبيقات الحوكمة في المصارف،الدار الجامعة، جامعة عين شمس،2005م،ص734.

الفرع الثاني:البنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:

وسنذكر أهم البنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بالتفصيل فيما يلي:

أولا: معلومات عامة:

- اسم الشركة والشكل القانوني.
- خلفية مختصرة عن تاريخ الشركة.
- عرض مختصر لأهداف الشركة وتوقعاتها المستقبلية.
- وصف للممتلكات الرئيسية يشمل (المواقع، الوظائف، الحجم).
- الوصف للمنتجات / الخدمات الرئيسية الجديد منها.
- عرض معلومات عن أنشطة البحوث / التطوير يشمل وصف مختصر لأهم أعمال التطوير الجديدة.
- عرض معلومات عن العمالة:(أعدادهم، أنواعهم، العقود المبرمة معهم، المنافع والمزايا التي يحصلون عليها).
- عرض المعلومات عن مدى الاعتماد على الحقوق امتياز /رخص حكومية/ منح حكومية / أخرى والتي تمثل أهمية أساسية في أعمال الشركة.
- عرض بيانات وصفية عن النفقات الرأسمالية ومقاديرها في العام الماضي وكذالك النفقات المخططة.[1]

ثانيا :معلومات عن هيكل التمويل للشركة:

- معلومات عامة عن تمويل رأس المال
- الاحتياطيات.
- الأرباح المحتجزة.
- معلومات عن التغيرات الهامة في حقوق الملكية في السنوات الأخيرة.
- معلومات عن القروض والمديونية.

[1] د/ طارق عبد العال حماد،"**عرض القوائم المالية**"، الدار الجامعية- جامعة عين الشمس،2002م/2003م،ص150/151.

ثالثا :معلومات مالية:

- ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية:(تطور حقوق الملكـــــية في آخر خمس سنوات، تطور حجم الأصول في آخر خمس سنوات....
- معلومة الميزانية:(معلومات عن الأصول، معلومات عن الخصوم وحقوق الملكية، معلومات عن قائمة الدخل....).

رابعا **:معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة**:

- تحديد نوعية الأطراف ذوي العلاقة:(شركات مشتركة -أفراد العائلية المقربين - الأطراف الأخرى التي لها سيطرة مشتركة على المنشأة).
- الإفصاح عن معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة:(شراء وبيع السلع، شراء وبيع الممتلكات أو أصول أخرى، تقديم أو الحصول على الخدمات، تحويل البحوث والتطوير، عقود الإدارة....
- الإفصاح عن طريق تسعير ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة:(طريقة السعر المماثل غير المقيد ، طريقة سعر إعادة البيع، طريقة التكلفة زائد هامش).
- الإفصاح عن حوافز ومنافع أفراد الإدارة الأساسيين:(الحوافز والمنافع قصيرة الأجل للعاملين، منافع العاملين فيما بعد التقاعد، المنافع طويلة الأجل الأخرى، منافع التقاعد، المنافع والمزايا في حقوق الملكية).[1]

خامسا :التطورات الحديثة والمتوقعة:

- معلومات عامة عن اتجاه أعمال المنشأة منذ آخر تاريخ للقوائم المالية.
- أية معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للمنشأة.
- عرض العوامل الرئيسية التي سوف تؤثر على نتائج العام القدم مع تأكد خاص على التوقعات المالية والتجارية للمنشأة
- التنبؤ بالربح.

[1] د/ طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره،ص153/152.

سادسا :إيضاحات أخرى :

- مزيد من المعلومات والتفاصيل الإضافية في الحالات التي لا تقدم فيه القوائم الماليـــة المعلوماتية بطريقة ملائمة لموقف المنشأة المالي وأداءها.
- معلومات عن كل الدعاوي والقضايا المنظورة أمام القضاء والتي يكون أو يحتمـــــل أن تكون تأثير هام على المالي للمنشأة.
- عرض لشكل وتأثير الظروف التي يتوقع أن تؤدي إلى تغير في رأس المال الشركة أو إعادة التنظيم[1].

المطلب الثالث:حوكمة الشركات وقدراتها علي تحقيق الشفافية:

تهدف الحوكمة إلي توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات لزيادة قدرة السوق علي ضبط حركـــــــة التعـــامل،وتتوقف قدرة الأسواق المالية في ذلك علي قدرة الحوكمة في تحقيق الشفافيـــــة في تقارير الأعمال المنشورة، وللتعرف علي كيفية تحقيق الشفافية التي تعد أحد ركائز ومبادئ حوكمة الشركات ولذلك لابد من إتباع الآليات التالية:

1/ الاهتمام بالمعلومات غير المالية.

2/ التحول من الإفصاح الاختياري إلي الإفصاح الإلزامي.

3/ الإفصاح الالكتروني.[2]

أولا:الاهتمام بالمعلومات غير المالية:

تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمـــــية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، إحصائيات التشغيل ... أو وصفية مثل:مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية... وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار، تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة وتعتبر

[1] د/ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره،ص154/155.

[2] أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، دراسة بعنوان :**"قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقـــارير المـــالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي"**، جامعة الملك فيصل، الرياض، ص 13.

المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفء، وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

ثانيا:التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة و حتى نصل إلى سوق كفء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد و أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي[1].

ثالثا: تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار أن الإفصاح الالكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

توفير معلومات في الوقت المناسب.
تحقيق التغذية العكسية.
تحقيق إمكانية التحديث الفوري.
تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.[2]

[1] بحث مقدم من طرف الأستاذين :بن عيشي عمار وعمري سامي،بعنوان،"**تطبيق قواعد الحوكمة وأثره علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**"،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خضير ،بسكرة(الجزائر)،بدون سنة نشر،ص8

[2] بن عيشي عمار وعمري سامي،مرجع سبق ذكره،نفس الصفحة.

المطلب الرابع:دور الحوكمة في الإفصاح والشفافية:

حظي موضوع حوكمة الشركات باهتمام بالغ من قبل الباحثين بما فيها من ضوابط ومعايير التي يتم من خلالها مراقبة الشركات، إذ كان لغيابها آثره الواضـــح في بعض الشركات والمؤسسات الأمريكية الكبيرة وقادها غياب قواعد الحوكمة فيها إلي الإفلاس وحدوث أزمات مالية كبيرة، ومثال لذلك إفلاس **شركة انرون** وتعرضت **شركة وورلدكوم** لازمة مالية كبيرة، وخسر مساهمي تلك الشركتين كل أو معظم استثماراتهـــم وفقد آلاف العاملين وظائفهم ومعاشهم، كما منيت البنـــوك والمؤسسات المالية المتعاملة مع تلك الشـــركات بخسائر مالية كبيرة، وكان سبب ذلك تأثر ثقة المستثمرين في أسواق المال وهبوط حاد في أسعار الأسهـــم بالبورصات الأمريكية وبكافة بورصات العالم.

وعلي الرغم من الجدل الذي أثير حول الأسباب الحقيقية لانهيار هذه الشركات إلا انـــه لا يختلف احد على أن افتقاد القوائم المالية لهذه الشركات إلي **الإفصاح والشفافية** كان احد الأسباب الرئيسية التي أدت إلي تضليل العديد من الأطراف المتعاملة في هذه الشركات سواء كان من داخلها أو المتعاملين معهـــــا مـــن الخارج، ويجب أن لا يغيب عن بالنا آن هذه الضبابية في المعلومات تؤدي إلي الانهيارات في المؤسسات، وقد تقود بعض المستثمرين إلي التضليل فتذهب استثماراتهم هباءاً

وكما سبق القول فإن تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تشتمل على الشفافية والإفصاح تؤدي إلي

* حماية حقوق المساهمين.
* المساواة بين المساهمين.
* تحافظ علي دور أصحاب المصالح.
* تؤكد وتحدد دور مجالس الإدارات.

كما إن تطبيق مبادئ الحوكمة وما تحتويها من إفصاح وشفافية تؤدي إلي إظهار الشفافية في المعـــلومات المفصح عنها و الأسعار الحقيقية للأسهم والسندات في أسواق المال مما يتيح الفرصة للمستثمرين في اقتناء هذه الأوراق بعد التأكد من أسعارها.

ومن المؤكد آن تطبيق مبادئ الحوكمة أو عدم تطبيقها هي مســؤولية مشتركة بين الإدارة العليا من والإدارة المالية التي تقوم بإعداد القوائم المالية، وكذلك مسؤولية المراجعة الداخليـــة التي من أهم واجباها التأكد مـــن سلامة النظام المحاسبي للشركة وأنها تطبق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحلية بالإضافة إلي التأكد من سلامة نظـــم الضبط الداخلي وتمتد المسؤولية لتشمل لجنة المراجعة في التأكد من صحة القوائم المالية والمعاييـــــــر المستخدمة في إعدادها، ومن خارج الشركة فان مسؤولية المراجع الخارجي معروفة ومحددة ومؤكدة.

وعلى الرغم من وقوع هذه الأخطاء الجسيمة في الشركتين المذكورتين سابقاً وغيرها من الشـــــــــركات والمؤسسات العملاقة فإن الأجهزة الرقابية لم يكن لها دور فعال بالقدر اللازم، إذ أنها لم تتحرك إلا بعد وقوع الكارثة، وأدى ذلك إلي أن تسرع الدولة في إجراء ومـــراجعة وتقييم مواقفها نحو تطبيق حوكمة الشركات ومعالجة آي قصور فيها.

لذلك تبرز **علاقة الإفصاح والشفافية بحوكمة الشركات** باعتباره من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها، من خلال القوائم والتقارير المالية حيث تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق الأرباح عالية، الأمر الذي يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى توسع الشركات ونموها، كما أن القوائم المالية التي تقدم للأعضاء مجلس الإدارة المعلومات كافية تساعد للاتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تتوقف نجاعة القرارات على جودة المعلومات الموجودة في تلك القوائم المالية، حيث يمكن اعتبار الإفصاح والشفافية أساس أي نظام لحوكمة الشركات.

خلاصة الفصل:

بعد استعراض دور حوكمة وقدراتها على تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية نستخلص مايلي:

1/ يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الوسائل لإظهار المعلومات التي تؤثر في موقف متخـــــذي القـــــرارات الاستثمارية حيث يعد أداة الاتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي ومـــن أهدافه الأساسية الإفصاح عن المعلومات التي تتصف بالموضوعية والملائمـــة والتأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

2/ إن تطبيق آليات حوكمة الشركات يعمل على إرساء و تكريس مبدأ الشفافية و الإفصـــــــاح، وان عدم كفاية الإفصاح يعد مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتـــزام بقواعـــد حوكمة الشركات.

3/ كما يلعب الإفصاح المحاسبي و الشفافية أهمية كبيرة في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، فكلمـــا كان هنا تحقق للإفصاح الأمثل، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها، كان هناك أثر ايجابي مباشر على الأسواق المالية و بالتالي على أداء الشركات.

4/ يجب على ممارس مهنة المحاسبة و المراجعة عند تنفيذه لمهنته الفنية أن يعمل طبقا للوائح والمعايـــــــــير المهنية وأن يتصرف بوعي ويجب أن يكون دائم الصدق والمقدرة على تبرير تصرفه تبريرا موضوعيا.

تمهـــــــــيد:

بعد التطرق لأهم المفاهيم النظرية لحوكمة الشركات ومدى مساهمتها في تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات، يأتي هذا الفصل لتناول الدراسة الميدانية لموضوع البحث وتحديد مدى تحقيق حوكمة الشركات في الجزائر بصفة عامـــة والمؤسسة الجزائرية بصفة خاصة ، وما مدي التوافـــق بين ما تـــم تقديمـــه في الفصول النظرية والممارسة على أرض الواقع ولتحقيق ذلك سوف تتناول في هذا الفصل النقـــاط الرئيسية التالية:

– تقديم شركة نفطال وحدة سعيدة

– تشخيص معلومات الواجب الإفصاح عنها في تقارير المالية والقوائم المالية ومدي شفافيتها

حاولنا أن ننتهج في دراستنا الميدانية أسلوبا يعتمد على إسقاط المفاهيم النظرية على شركة الوطنية –نفطال– بهدف الحصول على معلومات أكثر مصداقية ، وموضوعية، ودرجة شفافية عالية، وفيما يلى نستخـــدم المعطيات المرتبطة بالمكان والعنصر البشرى للدراسة التطبيقية.

1/ مكان الدراسة:ليـــس من السهل على الباحث أن يجد الأبواب مفتوحة أمامـــه عنـــد ولوجـــه إلي المؤسسات، فلا يخفى على أحد ما تتميز به علاقة هذه الأخيرة مع الجامعة من حيث الانغـــلاق وعـــدم التعاون،وبهذا فقد وقع اختيارنا على شركة نفطال وحدة –سعيدة–على أساس:

– انتماءيها إلى قطاع حيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني وتحتل مكان مهمة.

– تحتوي على عدد من عمال يسمح بالقيام بالمقابلة وجمع البيانات الكافية،ولها مجلس الإدارة ومجموعة من المساهمين، بإضافة إلي نشاط الشركة ونوعها يسمح بإسقاط الجانب النظري على الواقع.

2/ العنصر البشري: وجهنا اهتمامنا إلي كل عمال الشركة خاصة إلي الإطارات العليا والمسيرين بحكم مراكز مسؤوليتهما.

3/ أدوات الدراسة: من بين الأدوات والوسائل التي استعملناها في دراستنا الميدانية، فقد لجأنا إلي طريقـــة المقابلة مع إطارات الشركة محل الدراسة .

المبحث الأول:تقديم الشركة نفطال:

المطلب الأول:نظرة عامة حول شركة سوناطراك الأم :

هي الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات المعروفة باسم" **سوناطراك**" أنشئت تحت المرسوم رقم 63 - 491 في 31 ديسمبر 1963، الذي كلفها بمهام محددة تتلخص في نقل و تسويق المحروقات، ثم جاء مرسوم 66 -296 المؤرخ في 22 سبتمبر 1966، ليوسع مهام الشركة إلى عدة ميادين منها: البحث عن المحروقات و إنتاجها و تحويلها و تسويقها، و رغم كل هذا التعديل بقيت الشركة باسمها القديم، و عملت بكل جهدها على تطوير فروع المحروقات فتفرعت عنها 17 شركة جديدة منها: **ENTP** الشركة الوطنية للبلاستيك، و**EGZIZ** الشركة الوطنية لتسير منطقة سكيكدة الصناعية **NAFTAL** ، **ASMIDAL** ... أدى هدا التقسيم إلى تقليص عدد الموظفين إلى 3000 عامل، ليرتفع من جـــــديد في 1963 إلى 36000 موظف، و التنظيم الجديد **لسونا طراك** كان بين سنة 1984و 1986 اعتمـــادا على توجيهات المخطط الرباعي، و في 21 جانفي 1998 و بعد موافقة المجلس الوطني للطاقة يرسم أن سونا طـــــراك هي تسمية للشركة الوطنية للبحث و إنتاجها و نقلها و تحويلها و تسويقها، و التي يوجد مقرها بمدينـــــة الجزائر أن الشركة الوطنية **سونا طراك** أصبحت تتوفر على رأسمال مبلغه مائتان وخمسة وأربعون مليار دينـــار(245 مليار دينار) موزع على مائتين وخمسة وأربعين ألف سهم، قيمة كل واحد مليون دينار تكتبها الدولة دون سواها، وأن رأس مالها غير قابل للتصرف فيه أو الحجز أو التنازل عنه، كما حدد هذا المرسوم الأهداف التي ترمي شركة **سونا طراك** إلى تحقيقها سواء في الجزائر أو في الخارج والتي تتمثل في:

- التنقيب على المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- تطوير شبكات نقل المحروقات وتخزينها وشحنها، واستغلال هذه الشبكات وتسييرها.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجته وتقويم المحروقات الغازية.
- تحويل المحروقات وتكريرها.
- تسويق المحروقات (الغازية والسائلة).
- إنماء مخلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع شركات جزائرية أو أجنبية واكتساب وحيازة كل حقيبة أسهم والاشتراك في رأس المال وفي كل القيم المنقولة الأخرى في شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.
- تمويل البلاد بالمحروقات على الأمدين المتوسط والبعيد.

– دراسة كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن أن تترتب عنه فائدة **لسونا طراك**، وبصفة عامة كل عملية مهما تكن طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة وذلك باستغلال كل الوسائل المتاحة، و هي اليوم تحتل المرتبة 11 في العالم و هي أول شركة الحوض المتوسط و تحتل المرتبة 4 عالميا في تصدير الغاز الطبيعي.

المطلب الثاني : التعريف بشركة نفطال:

أولا:نشأة الشركة:

نفطال شركة ذات طابع تجاري، تأسست بمقتضى مرسوم رقم 101/80 المؤرخ في 09 أبريل 1980، و دخلت حيز التنفيذ في جانفي 1981 كانت حين ذاك مكلفة بتصفية و توزيـــــع المواد البترولية و في سنة1987ابعد هذا النشاط عن شركة و تم الفصل بين فرع التكرير و فرع التوزيع، فأصبح دور هذه الأخيرة توزيع و تسويق المواد البترولية المتمثلة في العجلات الزيوت الوقود الأرضي منتجات خاصة و الزفت ، على مستوى التراب الوطني، حدد رأسمالها ب 15.68 مليار دج و بلغ عائد الشركة لسنة 2007 ب 174 مليار دج مع أرباح قدرت ب 22.5 مليار دج.

نفطال كلمة متكونة من مقطعين هما نفط الجزائر

نفط: NAFT: و هي كلمة مشهورة تعني البترول

ال : AL: و هي أول حرف من اسم البلاد الجزائر .

نفطال شركة عمومية جزائرية تابعة لمجموعة سوناطراك بنسبة 100في المائة و هي تمثل 30 سنـــة خبرة في تسويق المنتجات البترولية و توزيعها في السوق الوطنية و هذا عبر شبكة متكونة من 2000 محـــطة خدمات ، 76 مركز تخزين و توزيع الزيوت ،22 مستودع طيـــران و 600 سيارة و آلات، 1204 شاحنة، 22 مستودع للزيوت و العجلات زيادة على ذلك تدخل في ميدان التعبئة وكدا صناعة الزفت.

أما فيما يخص نفطال سعيدة الواقعة فمهمتها الأساسية هي تزويد ولايات : البيض ، معسكر ،النعامة،بشـــار ،تندوف بالزيوت الوقود و العجلات إضافة إلى محطتين بأفول وكذلك الولايات المجاورة في حالة الضرورة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي العام للشركة:

ويشمل الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال مايلي :

أ﴾ الهيكل التنظيمي : يتكون من :

1/الإدارة التنفيذية: تشمل هذه الإدارة المديريات التالية:

- مديرية الموارد البشرية
- مديرية الإعلام والبرمجة
- مديرية الإستراتيجية والتخطيط والاقتصاد

2/ الإدارة المركزية وتشمل:

- المديرية المركزية للخدمات الاجتماعية(A.S.C)
- مديرية H.S.E.Q،ومديريةA.U.D.T
- مديرية البحث والتطوير.
- مديرية الإدارة العامة.
- مديرية الأمن الداخلي.
- مديرية الاتصال والعلاقات الاجتماعية

ب﴾ الهيكل العملي : ويتكون من الفروع التالية :

- فروع النشاطات الدولية.
- الفرع التجاري.
- فرع الوقود.
- فرع غاز البترول المميع GPL.

الشكل رقم 1.4 : يوضح الهيكل التنظيمي العام لشركة نفطال.

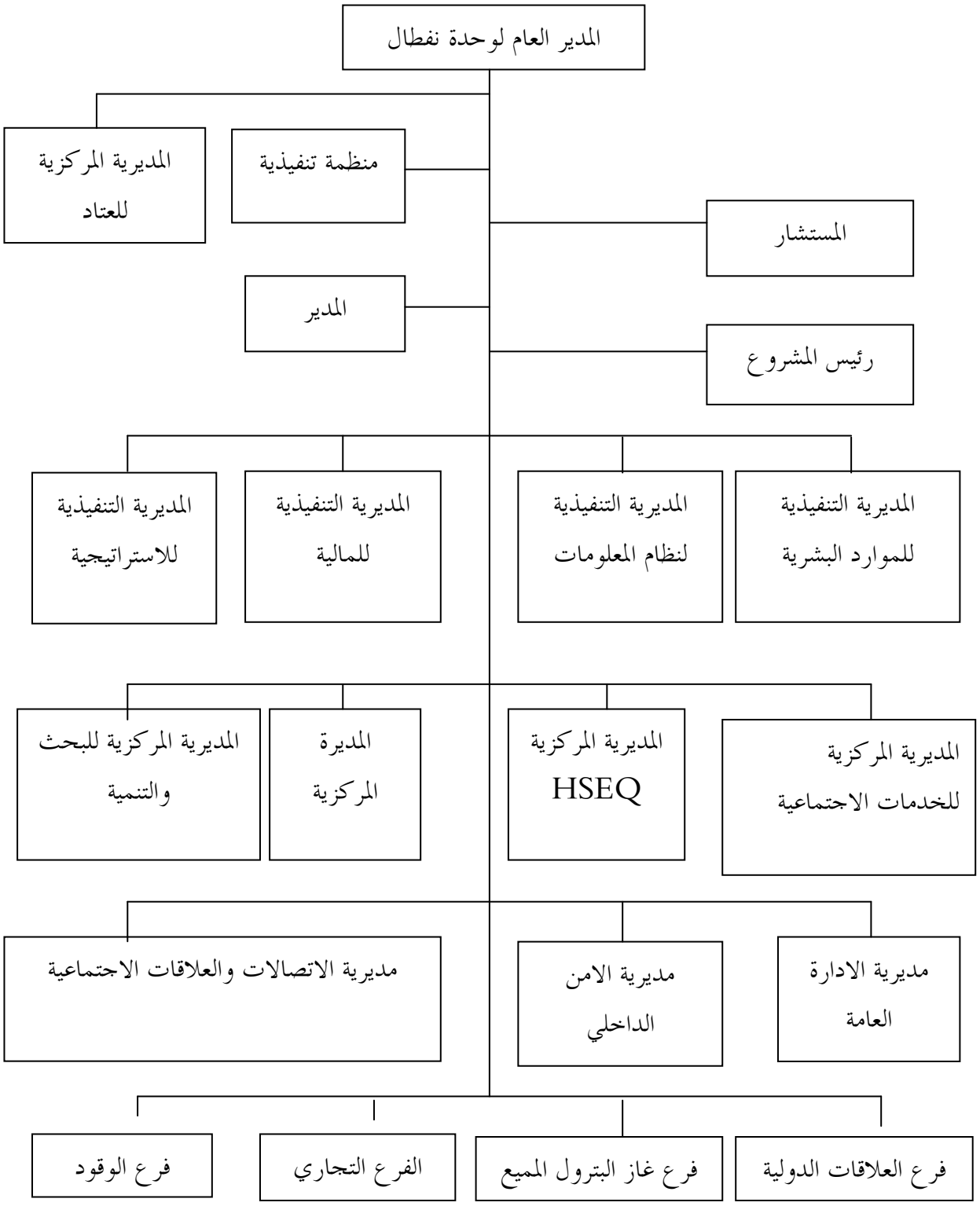

المصدر:من وثائق شركة نفطال

المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن شركة نفطال سعيدة:

أولا:التعريف بالشركة:

رأس مال الشركة:15.650.000000 مليار دج.

المساحة الإجمالية للشركة تقدر بـــ 100.000 كلم^2.

سعيدة: 6612 كلم^2.

البيض (الأبيض سيد الشيخ) : 66420 كلم^2.

النعامة (مشرية، عين الصفراء) : 27137 كلم^2.

و إجمالي عدد السكان يقدر بـــ : 609921 نسمة يتوزعون كالتالي :

سعيدة : 29375 نسمة.

البيض: 192540 نسمة.

النعامة: 140.000 نسمة.

موقعها الالكتروني:www.naftal.dz

نشاط الشركة: تسويق وتوزيع المواد البترولية.

ثانيا:الموقع الجغرافي للشركة:

شركة نفطال بسعيدة مركز مديريتها يقع في المنطقة الصناعية رقم 01، و يغطـــــي كل الاحتياجـــات الطاقويـــة للولايات : سعيدة، البيض و النعامة مهمتها تتمثل في التمويل و توزيع المواد البترولية، يحدها مـــن الشمـــــال الطريق الوطني رقم 06 (طريق الربا حية) و جنوبا السكة الحديدية الرابطة بين محمدية و بشار و غربا مؤسسة المواد الكاشطة و شرقا شركة المياه المعدنية، تتربع على مساحة تقدر بـــ 4 هكتارات منها :

- المساحة المغطاة لعملية الإنتاج CE : 3200 م^2.
- المساحة المغطاة للإدارة : 800 م^2.

المطلب الرابع:الهيكل التنظيمي للشركة نفطال بسعيدة:

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن الإطار الذي يبين الوحدات و الأقسام التي تتألف منها الشركة فهو عبارة عن البناء الذي يبين أو يصور ما تتكون منه الشركة من إدارات و أقسام و فروع و شعب و تكمن أهمية الهيكل التنظيمي في المنشأة في أنه يعتبر المرجع الحقيقي للعاملين فهو يوضح مهام كل وحدة من وحدات الشركة و يبين أيضا طرق الاتصال الرسمية بين هذه الوحدات، و بناءا على الهيكل التنظيمي يعرف كل عامل من العاملين واجباته و سلطاته و مسؤولياته و صلاحياته و لقد حددت مراحل إعداد الهيكل التنظيمي بما يلي:

- تحديد الأعمال و الأهداف الرئيسية و الفرعية تحت إشراف المنشاة إلى تحقيقها
- إنشاء أو إيجاد مجموعة من المرؤوسين تحت إشراف كل مدير
- تجميع الأعمال المتشابه بناءا على النتائج المرغوب بها
- تحديد صلاحيات و مهام كل مستوى من المستويات الإدارية

الشكل رقم (2):الهيكل التنظيمي لمقاطعة نفطال

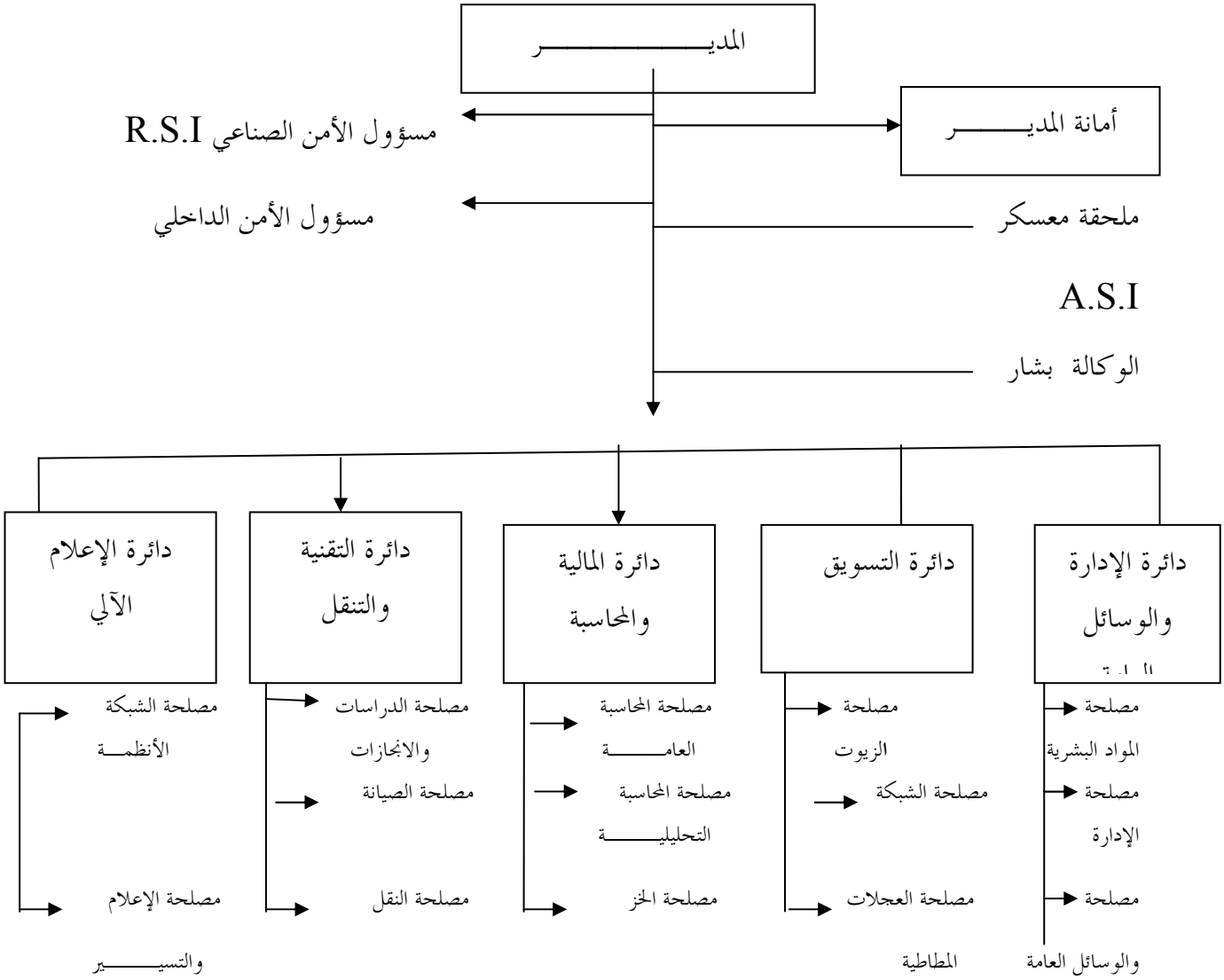

المصدر: من وثائق الشركة نفطال

أولا: التعريف بالمصالح والدوائر وأهم مهامها:

1- مهام المصالح:

أ.أمانة المدير:

* تنظيم استعمال الزمن للمدير وتسيير تجهيزات مكتبية.
* تتكفل بضمان الاتصالات الداخلية والخارجية.
* ضمان تسيير المراسلات الداخلية والخارجية.
* تسجيل فرز وترتيب المراسلات.

ب. مسؤول الأمن الداخلي:

* المحافظة على ممتلكات الشركة.
* المحافظة على أمن الشركة.

ت. مسؤول الأمن الصناعي:

المهمة الأساسية لهذه الخلية تتمثل في:

* متابعة حالة المنشآت التابعة للشركة من حيث مطابقتها لمواصفات الأمن والسلامة والنظافة.
* متابعة الحالة الصحية التي يعمل فيها موظفي الشركة.

2- الدائرة ومهامها:

أ.الدائرة الإدارة والوسائل العامة:

* ضمان تسيير الوسائل العامة للشركة.
* ضمان تسيير الموارد البشرية.
* السهر على التطبيق الصارم للقوانين الداخلية والخارجية.
* لعداد برنامج ترتيب الأشغال.

عدد عمال شركة نفطال:COM

	رجال	نساء
الإطارات السامية	3	0
الإطارات	95	19
متحكمون	165	16
تنفيذيون	215	40
مجموع العمال	478	39

الشكل رقم 12: توزيع العمال جنسيا

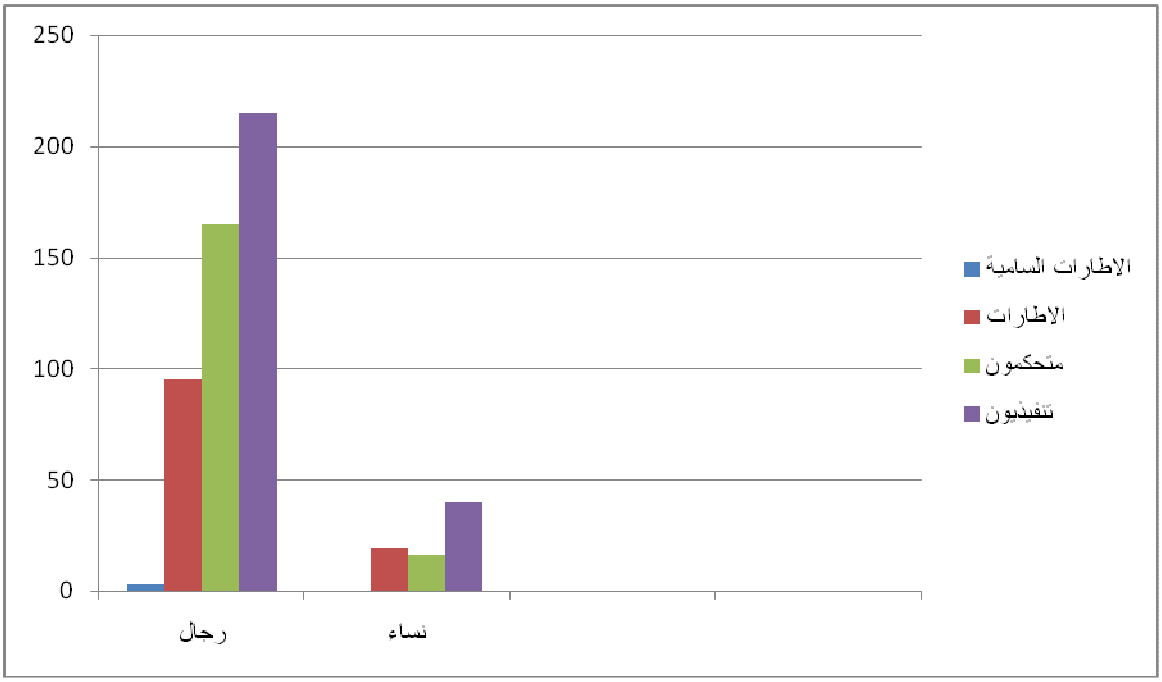

المصدر: من وثائق الشركة

ب:الدائرة التسويق: ومهمته هذه الأخيرة تتركز في:

* متابعة عملية بيع المواد البترولية على مستوى نقاط البيع التابعة للشركة.(التوزيع)
* ترويج منتوج الشركة.
* الاتصال بزبائن الشركة ومتابعة المستحقات لديهم.

ت:الدائرة التقنية:ومن ضمن مهامها مايلي:

* متابعة حالة الشركة وصيانته.

* متابعة أشغال توسعيه وإعادة تهيئة الهياكل التبعة للشركة.

ج: الدائرة المالية والمحاسبية:

* تقوم بتنسيق ومتابعة كل النشاطات الخاصة بالمحاسبة، الخزينة، الميزانية.

* السهر على تطبيق قواعد المحاسبية، وتطابق تعليمات المخطط الوطني للمحاسبة.

* تحضير المخطط المالي والميزانية.

د:الدائرة الإعلام الآلي:

* جمع، تحقيق وتحليل المعلومات التسيير المنطقة.

* القيام بدراسات إحصائية إيضاحية محللة للنتائج والانجازات.

* ضمان تركيب، استغلال وحفظ برامج المعطيات المختلفة.

المبحث الثاني:واقع حوكمة والإفصاح والشفافية في شركة نفطال بسعيدة:

المطلب الأول: واقع الحوكمة داخل شركة نفطال:

من خلال المقابلة التي أجيرينها داخل شركة نفطال مع مختلف إطارات، والمسيرين، ومديري دوائر فيما يخص حوكمة الشركات فكانت إجابتهم أنه ليس لهم أدني فكرة عن حوكمة الشركات ولا رسالة ولا رؤية التي تعبر عن مفهوم الحوكمة الشركات، وإنما توجد مجموعة من الإجراءات واضحة معالم ودقيقة وشفافة تضمن اتخاذ قرارات فعالة لمناهضة الفساد، وعدم التحيز في المعلومات، حيث ان هذه الإجراءات تتطلب الإفصاح والشفافية بدرجة عالية في كل عمليات التي تقوم بها من (البيع، الشراء، و التوزيع، وكذلك التسيير داخل الشركة، .....، ويوجد كذلك آليات قانونية وتنظيمية تتميز بالكفاءة والعدالة وتتمثل في:

1/ آليات القانونية:وهي التي تساعد على تقوية واستمرار الطاقات الإدارية مثل :تشجيع هيئة الموظفين من بين العاملين المؤهلين جيدا، وتعين وترقية الموظفين على أساس معايير مهنية قابلة للاختبار وهذا في إطار الإفصاح والشفافية، وأيضا تقديم تدريب مهني ، ومكافآت.....

2/ آليات التنظيمية:وهي عبارة عن إجراءات وقوانين تضبط داخل الشركة مثل منشور تسيير النزعات الفردية أي (بين العامل والشركة) والتي يجب أن تمر على مراحل عند تقديم الشكوى.

إن الإجراءات التي سبق الإشارة إليها والتي تتطلب الإفصاح والشفافية والذي يعتبر مبدأ من مبادئ الحوكمة وهذا ما يبين بصورة كافية على وجود حوكمة داخل الشركة والتي تضمن درجة مناسبة من الشفافية والإفصاح، ووجود هياكل الإدارية واضحة في الشركة يساعد مدقيقي الحسابات على تقييم أوضاع الشركة ومدي مصداقية الأرقام في الميزانية وجدول حسابات النتائج وشفافيتها ، وبالتالي تحقيق حوكمة.

المطلب الثاني: الأطراف التي تتعامل معهم شركة نفطال:

أولا:المساهمين والزبائن:

1- المساهمين:

لا يوجد علي مستوي وحدة مقاطعة نفطال بسعيدة مساهمين، وانما مساهمين على مقر شركة نفطال الجزائر

3- الزبائن:

تتعامل شركة نفطال سعيدة مع المؤسسات الموجودة على التراب الوطني الداخلي، و على مستوى الولاية تتعامل سعيدة مع أربع ولايات معسكر، البيض، مشرية، عين صفر:

- تتعامل مع جهاز الأمن (الشرطة، القطاع العسكري) .
- البلديات و الدوائر.
- المؤسسات التعليمية (المدارس).
- المؤسسات الوطنية (سون لغاز).

تتم عملية بيع المنتوج في السوق عبر مختلف مناطق البيع بسعيدة التالية :

الولاية	محطة مباشرة GD	محطات بيع البترين المسيرة ذاتياGL	مركز بيع معتمدPVA	محطة تبيع الغاز بوسائلها الخاصةRO	المجموع
سعيدة	5	1	14	2	22
البيض	5	0	8	2	15
نعامة	4	1	7	1	13
معسكر	9	8	13	0	30
بشار	5	2	16	0	23
تندوف	3	0	5	0	8
المجموع	31	12	63	5	111

وهذا ما تحصلنا عليه من خلال المقابلة "**أنظر الملحق رقم3**»

ثانيا:الموردون والعمال:

1- الموردون:

يوجد الموردون لشركة نفطال خارجين بالنسبة للعجلات التي يتم استرادها من الخارج :

ولدينا في هذا الخط خمسة تشكيلات والمتمثلة في العجلات الخاصة ب:

* سيارات سياحية.
* سيارات نفعية.
* شاحنات.
* رافعات.
* العجلات المطاطية.

- الزيوت.
- بتزيل بدون الرصاص.

أما يخص الموردون المحلين مثل شركة "نفتاك" شركة تكرير البترول التي تقوم بشراء بترول الخام وتستخرج مشتقاته (بتزيل عادي، بتزيل ممتاز، مازوت).

وهذا التصريح تحصلنا عليه من خلال التي أجرينها مع مدير مصلحة التجارة

2- العمال:

شركة نفطال بسعيدة واعية تماما بأهمية العنصر البشري وتنميته، حيث نجدها مهتمة كثير بعمالهـــــا في مختلف الوظائف والمستويات ، سواء في المجال التقني أو الإداري ، كما نجدها كذلك تهتم يالافصاح لهم عن كل المعلومات المرتبطة بالشركة، وتهتم بمسألة سلامة موظفيها خصوصا في مجال التقني بتوفير مساعدات طبية في حال حدوت حادث عمل تقوم بدفع مصاريف علاجه.....، كما تقوم بتحفيز موظفيها وفقا لسلم حوافز المر دودية للوظيف العمومي.

وظهر هذا من خلال المقابلة التي أجرينها مع عدد من العمال من المصالح مختلفة.

المطلب الثالث:آلية الإفصاح والشفافية داخل شركة نفطال:

من خلال المقابلة مع مدير المالية والمحاسبة ومدير دائرة الإدارة والوسائل العامة وعـــــدد من إطارات داخل الشركة عن أهمية الإفصاح الشفافية وكانت الإجابة كأتي:

يعتبر الإفصاح والشفافية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها شركة نفــطال بصفتها شركة وطنيــة تجارية ، فهو يحقق في حالة توفره جوا من الثقة بين المتعاملين حيث يوصل لمستخدمي المعلومات المحاسبيـــــة الحقائق الهامة والملائمة ، فالشركة الملزمة به تجاه محافظ حسابـــات المالية، المستثمرين، والعملاء، ...، وتظهر الشفافية في شركة نفطال من خلال (التوظيف، الصفقات، ...).

ومنه تظهر آليـــات الإفصـــــاح والشفافية في:

أولا: مكافحة الغش والتضليل:

يتمثل الإفصاح والشفافية الآلية الوحيدة التي تساعد في مكافحـــــة الغـــــش والتضليـــل في المعلومات المحاسبية، والقوائم المالية المقدمة لمراقيبي الحسابات، حيث يمثل السلاح المضاد للفساد، وبذلك يؤدي إلي نزاهة ومصداقية المعلومات المفصح عنها .

ولذا تجبر الشركة الإفصاح الشامل وكامل عم كل الأمور الجوهرية الهامة بالشركة لتفادي التضليل والضبابية في المعلومات.

ثانيا: الرقابة في المعلومات المحاسبية:

إن الإفصاح والشفافية يمكن من المراقبة فعالة ودورية في المعلومات المحاسبية، بحيث يوجد نظام رقابـــــة داخلي في الشركة والدي يتم بين دوائر داخل الشركة ويوجد نوعين من الرقابة الداخلية وهي:

1/ الرقابة الداخلية آلية:ونقصد به مراقبة التي تتم من طرف نظام الرقابة الداخلي موجود بالشركة.

2/ الرقابة الداخلية غير ألي: أي مراقبة من طرف مديري الدوائر مثلا:دائرة المالية، دائـــرة التسويق.....

ثالثا: ضمان القرار الأمثل للمستثمر:

يعد الإفصاح والشفافية من أهم متطلبات المستثمرين في الشركة مما يساعدهم علـــى اتخاذ القرارات الرشيدة، وبدوره يحقق للشركة أكبر استثمارات.

المطلب الرابع:المعلومات المفصح عنها من طرف الشركة نفطال:

من خلال المقابلة مع مدير المالية والمحاسبة ومدير دائرة الإدارة والوسائل العامة وعـــدد من إطارات والموظفين داخل الشركة عن المعلومات الممكن الإفصاح عنها من طرفهم وكانت الإجابة كأتي:

تلتزم شركة نفطال بالإفصاح عن كل معلومات التي تتعلق بها وذلك عن طريق إعلام الجمهور بجمـــــيع البيانات والمعلومات ذات الأهمية الجوهرية الخاصة بالشركة والتي يمكن أن تأثر بشكل كبير على سمعتها ويتم ذلك بعد المصادقة عليها من طرف مراقب الحسابات الخارجي في جريدة الرسمية إلي جانب ذلك تجبر الشركة بالإفصاح عن النسب المالية نذكر منها:نسب السيولة العامة، والسيولة جاهزة، رأسمال العامل، الاحتياطات، والأرباح المحتجزة .....، وهذه نسب وغيرها من المعلومات ذات الأهمية تفصح شركة نفطال عبر يوميـــات النشر الوطني ومن خلال الموقع الالكتروني لشركة نفطال، وعلما أن هذه النسب لا تحسب على مســـــتوي مقاطعة سعيدة ولكن تحسب من طرف مقر شركة نفطال الجزائر.

أما فيما يتعلق بالمعلومات المجبرة الإفصاح عنها وبشفافية عالية هي:

– تقرير سنوي يشمل مايلي:

* المركز المالية للشركة:الميزانية، جول حسابات نتائج، الملاحظات الملحقة بالمراكز المالية ويشترط في القوائم المالية المقدمة أن تكون مقارنة بالنسبة المالية سابقة."**أنظر ملحق رقم4**"

* تقرير محافظ الحسابات و نظرا لسرية هذه المعلومات والتي تعتبر بأنها معلومات داخلية لا يمكن إعطائها لطلبة، وإنما تفصح عنها للمتعاملين مع الشركة....

❖ **الإفصاح ضمن القوائم المالية التي تنشرها شركة نفطال:**

تقدم شركة نفطال مجموع إفصاحاتها من خلال قوائم و التقارير المالية مدعمة بإيضاحات كما يلي:

أولا: الإفصاح ضمن جدول حسابات النتائج لشركة نفطال:

يمثل جدول حسابات النتائج كشف الإيرادات والمصاريف المتحققة خلال الفترة المحاسبية

ويتم الإفصاح ضمن جدول حسابات النتائج على مايلي:

* بنود الإيرادات :وفقا للمخطط الوطني المحاسبي يمثل الإيراد قيمة السلع أو منتجات الخدمات المباعة إلى زبائن الشركة و الذي يؤدي إلى زيادة ما في أصول الشركة ، حيث يفصل بين الإيرادات المتعلقة بالنشاط الأساسي للشركة وغير الأساسي.

* تبويب البنود عن طريق المقارنة ما بينهما (الإيرادات و المصاريف) حيث تكون مقابلة نوع العائد بالمصروف المقابل.

* ويتم الوصول إلى تحديد نتائج أعمال الشركة وكذلك صافي الربح أو الخسارة مرورا بتحديد الهامش الإجمالي ثم القيمة المضافة فنتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال وأخيرا النتيجة الصافية للفترة المحاسبية، حيث يتم الإشارة لنتيجة الفترة قبل وبعد الضريبة.

وهذا من خلال المقابلة التي أجرينها مع مدير دائرة المالية والمحاسبية."**أنظر الملحق رقم 5**"

ثانيا:الإفصاح في الميزانية:

الميزانية هي" عبارة عن جدول لاستعراض القيم الخاصة بالممتلكات التي تملكها الشركة و التزاماتها في تاريخ معين"، ويتم الإفصاح ضمن الميزانية على العناصر التالية على البنود التالية ويتم تبوبها وفقا للترتيب التالي:

1-**عناصر الأصول:** وهي المنافع الاقتصادية المستقبلية التي حصلت عليها الشركة أو سيطرت عليها

كنتيجة لعمليات أو أحداث تمت في الماضي ويتم تبويب عناصر الأصول حسب درجة سيولتها، أي سرعة تحويلها إلى نقود و ذلك خلال النشاط العادي للشركة و تتمثل عناصر الأصول في:

* التثبيتات:

- التثبيتات المعنوية.
-التثبيتات العينية.

*حسابات المخزونات.

*المدينون

*الإهتلاكات و المئونات :تخضع عناصر الأصول إلى تناقص قد يكون مستمرا أو محددا حسب مدة استعمال الأصل، وقد يكون غير محدد و من جراء حوادث معينة و المقصود بها المئونات.

2–**عناصر الخصوم:** هي" مجموعة الأموال التي يساهم بها أصحاب الشركة بصفة دائمة و ترتب تبعا لدرجة استحقاقها المتزايدة أي بدلالة الزمن "، ويجب الإفصاح على البنود التالية:

–الأموال الخاصة وعناصرها

–الديون وتصنيفها بين الطويلة والقصيرة الأجل.

3–**نتيجة السنة**: إذ هى "تحدد نتيجة الدورة بالفرق بين عناصر خصوم وأصول الميزانية".

وهذا من خلال المقابلة التي أجرينها مع مدير دائرة المالية والمحاسبية."**أنظر الملحق رقم 6**"

ثالثا: الإفصاح في الملاحق و الإيضاحات:

يتم الإفصاح ضمن الملاحق و الإيضاحات على المعلومات التالية:

*** ضمن الملاحق:**

تلتزم الشركة بالمبادئ المحاسبية المنصوص عليها من طرف المخطط الوطني المحاسبي.

– تفصح شركة نفطال على السياسات المحاسبية بخصوص:

تقييم الاستثمارات: تقيم الاستثمارات حسب قيم الاستحواذ، بالنسبة للاهتلاكات يستخدم الاهتلاك الخطي حيث تكون نسب الاهتلاك كالآتي:

المصاريف الإعدادية ثلاثة سنوات

المباني 50سنة

منشآت مركبة 20سنة

معدات وأدوات عشر سنوات

معدات سيارة خمس سنوات

المخزون : مخزون السلع و المواد يقيم بسعر الشراء، أما بخصوص المخرجات و الخدمات

ب التكلفة الوحدوية المتوسطة بالأوزان.

كما يتم إدراج المئونات وذكر أسباب وضعها الأحداث التالية لتاريخ الميزانية يتم الإفصاح عن طبيعة تلك الأحداث بالتفصيل.

*** ضمن الإيضاحات:**

يتم الإفصاح ضمن إيضاحات شركة نفطال على المعومات التالية وفقا للترتيب التالي:

نبذة عن الشركة:

وتتمثل في المسار التاريخي الشركة التي دخلت حيز التنفيذ سنة1981م بصفتها شركة وطنية تجارية.

اسم الشركة :

شركة نفطال الجزائرية –سعيدة- رأس مال الشركة:15.650.000000 مليار دج.

مختصر لطبيعة نشاط الشركة: الشركة تجارية وطنية تقوم بتوزيع الغاز الطبيعي.

الالتزامات: تفصح شركة نفطال على الالتزامات اتجاه أهم الموردين التي تمثل مبالغ وصفقات كبر

الديون: تقدم شركة نفطال تقرير مفصل للجهات التي تم التعامل معها كل على حدة مع التفصيل لكل نوع.

وهذه المعلومات تحصلنا عليها من خلال المقابلة مع مدير دائر المالية والمحاسبة.

رابعا: الإفصاح في تقرير محافظ الحسابات:

من خلال المقابلة التي أجرينها مع مدير المالية تحصلنا على معلومات خاصة بالافصاح عن تقارير محافظ الحسابات وكانت كأتي:

محافظ الحسابات شخص مؤهل لفحص ومراجعة السجلات المحاسبية والمالية يتم تعينه لمدة **ثلاث** سنوات يتم اختياره من بين المهنيين المسجلين في المصف الوطني، وتنتهي مهامه بعد انعقاد الجمعية العامة تتمثل مهامه الدائمة في التحقيق في الدفاتر للشركة ومراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة.

ويظهر تقرير محافظ الحسابات لشركة نفطال المعلومات التالية:

أنه حصل على المعلومات والبيانات الإيضاحية الضرورية لعمله، وأن جدول حسابات النتائج والميزانية تتفق مع القيـــــــود والدفاتر والسجلات، وأن بيانات تقرير مجلس الإدارة الموجه للجمعية العامة موافقة مع

قـــــــيود الشـــركة وسجلاته، وفي الأخير وقبل توقعيه لتقريره يبدى رأيه حول عدالة القوائم المالية، وللإشارة يظهر هذا التقرير ضمن تقرير مجلس الإدارة وضمن التقرير سنوي المنشور في اليوميات ذات النشر السنوي.

خامسا:الإفصاح ضمن تقرير مجلس الإدارة:

من خلال المقابلة التي أجريناها مع مدير المالية و المحاسبة وبعض مديري الدوائر فيما يخص مجلس الإدارة ، بأنه لا يوجد مجلس الإدارة في شركة نفطال بمقاطعة سعيدة، و إنما يوجد في مقرها بجزائر ، ورغم ذلك تم الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة وهم:

- رئيس مدير العام.
- محافظ الحسابات.
- مدير المالية والمحاسبة.
- مدير التنمية.
- مدير التجارة والتسويق.
- أعضاء من خارج الشركة (أكثر من 4).
- ممثل عن وزارة الطاقة ومناجم.
- ممثل الشريك الاجتماعي (عضو النقابة).

و تم الحصول على معلومات خاصة بالإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة كانت كأتي:

يعتبر مجلس الإدارة من أهم مصادر الحصول على معلومات ذات الأهمية في اتخاذ القرارات الاستثمـــارية خاصة منها المتعلقة ببيع وشراء، وهو من الوثائق الواجب إصدارها من الشركات ولا تلتزم الشركة بنشـــره فحسب، بل يجب توفيره على مستوي مقر الشركة لمن يطلبه من المستثمرين أو غيرهم مـــــــن الأطـــراف المعنية، يحرر هذا التقرير باللغة الفرنسية فقط ويفصح تقرير الإدارة على المعلومات التالية:

*** معلومات العامة:**

تشمل معلومات العامة المفصح عنها: اسم الشركة (نفطال)، جنسيتها الجزائرية، نظرة تاريخية وتفصيلية لمسار شركة نفطال، الهيكل التنظيمي للشركة نفطال، المقر الجغرافي الذي تتواجد فيه حاليا (الجزائر–سعيدة–) وأهداف المستقبلية للشركة.

*** معلومات خاصة بإدارة الشركة:**

يوفر تقرير مجلس الإدارة معلومات موسعة بشهادة من متخصصين، حول أعضاء مجلس إدارة الشركة حيث يظهر أسماء أعضاء مجلس الإدارة، رئيس مجلس الإدارة، بيان الرتب والمكافأة ومختلف المصاريف كمصاريف السفر و غيرها التي يحصل رئيس و أعضاء مجلس الإدارة كذلك يفصح هذا التقرير من الوظائف، أجورهم والمكافأة التي تحصلوا عليها ومختلف المصاريف المتعلقة بالدورات التدريبية.

*** الإفصاح عن التنبؤات المالية والمستقبلية:**

يتمحور الإفصاح التنبؤي المدرج عبر مختلف تقارير مجلس الإدارة حول مشاريع توسعية وعقد صفقات، وتسطير أهداف، ويظهر تقرير مجلس الإدارة شركة نفطال من المعلومات ذات الأهمية من الإفصاح عن:

- الإفصاح عن البيانات المالية والنسبة المالية
- إيرادات الشركة والمصاريف
- تحليل مفصل حول المبيعات وتطورها
- التوزيعات ونسب الاحتياطات وبيان توزيعها والمخصصات
- مكافآت الموظفين لنهاية السنة

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية أن نتعرف على شركة جزائرية من حيث دراسة شركة نفطال في تحقيق حوكمة الشركات، فقد لجأنا إلى تحليل البيانات التي تحصلنا عليها عن طريق المقابلة والتي استخلصنا منها مايلي:

– إن مفهوم الحوكمة غير جديد على مجتمعنا لأنه نابع عن الحكم الراشد، حيث في الشركة توجد مجموعة من الإجراءات واضحة معالم ودقيقـــــــة وشفافة تضمن اتخاذ قرارات فعالة لمناهضة الفساد، وعدم التحيز في المعلومـــات، حيث إن هـــــذه الإجراءات تتطلب الإفصاح والشفافية بدرجة عالية

– وكذلك من خلال هذه دراسة تم الإفصاح على بعض المعلومات المهمة فيما يخص المالية والمحاسبة ولكن لم نتمكن نمن الحصول على معلومات أخرى نظرا لسريتها وتأثيرها على وضع الشركة في حال تسربها.

– توجد شفافية في القوائم المالية تجاه مدقيقي الحسابات

– الشركة تتبنى سياسة الشفافية في المعلومات خاصة المعلومة المالية مع الموظفين، الزبائن وكذلك توجد شفافية في مكافأة ، وأجور، والترقية .

ومن خلال هذه الدراسة الميدانية نستنتج أن شركة نفطال تتبني مبدأ من المبادئ الحوكمة الشركات حيث تعتبر آلية الوحيدة التي تساعد في مكافحـــــة الغـــــش والتضليـــل في المعلومات المحاسبية، والقوائم المالية المقدمة لمراقيبي الحسابات.

الخاتمة العامة:

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير، علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات المتخذة في سوق الأوراق المالية، حيث أن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم.

يمكن القول بأن هناك ارتباطا وثيقا بين تطبيق حوكمة الشركات و تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية، وبالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنتجة و الموزعة .كما يلعب الإفصاح المحاسبي و الشفافية أهمية كبيرة في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات .فكلما كان هنا تحقق للإفصاح الأمثل، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها، كان هناك أثر ايجابي مباشر على الأسواق المالية و بالتالي على أداء الشركات.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

وقدمت الدراسة النتائج التالية:

1/ اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، و لم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى دورها في تنشيط الأسواق المالية، كما توجد علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية وأداء هذه الأسواق بها من ناحية أخري.

2/ القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة.

3/ يعتبر الإفصاح والشفافية الركيزة الأساسية لاكتشاف الغش والتصرفات غير قانونية، وكشف التجاوزات الشركات في التلاعب لمصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة،بحيث يؤدي إتباع مبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلي أخد الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسؤ الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

4/ يعد الإفصاح والشفافية آلية لرقابة على نوعية المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، وبالتالي فهي أداة فعالة لترشيد قرار المستثمر، والحماية من كل الغش، وتلاعب أو التضليل في الأسواق المالية.

5/ المعلومة متوفر لدي المسيرين وكذا الأطراف الخارجين، باعتبار الشفافية من الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، وما ينقص هو ميثاق أو قانون خاص بها يحوي بنود تتناول موضوع الحوكمة فيها وتوضح فيه نقاط متعلقة بمسؤوليتها اتجاه أصحاب المصالح، بالإضافة إلي أنها يجب أن يكون عندها شفافية أكثر بحيث الملاحظ أن هناك مشكلة في التصريح بالنتائج السنوية الصافية وكذا الميزانية أي الوضعية المالية للشركة .

ثانيا:التوصيات:

و من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها توصلنا إلى بعض الاقتراحات التي من شانها المساهمة في إرساء مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائر و كذا تفعيل أطرافها إذ لا بد من:

1/ ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، و العمل على توفير الإطار المؤسسي و القانوني كبيئة مناسبة لذلك.

2/ ضرورة عقد دورات تدريبية، و ندوات متخصصة و كذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة و هذا فيما يخص حوكمة المؤسسات و تفعيل دور أطرافها، يحضرها كل من المهنيين و الأكاديميين

3/ اعتماد آليات حوكمة الشركات التي من شانها أن تعمل على زيادة شفافية والإفصاح.

4/ إلزام المؤسسات الاقتصادية بإعداد القوائم المالية وفقا للأسس وللقواعد التي تنص عليها المعيار المحاسبية الدولية.

5/ يجب توعية وإلزام معدي التقارير ومعدي المعلومات سواء للسوق أو للمستثمرين مباشرة، بعدم إخفاء المعلومة البيئية، أو التأخر في الإفصاح عنها لما يكون له من عواقب أكثر سوء

6/ قيام الشركات بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية، لان ذلك يعمل على زيادة ثقة المستثمرين فيها.

اولا:باللغة العربية:

***قائمة الكتب:**

* أمين السيد احمد لطفي ،"**علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية** "،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية-مصر-2009م.

* أمين السيد أحمد لطفي ،"**المراجعة وحوكمة الشركات** "،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندريـة-مصر-2010م.

*أحمد فتحي أبو كريم ،"**الشفافية والقيادة في الإدارة** "،الطبعة الأول،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009م.

*أحمد نور،"**المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح**"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع -الإسكندرية - 2004 .

*أخوار رشيده،علية خلف،"**المساءلة والفاعلية في الأردن التربوية**"،الطبعة الأول،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2006م.

* إبراهيم سيد أحمد ،" **حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال** "،الدار الجامعية،-الإسكندرية-مصر-،الطبعة الأولي ،2010م .

* الناصر،ناصر عبيد،"**ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية اقتصادية**"،الطبعة الأول،دمشق-سوريا-دار المدى للثقافة والنشر،2002م.

*اللوزي،موسى،" **التنمية الإدارية**"، **الطبعة الأول**،دار وائل للنشر،عمان-الأردن-،2002م.

*الشيرازي مهدي عباس ،" **نظرية المحاسبة** "، مطبعة ذات السلاسل، الكويت،1991م.

*محسن أحمد الخضيري ، "حوكمة الشركات" ، مجموعة النيل العربية ، القاهر، 2005م .

* عبد المطلب عبد الحميد،"**المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحدي والعشرين** "،الدار الجامعية ، الإسكندرية-مصر-2008م/2009م.

* عبد الرزاق محمد قاسم،" **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة** "،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2003م .

*عماد الصباغ :" **نظم المعلومات ، ماهيتها ومكوناتها** "، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2000م .

*عطا الله وارد خليل،محمد عبد الفتاح العشماوي،" **الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة** " مكتبة الحرية للنشر والتوزيع– الاسكندرية،2008م.

*عبد الله، خالد أمين، " **الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية**"، المحاسب القانوني العربي، العدد 92 ، تشرين أول 1995م.

* علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني ، "**الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**" ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأول: 1432هـ/2011م .

*عدنان بن حيدر بن درويش ،"**حوكمة الشركات ومجلس الإدارة** "، اتحاد المصارف العربية، بيروت –لبنان ،2007م.

*صلاح الدين عبد المنعم مبارك: "**اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 1999م.

*رضوان حلوة حنان، "**تطور الفكر المحاسبي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م.

* قاسم محسن إبراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحيا السقا ،" **نظم المعلومات المحاسبية**" ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، كلية الحدباء الجامعة ، الموصل ،العراق ،2003م.

*حنان، رضوان حلوة، «**النموذج محاسبي المعاصر**"، الطبعة أولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

*محمد مطر،"**التأهيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية في مجالات القياس والعروض والإقطاع** "،دار وائل للنشر ،عمان –الأردن-2004م.

*حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي"**حوكمة البنوك وأثرها في اداء المخاطر**"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن-عمان،طبعة الأولى 2011.

*محمد سمير الصبان – **دراسات في المحاسبة المالية، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي** – الدار الجامعية للطباعة و النشر بيروت – بدون سنة نشر .

* محمد مصطفي سليمان،"**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية –مصر- 2008م.

* محمد مصطفي سليمان،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري** "،الدار الجامعية،الطبعة الأول ،مصر ، 2006م.

* محمد عباس بدوى ،عبد الوهاب نصر على " **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**"الناشر المكتب الجامعي الحديث -الإسكندرية – 2008 .

*مصطفى رضا عبد الرحمن ، يحي احمد قللى،" **مبادئ المحاسبة المالية**"،مركز الإسكندرية للكتاب -مصر - 1996.

*ميرزا،عباس علي وجراهام.جيه.هولت،و ماغنوس ،"**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية**"، الأردن، أفريل 2006م.

*محمد فؤاد الدين ،" **الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه** " ،مركز النشر العلمي ،جده،1987م.[1]

*محسن أحمد الخضيري ،"**حوكمة الشركات** "، مجموعة النيل العربية ، القاهرة –مصر-، 2005م.

*طارق عبد العال حماد ،"**موسوعة معايير المحاسبة** " ،الجزء الثاني ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر-،2002م .

*طارق عبد العال حماد،"**حوكمة الشركات (المفاهيم،المبادئ،التجارب)**"،تطبيقات الحوكمة في المصارف،الدار الجامعة، جامعة عين شمس،2005م.

*طارق عبد العال حماد،"**عرض القوائم المالية**"، الدار الجامعية- جامعة عين الشمس،2002م/2003م.

*طارق عبد العال حماد :"**دليل المحاسب إلي تطبيق معايير المحاسبية الدولية**"،الدار الجامعية –مصر- 2005م

*فايز سليم حداد،" **المحاسبة المالية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع - الأردن - 2010 .

*زياد عبد الحليم الذيبة،نضال محمود الرمحي ،عمر عيد الجعيدي، **"نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق"**،دار المسير للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، الطبعة الأول:1432هـ/2011م.

*وصفي عبد الفاتح أبو المكارم" **المحاسبة المالية المتوسطة"**، الدار الجامعية الجديدة للنشر –الإسكندرية ،2000م.

***بحوث العلمية :**

* بهاء الذين سمير علام،بحث مقدم بعنوان:**"أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي الأداء المالي في الشركات المصرية "**،دراسة تطبيقية،كلية التجارة،القاهرة–مصر،2009م.

* كاوه محمد فرج قرداغي،**" أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري"**، دراسة تحليلية لأراء عينة من مواطني إقليم كوردستان وعلى مستوى محافظتي سليمانية و أربيل،**2011م،pdf**.

*محمد حسين يوسف ،بحث مقدم بعنوان :**" محددات الحوكمة ومعاييرها "** مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ،كلية التجارة ، القاهرة ، مصر ، 2007م.

*بحث مقدم إلي مؤتمر العلمي الثالث للفترة 2009/4/29/28،**" الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية"،عمان –الأردن** .

*محمد حسين يوسف ،بحث مقدم بعنوان ، محدادات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر،كلية التجارة ، القاهرة ، مصر ،2007م .

* عباس حميد التميمي ، بحث مقدم بعنوان **" آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة"** ، عمان –الأردن -2005م، تاريخ الاطلاع 2013/03/26.

على الموقعhttp://www.razaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc

*بحث مقدم إلي مؤتمر العلمي الثالث للفترة 29/28 أفريل 2009م ،عمان–الأردن،الدكتور سالم محمد عبود،جامعة بغداد ،**"الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية"**.

*بحث مقدم إلي المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ،عبد الله،الحسين بونعامه،**"الفساد وأثره في القطاع الخاص"**،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،2003م.

*بحث مقدم من طرف الأستاذين :بن عيشي عمار وعمري سامي،بعنوان،**"تطبيق قواعد الحوكمة وأثره علي الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"**،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خضير ،بسكرة(الجزائر)،بدون سنة نشر.

* نبيل عبد الرؤوف إبراهيم،بحث مقدم،" **آثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية"،يناير2012م.**

***رسائل وأطروحات:**

*رسالة ماجستير،ماجد إسماعيل أبو حمام،**"أثر تطبيق الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير "**،كلية التجارة ،تخصص محاسبة والتمويل ،غزة-فلسطين-،1430هـ/2009م .

*فدوي أمينة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر :" **دور المراجعة القانونية كآلية لتطبيق حوكمة الشركات والحد من عمليات الغش والتضليل في الأسواق المالية "**، دراسة ميدانية –جامعة باجي مختار –عنابه – 2009م/2010م .

* ظاهر شاهر يوسف ألقشي ، أطروحة مقدمة استكمالا متطلبات الحصول علي شهادة الدكتورة بعنوان : **"مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتو كيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية" ،** جامعة عمان، الأردن ، العربية للدراسات العليا ، تخصص (محاسبة)، 2003م.

*عبد المنعم عطا العلول ،رسالة مقدمة استكمالا للحصول عل شهادة ماجستير بعنوان **"دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسالة في الشركات المساهمة العامة"** ،تخصص المحاسبية والتمويل ، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة –فلسطين ،2010م .

*حسين عبد الجليل أل غزوي ،رسالة مقدمة استكمالا للمتطلبات منح شهادة ماجستير بعنوان" **حوكمة الشركات وأثرها علي مستوي الإفصاح في المعلومات المحاسبية "**، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، تخصص محاسبة /تحليل مالي 2010م .

*هاني محمد خليل ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان :**"مدي تأثير تطبيق حوكمة الشركات علي فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين"** 2008م /2009م ،الجامعة الإسلامية غزة –فلسطين.

*رسالة ماجستير،عبير بيومي محمود محمد أمين ،بعنوان" **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات علي جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية** "،كلية التجارة،تخصص المحاسبة،جامعة قاهرة-مصر،غير منشورة،2011م.

*رسالة ماجستير مقدمة من طرف عثمان زياد عاشور،تحث عنوان ،"**مدي التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم1**"،تخصص المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية –غزة –فلسطين ،2008م.

*رسالة ماجستير،جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي ،"**القياس و الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الإسلامية في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية،دراسة تطبيقية**"،كلية التجارة جامعة عين شمس،2009.

*رسالة دكتوراه،حسين عبد الجليل أل غزوي،"**المعايير المحاسبية الدولية**"،الأكاديمية العربية في الدنمارك،2011م ،متاح علي الموقع:

*www.ao-academy.org/.../**international_accounting_standard_24042011**.pdf*

*رسالة ماستر،السعيد خلف ، بعنوان "**دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبـادئ حوكمة الشركات** "،كلية علوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،(الجزائر)،2011م/2012م.

*أطروحة دكتوراه ،فارس بن علوش بن بادي السبيعي،"**دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومة**"،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية-الرياض-،2010م/1432هـ، على الموقع: تاريخ الاطلاع 12/04/2013

www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/ScientificTheses/.../d_as_3_2010.pdf

*رسالة ماجستير،رولا كاسر لايقة ،"**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**"،كلية الاقتصاد،قسم المحاسبة،جامعة تشرين،سوريا،2007م .

*رسالة ماستر،بالعيد محمد الكامل،بعنوان "**دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**"،دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية ،كلية التجارية،تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،(الجزائر).

علي الموقع : www. Alaswaq.net

*رسالة ماجستير، محمد محسن عوض مقلد" **حو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري** "،جامعة طنطنا –مصر ،2008م

*رسالة ماستر،مبروك قدوري ،بعنوان،" **أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي جودة الإفصاح المحاسبي**"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارة،تخصص دراسات محاسبية وجبائية،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،(الجزائر)،2011م/2012م.

***المجلات والدوريات:**

* حساانين،أحمد سعيد قطب ،"**التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره علي الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة**"،دراسة ميدانية علي سوق الأسهم السعودي ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندارية –مصر–العدد رقم 1 مجلد 46، 2009م .

* جمعة،أحمد حلمي،والرفاعي،غالب عوض،"**العولمة تأثير معايير التدقيق في قرار اعتماد المدقق الخارجي علي عمل المدقق الداخلي** "، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة،جامعة المنصورة–مصر ،العدد2003،2م.

* سعادة، علي العبد خليل،" **مجلة المدقق الأردنية**"، العدد75 /76،مارس ،–الأردن–2008م ،ص20

* محمد مطر ،"**تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبية الدولية**"،مجلة الدراسات الجامعة الأردنية ،1990/10/28.

* مجدي أحمد الجعيرى "**الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبة الدولية** "،دراسة ميدانية علي الشركة سعودية للصناعات الأساسية (سايك) شركة مساهمة سعودية–مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2009م.

* محمد محمود عبد ربه محمد،"**إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية** "،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة،جامعة عين شمس ،عدد20،جزء20.

*محمد بن محمد أحمد الحربي،"**درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود**"،المجلة الدولية التربوية المختصة،المجلد1،العدد6،أوت2012م.

* لطيف زيود ود. حسان قيطيم : "**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية** – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) سنة 2007.

*توفيق عبد محسن،"**تأثير آليات الحوكمة علي الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية دراسة تطبيقية**"،مجلة الفكر محاسبيي ، كلية التجارة ،جامعة عين الشمس–سعودية–عدد10،جزء2009،20م.

* وليد الحيالي ،" **نظرية المحاسبية** "،مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،ص371 نقلا عن الموقع:

http://www.ao- academy.org/docs/Nadha ryat%20almuhasaba-2.pdf>

***المقال المنشور:**

*محمد أحمد إبراهيم خليل :دراسة نظرية تطبيقية بعنوان:"**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة معلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية** "، تاريخ الاطلاع 2013/03/23.

www.kku.sa/conferences/.../المبحث%20الثالث ...doc

*أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، دراسة نظرية وتطبيقية بعنوان :"**قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي**"، جامعة الملك فيصل، الرياض.

* وليد ناجي الحيالي ،" **أصول المحاسبة المالية**" ، الجزء الأول ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2007م.

*الأستاذ.د/بوعشة مبارك ،جامعة منتوري –قسنطينة ، بعنوان :" **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية**".

*اضاءات ، **مالية ومصرفية** –نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية –دولة الكويت ،أكتوبر 2010م ،العدد الثالث .

***التظاهرة العلمية:**

*الملتقي العلمي الدولي حول : **"الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "**20-21 أكتوبر2009م مداخلة ل د/ أحمد مخلوف ، بعنوان **" الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي "** جامعة فرحات عباس –سطيف-

*الملتقي الدولي حول **"الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات "**، 18-19نوفمبر2009م ،مداخلة الأستاذ أبو حفص رواني والأستاذ مهدي شرقي ، بعنوان :**"الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال"**،تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية، جامعة باجي مختار –عنابه-(الجزائر)

*الملتقي الوطني حول :**" حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري "6**/7 ماي 2012م ،مداخلة الدكتور بروش زين الدين ،والأستاذ دهيمي جابر، بعنوان :**"دور آليات الحوكمة في الحد الفساد المالي والإداري "**.جامعة فرحات عباس –سطيف- (الجزائر).

*المؤتمر العلمي الدولي السابع حول : **"تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية علي المنظمات الأعمال ، التحديات، الفرص، الأفاق "**،3-5 نوفمبر2009م ،جامعة الزرقاء الخاصية،الزرقاء ،الأردن ،مداخلة

*ملتقى وطني تحث عنوان،**" معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق"**،مداخلة الأستاذ أحمد طرطار، شوقي جباري،بعنران **"الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة"**، المركز الجامعي سوق أهراس -ماي2010 .

*ملتقى وطني تحث عنوان،**" معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة"**،ماي2010م،مداخلة الأستاذ نور الدين بهلول،غمان زوبير،**" اثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق"**جامعة سوق الأهراس،(الجزائر).

*** محمد نجيب حمد -دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ضل تطبيق معايير المحاسبة المصرية جامعة قناة السويس** – مصر ..أفريل2010.

*عمر شريف، بن زروق زكية، مداخلة بعنوان : **"علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة "**، الملتقى الدولي الأول حول : **"الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق "**،

جامعة العربي بن مهيدي ، كلية العـلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 08ديسمبر 2010 أم البواقي، الجزائر .

*الملتقي الدولي حول،"**دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**"،ليومي 8/7 ديسمبر 2010م مداخلة الأستاذ بلعادي عمار والأستاذ جاوحدو رضا،بعنوان "**مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية**"،جامعة أم البواقي،(الجزائر).

*ملتقى دولي تحت عنوان ،" **الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS** "،مداخلة أستاذة ،حكيمة بوسلمة،بعنوان" ***عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم*01**" ،جامعة البليدة،أكتوبر 2009م .

***ندوة حول**:مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية ،26/25 أفريل 2011م ،مداخلة الدكتورة هوام جمعة ،بعنوان " **حوكمة الشركات كنظام للرقابة علي شركات التأمين التكافلي** " ،كلية التجارة ، جامعة فرحات عباس –سطيف (الجزائر)

***المحاضرات:**

*محاضرات ،لأستاذة لشلاش عائشة،مقياس "**حوكمة ومجلس الإدارة**"،سنة ثانية ماستر ،تخصص حكامة المنظمات،2013م.

***الموقع الالكترونية:**

*منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "**مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**"، مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004م ص 19، تاريخ الاطلاع: 2013/4/28، نقلا عن الموقع :

www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

*متاح علي الوقع الكتروني:تاريخ الاطلاع : 18/04/2013.

www.infotechaccountants.com

*المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون(المعاد صياغته عام 1994)، متاح علي الموقع : تاريخ الاطلاع :19/04/2013

http://ibiks.com/index2.php?option=com_sobi2&sobi2Task=dd_download&fid=35&format=html&Itemid=97

منظمة الشفافية الدولية /ar.wikipedia.org/wiki

* متاح منظمة الشفافية الدولية،تاريخ الاطلاع:29/4/2013،عل الموقع،
http://www.Transparency.org

*نقلا عن موسوعة الحرة ويكيبديا: تاريخ الاطلاع:2013/03/26

على الموقع : **لجنة تريدوي**/http://ar.wikipedia.org/wiki

*نقلا عن موسوعة الحرة ويكيبديا: تاريخ الاطلاع :2013/3/03/26 علي الموقع:

لجنة كادبري/http://ar.wikipedia.org/wiki

*نقلا عن موسوعة الحرة ويكبيديا تاريخ الاطلاع: 2013/03/26

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/http://ar.wikipedia.org/wiki

*نقلا عن الموسوعة الحرة ويكبيدياCIAالمعتمد : تاريخ الاطلاع :2013/03/26

معهد المدققين الدخلينhttp://ar.wikipedia.org/wiki/

*نقلا عن: تاريخ الاطلاع 2013/03/26

علي الموقع: http://accountant-jo.blogspot.com/2011/07/securities-exchange-commission-sec.html

*نقلا عن موسوعة الحرة ويكبيديا:

علي الموقع : **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين**/http://ar.wikipedia.org/wiki

*نقلا عن موسوعة الحرة ويكبيديا APB سواء في شكل ملاحظات في القوائم المالية أو في تقارير المراجعة

علي الموقع : **مجلس المبادئ المحاسبية**/http://ar.wikipedia.org/wiki

نقلا عن موسوعة الحرة ويكبيديا :*

على الموقع : **مجلس معايير المحاسبية المالية** http://ar.wikipedia.org/wiki/

*مركز المشروعات الدولية الخاصة ،**"حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين "** ،غرفة التجارة الأمريكية – واشنطن ،2003

ثانيا:باللغة الإجنبية:

*Karine le Joly & Bertrand Moingeon:Gouvernementd entre prise, débats théoriques et pratique sous la direction, ellipses édition marketing S.A. Paris-France,2001,

*OECD : principles and Annotions on corporate Governance : arabic translation, center for International prvate Enterprise,2003,

**Organisation for* economic co-operation and development,using the OCED principles of corporate Gouvernance a boardroom perspective, paris, 2008.

*cherry." **defining moment for good gouvernance**,"**…**Financial Executive, vol.10.8, Nov. 2003.

*Bernard Raffournier: les nomes comptabes internationaux, etition Economica, paris, France, 1996.

*Financial Accounting standards Board, Statement of financial accounting concepepts No2, Qualitative characteristices of Accounting Information 2008,

*Eldon hendriksen « **Disclosure Insight into Requirement in U.S.A.an U.K** » the International journal of Accounting Vol 65, spring 1992 ,

*Surendra S.Singhvi « **characteristics and Implication of Inadequate Disclosure** : **Acase study of india** » ,the international of Accounting ,Vol3

*Florini, Ann,behind closed dors ,**Governmental Transbarency Gives Way to Secrecy**,Harvard International Review,2004,

*Michelman Paul, How Much Information Can you Really Share ?, Harvard management up date,2004.

http//www.@hbsp.havard.edu.

http://hir.Harvard.edu/articles/?id=1209

* Fung, Archon, Gaham, Maryand weil, David, The Political Economy of Transparency : what Makes disclosure Policies Sustainable ?2003.

Htty://ssrn.com/abstract=384922

*Vishwanath T,and Kaufmann,D ,Toward Transparency :New Approaches and their Application to Financial Markets,2002,.

*Transparency International (2010). Global Corruption Report, London, 2010, http://www.transparency.org.

*Meyer, Paul ;**The Truth About Transparency** ,**2003** ,

Htty://**www**.**centeronline**.**org**/**knowledge**/**articl**.**cfm ? ID=2495**

*Duffy, Bobby, who DoWeTrust, Mori, Research Methods Unit, 2003, http://www.mori.com/pubinfo/rd/trust.shtml.I

* Maxime baly-**les enjeux de la normalisation comptable international**-tema 2004-www.planetema.net-mai2011.

الهيكل التنظيمي لمقاطعة نفطال

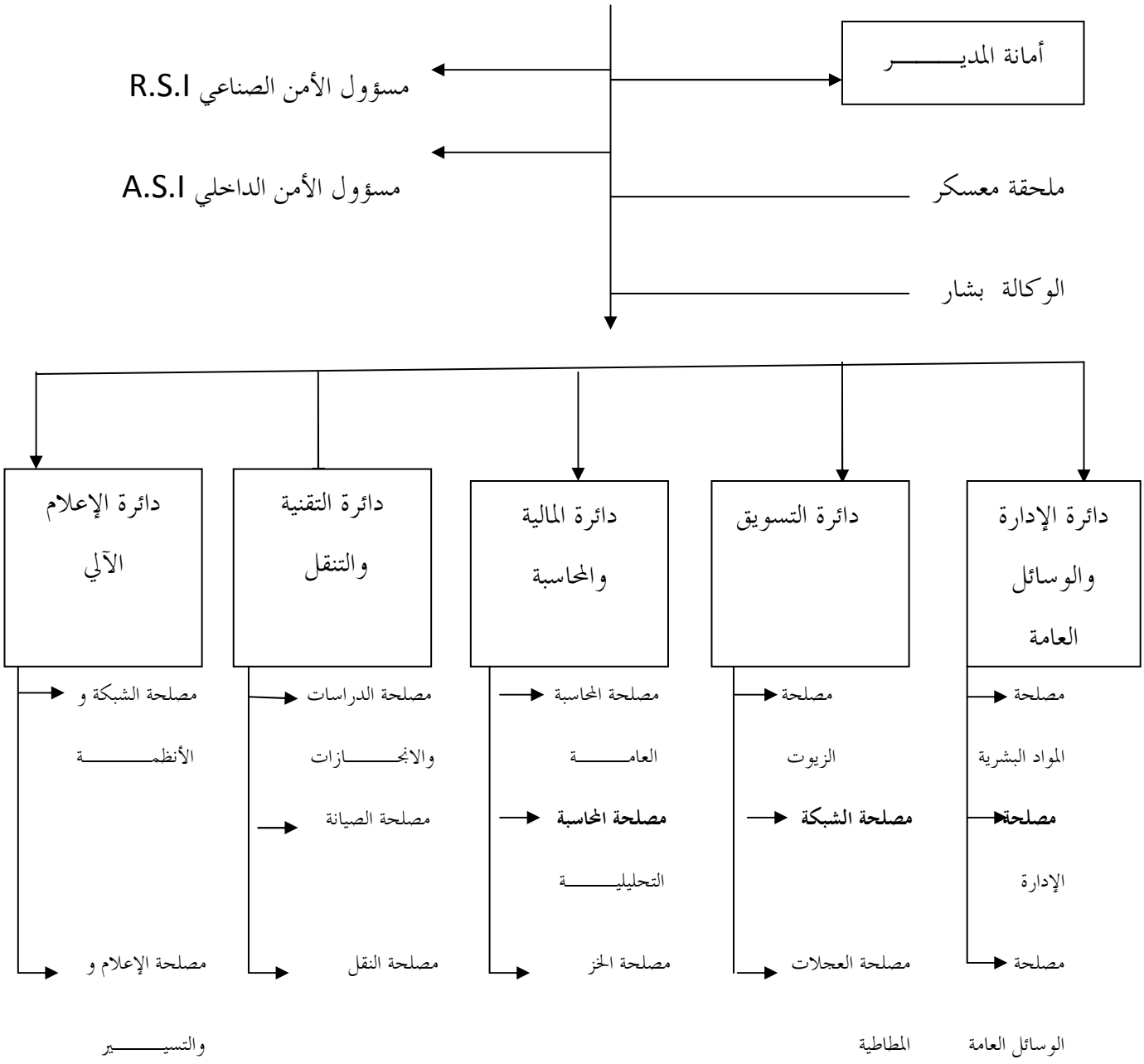

الملحق رقم 01

الهيكل التنظيمي العام لشركة نفط

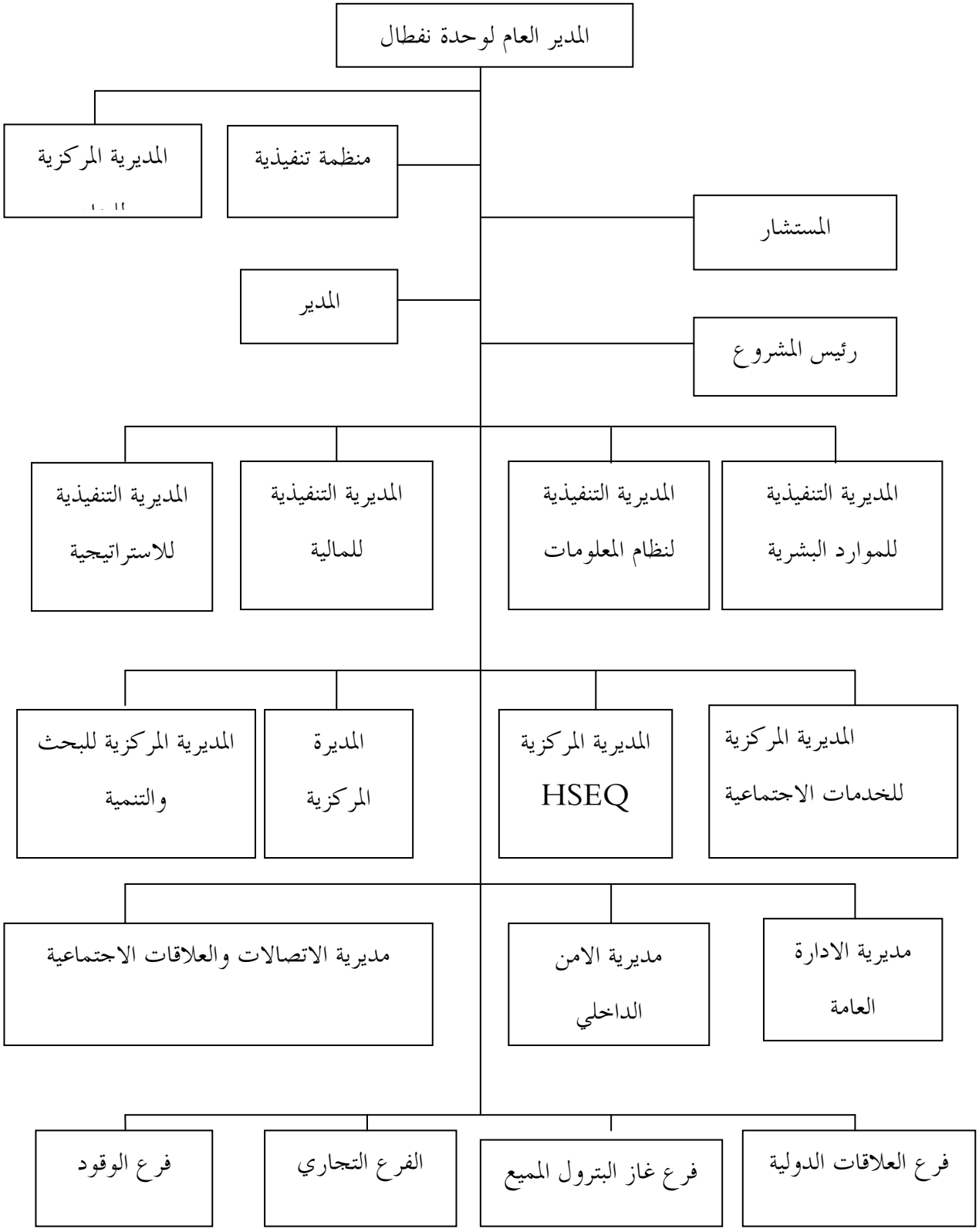

الملحق رقم 02

الملحق رقم 03

DEPARTEMENT COMMERCIAL
SERVICE RESEAU

RESEAU DISTRICT COMM SAIDA

WILAYA	GD	GL	PVA	RO	TOTAL
SAIDA	5	1	14	2	22
EL-BAYADH	5	0	8	2	15
NAAMA	4	1	7	1	13
MASCARA	9	8	13	0	30
BECHAR	5	2	16	0	23
TINDOUF	3	0	5	0	8
TOTAL	**31**	**12**	**63**	**5**	**111**

الملحق رقم 04

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

(Par Nature) Au 31 décembre 2013

Unité : 820 DISTRICT COM SAIDA
999 CONSOLIDATION

Période 04/2013

Compte	LIBELLE	Note	Exercice N			Exercice N - 1		
			Externe	Interne	Total	Externe	Interne	Total
70	Ventes et produits annexes		1 804 624 243.72		1 804 624 243.72	2 200 411 688.94	3 534 859.73	2 203 946 548.67
72	Variation stocks produits finis et en cours		-25 175 370.98		-25 175 370.98	-37 614 125.68		-37 614 125.68
73	Production immobilisée							
74	Subvention d'exploitation							
	1-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 779 448 872.74**		1 779 448 872.74	**2 162 797 563.26**	**3 534 859.73**	**2 166 332 422.99**
60	Achats consomés		1 397 244 742.54		1 397 244 742.54	1 691 983 717.19		1 691 983 717.19
61/62	Services extérieurs et autres consommations		16 528 413.50	50 846 943.35	67 375 356.85	16 962 511.65	95 025 322.01	111 987 833.66
	2- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**1 413 773 156.04**	**50 846 943.35**	1 464 620 099.39	**1 708 946 228.84**	**95 025 322.01**	**1 803 971 550.85**
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		**365 675 716.70**	**-50 846 943.35**	314 828 773.35	**453 851 334.42**	**-91 490 462.28**	**362 360 872.14**
63	Charges de personnel		122 971 603.62		122 971 603.62	189 366 065.12		189 366 065.12
64	Impôts, taxes et versements assimilés		21 098 091.00		21 098 091.00	25 720 204.50		25 720 204.50
	4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**221 606 022.08**	**-50 846 943.35**	170 759 078.73	**238 765 064.80**	**-91 490 462.28**	**147 274 602.52**
75	Autres produits opérationnels		3 434 709.74		3 434 709.74	441 504.84		441 504.84
65	Autres charges opérationnels		233 670.19		233 670.19	3 093.76		3 093.76
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de							
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions							
	5- RESULTAT OPERATIONNEL		**224 807 061.63**	**-50 846 943.35**	173 960 118.28	**239 203 475.88**	**-91 490 462.28**	**147 713 013.60**
76	Produits financiers		2 291.61		2 291.61	31 504.52		31 504.52
66	Charges financières							
	6- RESULTAT FINANCIER		**2 291.61**		2 291.61	**31 504.52**		**31 504.52**
	7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)		**224 809 353.24**	**-50 846 943.35**	173 962 409.89	**239 234 980.40**	**-91 490 462.28**	**147 744 518.12**
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
692/693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires							
	8- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**224 809 353.24**	**-50 846 943.35**	173 962 409.89	**239 234 980.40**	**-91 490 462.28**	**147 744 518.12**

الملحق رقم 04

Unité : 820 DISTRICT COM SAIDA
000 DISTRICT COMM SAIDA

B I L A N STRUCTURE

Au 31 décembre 2013

Période 04/2013

ACTIF						PASSIF			
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITAUX PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de l'exloitant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		1 415 290 504.13	1 090 566 612.12	324 723 892.01	394 604 605.33	Ecarts de réévaluation			
Immobilisations en cours		32 976 100.43		32 976 100.43	35 583 168.44	Résultat net		173 962 409.89	147 744 518.12
Immobilisations Financières		12 817 006.62	827 000.00	11 990 006.62	8 962 406.44	Autres capitaux propres - Report à			
Impôts différés						TOTAL CAPITAUX PROPRES I		173 962 409.89	147 744 518.12
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 461 083 611.18	1 091 393 612.12	369 689 999.06	439 150 180.21				
						### PASSIFS NON COURANTS			
### ACTIFS COURANTS ###						Dettes rattachées à des participations			
Stocks et en cours		101 253 337.70	1 650 085.99	99 603 251.71	1 497 143 435.36	Impôts (différés et provisionnés)			
Créance et emplois assimilés						Autres dettes non courantes		4 480 741.58	4 480 741.58
Clients		90 787 939.54	21 125 045.33	69 662 894.21	92 798 744.33	Provisions et produits comptabilisées		1 569 918.50	3 235 055.23
Autres débiteurs		40 046 953.35	15 334 230.75	24 712 722.60	25 977 388.40	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		6 050 660.08	7 715 796.81
Impôts et assimilés		1 460 485.52		1 460 485.52	7 438 822.63	### PASSIFS COURANTS ###			
Autres actifs courants						Fournisseurs et compte rattachés		8 103 344.03	7 327 422.16
Disponibilités et assimilés						Impôts		59 237 274.38	6 567 050.74
Placements et autres actifs financiers						Autres dettes		718 120 200.02	2 226 252 174.76
Trésorerie		401 798 369.22	1 453 833.92	400 344 535.30	338 844 981.53	Trésorerie Passif			5 746 589.87
TOTAL ACTIF COURANT		635 347 085.33	39 563 195.99	595 783 889.34	1 962 203 372.25	TOTAL PASSIFS COURANTS III		785 460 818.43	2 245 893 237.53
TOTAL GENERAL ACTIF		2 096 430 696.51	1 130 956 808.11	965 473 888.40	2 401 353 552.46	TOTAL GENERAL PASSIF		965 473 888.40	2 401 353 552.46

الملحق رقم 05

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

(Par Nature) Au 31 décembre 2012

Unité : 820 DISTRICT COM SAIDA
999 CONSOLIDATION

Période 13/2012

Compte	LIBELLE	Note	Exercice N			Exercice N - 1		
			Externe	Interne	Total	Externe	Interne	Total
70	Ventes et produits annexes		1 245 064 810.39	6 933 356.55	1 251 998 166.94	1 077 316 996.98	11 743 747.88	1 089 060 744.86
72	Variation stocks produits finis et en cours		-94 175 942.28	591 313.36	-93 584 628.92	-95 658 285.18	506 110.17	-95 152 175.01
73	Production immobilisée							
74	Subvention d'exploitation							
	1-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 150 888 868.11**	**7 524 669.91**	1 158 413 538.02	**981 658 711.80**	**12 249 858.05**	**993 908 569.85**
60	Achats consomés		312 546 803.00	2 715 255.73	315 262 058.73	222 826 906.01	6 806 740.41	229 633 646.42
61/62	Services extérieurs et autres consommations		143 542 560.00	196 397 681.50	339 940 241.50	129 728 246.08	175 479 708.88	305 207 954.96
	2- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**456 089 363.00**	**199 112 937.23**	655 202 300.23	**352 555 152.09**	**182 286 449.29**	**534 841 601.38**
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		**694 799 505.11**	**-191 588 267.32**	503 211 237.79	**629 103 559.71**	**-170 036 591.24**	**459 066 968.47**
63	Charges de personnel		477 807 285.80	77 817 297.07	555 624 582.87	463 956 623.32	63 703 822.65	527 660 445.97
64	Impôts, taxes et versements assimilés		23 855 226.51	1 206 306.21	25 061 532.72	2 748 858.28	1 790 510.66	4 539 368.94
	4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**193 136 992.80**	**-270 611 870.60**	-77 474 877.80	**162 398 078.11**	**-235 530 924.55**	**-73 132 846.44**
75	Autres produits opérationnels		8 601 366.17	14 989 942.67	23 591 308.84	15 819 082.76	10 469 467.34	26 288 550.10
65	Autres charges opérationnels		2 500 721.99	741 112.39	3 241 834.38	1 448 700.22	448 823.31	1 897 523.53
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de		102 191 754.62	3 270 694.15	105 462 448.77	111 256 638.05	4 007 096.15	115 263 734.20
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 019 303.04	825 094.83	1 844 397.87	220 438.26	208 655.16	429 093.42
	5- RESULTAT OPERATIONNEL		**98 065 185.40**	**-258 808 639.64**	-160 743 454.24	**65 732 260.86**	**-229 308 721.51**	**-163 576 460.65**
76	Produits financiers		60 858.31	6 704 209.56	6 765 067.87	664 532.80	7 740 334.75	8 404 867.55
66	Charges financières			671 756.36	671 756.36		529 683.69	529 683.69
	6- RESULTAT FINANCIER		**60 858.31**	**6 032 453.20**	6 093 311.51	**664 532.80**	**7 210 651.06**	**7 875 183.86**
	7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)		**98 126 043.71**	**-252 776 186.44**	-154 650 142.73	**66 396 793.66**	**-222 098 070.45**	**-155 701 276.79**
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
692/693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires							
	8- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**98 126 043.71**	**-252 776 186.44**	-154 650 142.73	**66 396 793.66**	**-222 098 070.45**	**-155 701 276.79**

الملحق رقم 06

Unité : 820 DISTRICT COM SAIDA
999 CONSOLIDATION

BILAN UNITE

Au 31 décembre 2012

Période 13/2012

ACTIF						PASSIF			
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITAUX PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de l'exloitant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		1 408 660 237.85	1 090 566 612.12	318 093 625.73	393 527 721.33	Ecarts de réévaluation			
Immobilisations en cours		30 312 321.23		30 312 321.23	33 608 011.44	Résultat net		-154 650 142.73	-155 701 276.79
Immobilisations Financières		10 582 189.18	827 000.00	9 755 189.18	9 589 830.23	Autres capitaux propres - Report à			
Impôts différés						TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-154 650 142.73	-155 701 276.79
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 449 554 748.26	1 091 393 612.12	358 161 136.14	436 725 563.00				
						### PASSIFS NON COURANTS			
### ACTIFS COURANTS ###						Dettes rattachées à des participations			
Stocks et en cours		63 997 959.91	1 650 085.99	62 347 873.92	56 578 620.23	Impôts (différés et provisionnés)			
Créance et emplois assimilés						Autres dettes non courantes		4 480 741.58	4 480 741.58
Clients		80 911 816.89	21 125 045.33	59 786 771.56	72 257 633.20	Provisions et produits comptabilisées		5 110 935.50	3 235 055.23
Autres débiteurs		87 522 719.25	15 334 230.75	72 188 488.50	74 452 960.85	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		9 591 677.08	7 715 796.81
Impôts et assimilés		11 236 275.16		11 236 275.16	13 731 641.79	### PASSIFS COURANTS ###			
Autres actifs courants						Fournisseurs et compte rattachés		32 146 037.61	37 335 823.92
Disponibilités et assimilés						Impôts		8 218 998.36	6 860 698.96
Placements et autres actifs financiers						Autres dettes		1 008 121 488.32	1 077 716 192.20
Trésorerie		341 161 347.28	1 453 833.92	339 707 513.36	320 180 816.03	Trésorerie Passif			
TOTAL ACTIF COURANT		584 830 118.49	39 563 195.99	545 266 922.50	537 201 672.10	TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 048 486 524.29	1 121 912 715.08
TOTAL GENERAL ACTIF		2 034 384 866.75	1 130 956 808.11	903 428 058.64	973 927 235.10	TOTAL GENERAL PASSIF		903 428 058.64	973 927 235.10

الملحق رقم 07

Synthese Tabulation Client

Du: 01/06/2012 Au: 30/06/2012 Edité le : 13/09/2012 11:14:24

Document	Cds	Montant
AVOIR	220	-823 556.00
BLF	220	420 371 436.86
BRV	220	-9 422 330.79
OD	220	9 422 330.79
REAVC	220	-5 081 944.32
RECpt	220	-398 913 955.14
RETer	220	-5 001 123.11
		10 550 858.29

الملحق رقم 08

Tableau de controle Ventes

Du: 01/06/2012 Au: 30/06/2012

CDS	Document	Ventes Tiers	Ventes GD	Ventes internes	Ventes Groupe	Total Doc
220	AVOIR	-796889.00	-26667.00	000.00	000.00	-823556.00
220	BLF	253906937.32	165959129.08	000.00	505370.46	420371436.86
220	BRV	-2673277.86	-6749052.93	000.00	000.00	-9422330.79
Totaux:		250 436 770.46	159 183 409.15	.00	505 370.46	410 125 550.07
Totaux:		250 436 770.46	159 183 409.15	.00	505 370.46	410 125 550.07